مؤتمر غرف التجارة والصناعة
والزراعة للبلاد العربية

الدورة الثالثة

صالح الذكر

[redacted]

مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية .
محاضر جلسات الدورة الثالثة .

[redacted]

382.0956
M992m3A

المؤتمر الثالث

لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

دمشق { ٧ – ١٠ ايار (مايو) ١٩٥٣
٢٣ – ٢٦ شعبان ١٣٧٢

المؤتمر الثالث
لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

دمشق { ٧-١٠ ايار (مايو) ١٩٥٣
٢٣-٢٦ شعبان ١٣٧٢

اسماء حضرات السادة المندوبين المراقبين لجامعة الدول العربية والحكومات العربية ، ومندوبي غرف التجارة والصناعة والزراعة ،والهيئات الاقتصادية في البلاد العربية الى الدورة الثالثة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية :

انعقدت الدورة الثالثة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بدمشق من ٧ - ١٠ ايار (مايو) ١٩٥٣ تحت رعاية دولة اللواء فوزى سلو رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء للجمهورية السورية ، وبرئاسة السيد مسلم السيوفي رئيس غرفة تجارة دمشق ، وباشتراك :

حضرات السادة المندوبين المراقبين لجامعة الدول العربية والحكومات العربية :

مندوبين مراقبين عن جامعة الدول العربية :

محمد على نمازى : المشرف على الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية
فؤاد قوسة . عن الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية

مندوبين مراقبين عن المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل :

محمد سلمان ، وكيل المفوض العام لمكتب مقاطعة اسرائيل .
حسين جابر : عن مكتب مقاطعة اسرائيل

عبد الحميد السراج : عن الفوضية الاردنية في بيروت - **مندوبا مراقبا عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .**

مندوبين مراقبين عن الحكومة السورية :

الدكتور واصل القتابى : مدير التجارة بوزارة الاقتصاد الوطنى
زياد العسلى : القائم برئاسة دائرة التجارة الداخلية
موفق العلاف : القائم برئاسة دائرة الدعاية التجارية والمعارض
عدنان حمصى : القائم برئاسة دائرة الانتاج الصناعى
هشام عمر باشا : رئيس شعبة في دائرة الابحاث الاقتصادية
محمد زكريا اسماعيل : رئيس الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية
يحيى المالكى : رئيس قسم التشريع بمديرية الجمارك العامة
الدكتور صادق الايوبى : عن وزارة المالية
فايز الخورى : خبير الاحصاء بوزارة الاقتصاد الوطنى

عبد الحميد الخناق : السكرتير الثاني بالمفوضية العراقية بدمشق **مندوبا مراقبا عن حكومة العراق**

شاهر السمان : الوزير المفوض في السفارة العربية السعودية بدمشق ـ **مندوبا مراقبا عن حكومة المملكة العربية السعودية .**

محيي الدين عدرا : مدير التجارة الداخلية ـ **مندوبا مراقبا عن الحكومة اللبنانية**

محمد جميل بيهم : . **مندوبا مراقبا عن حكومة المملكة المتوكلية اليمنية**

محمد مصطفى يسن : المستشار الاول بالسفارة المصرية بدمشق ـ **مندوبا مراقبا عن الحكومة المصرية**

وحضرات السادة مندوبى الغرف التجارية في المملكة الاردنية الهاشمية :

عن غرفة تجارة عمان :

السيد محمد على بدير
السيد جودت شعشاعة
السيد محمد ياسين التلهونى
السيد عبد الرحمن ابو حسان
السيد على الدجانى

عن غرفة تجارة اربد :

السيد نايف على ابو عبيد
السيد الحاج محمد الموسى

عن غرفة تجارة الخليل :

السيد عبد المعطى الحرباوى
السيد احمد العويوى
السيد محمود الدويك

عن غرفة تجارة القدس :

السيد محمد طاهر الداوودى
السيد جورج اسعد خضر
السيد حسن قليبو
السيد سامى السلطى

عن غرفة تجارة رام الله :

السيد بولس عطاالله
السيد بولس سابا

عن غرفة تجارة طولكرم . الحاج زكى السفارينى

عن غرفة تجارة نابلس : السيد عادل الشكعة

وحضرة مندوب غرف تونس

السيد محمد بدرة : عن الغرف التجارية التونسية

وحضرات مندوبى الغرف التجارية والصناعية والزراعية في سوريا :

عن غرفة تجارة دمشق :

السيد مسلم السيوفى
السيد حسنى الهبل
السيد منير المهاينى
السيد بشير رمضان
السيد امين شحاده
السيد بدر الدين الشلاح
السيد صياح البغدادى
السيد عبد الهادى المارديني
السيد فؤاد الخباز
الدكتور احمد السمان مستشار
السيد ممدوح الطباع مستشار

عن غرفة صناعة دمشق :

السيد بدر الدين دياب
السيد رشدى بكداش

السيد صادق الفراوى
السيد انور الدسوقى
السيد صالح الشامى
السيد محمد معتوق

عن غرفة زراعة دمشق :

السيد اسماعيل المالكى
السيد خليل الهبل
السيد احمد العظم
السيد رشيد الطرابيشى

عن غرفة تجارة حلب :

السيد محمد سعيد الهنيدى
السيد ميشيل جنبرت
السيد صبرى شربجى
السيد يوردان عبجى
السيد ذكى القدسى
السيد جوزيف برغل

عن غرفة صناعة حلب :

الحاج سامى صايم الدهر
السيد مصطفى الصباغ
السيد وهبى الحريرى
السيد محمد هلال
السيد توفيق اورفلى

عن غرفة تجارة وصناعة حماه :

السيد عبد الحميد قنباز
السيد وحيد الاسود
السيد خالد البارودى
السيد محمود عبد اللطيف البارودى
السيد مصطفى فخرى

عن غرفة زراعة حماه :

السيد ناصح العظم
السيد حلمى البارودى

عن غرفة تجارة وصناعة دير الزور :

السيد نافع رجب
السيد الحاج محمود
السيد توفيق هنيدى

عن غرفة زراعة دير الزور :

السيد عبد اللطيف المشهور
السيد محمد الحمد العبود
السيد سليمان صالح النجم

عن غرفة زراعة حلب :

السيد ذكى حميد باشا
السيد رائف الخورى
السيد ادفين الخورى

عن غرفة تجارة وصناعة حمص :

السيد عبد الحسيب رسلان
السيد محمد سعيد العوف
السيد احسان الرفاعى الجندلى
السيد عبد الكريم عباس
السيد ممدوح الدروبى

عن غرفة زراعة حمص :

السيد نصوح رسلان
السيد مختار الحسينى

عن غرفة تجارة وصناعة اللاذقية :

السيد مجد الدين الازهرى
السيد رودولف سعاده

عن غرفة زراعة اللاذقية :

السيد توفيق نديم هارون
السيد منير الحافظ

عن غرفة زراعة الحسكة :

السيد يوسف صباغ

السيد عزت سليم
السيد زكى نظام الدين

عن غرفة تجارة وصناعة درعا

السيد سعيد بوبس
السيد حمدى السيدا
السيد محمد اديب الخولى

عن غرفة زراعةدرعا : السيدمحمد سعيد شحاده

عن غرفة تجارة وصناعة القامشلى :
السيد يونان هدايا

وحضرات السادة مندوبى الغرف التجاريـة والزراعية في العراق ـ

عن غرفة تجارة بغداد :

السيد محمد جعفر الشبيبى
السيد رجب على الصفار
السيد عبد الامير الازرى
السيد صادق الخليلى
السيد حسن الدجيلى

عن غرفة تجارة الحلة :

السيد ابراهيم المطيرى
الحاج محمد الوهيب

عن غرفة زراعة الحلة : السيد حاتم الجريان

عن غرفة زراعةكربلاء : السيد مصطفى اسد خان

عن غرفة تجارة النجف :

السيد محمد رؤوف الشلاش
السيد ازهر عيسى الخلف

وكلفت غرفتاتجارة البصرة والموصل ممثلى غرفة تجارة بغداد بتمثيلها ٠

وحضرات مندوبى غرف التجارة والصناعـة والزراعة في لبنان

عن غرفة تجارة وصناعة بيروت :

السيد عبد الرحمن سحمرانى
السيد الياس طرابلسى
السيد حسن البحصلى
السيد عبد الوهاب الرفاعى
السيد مالك شهاب

عن اتحاد مزارعى لبنان ونقابة الكرمة :

السيد جان دبانة
الخورى اسطفان ابو جوده
السيد جان زيادة
السيد يوسف الغندور المعلوف

عن غرفة تجارة وصناعة صيدا :

السيد وجيه ابو ظهر
السيد شريف الانصارى
السيد على الزعترى
السيد محمود السنيورة

عن غرفة زراعة صيدا :

السيد على مصباح البزرى
السيد كامل جنبلاط
السيد جورج فران

عن غرفة تجارة وصناعة طرابلس :

السيد نجيب المنلا
السيد عبد الحميد عويضة
السيد ادمون مسعد
السيد جمال قرحانى

عن غرفة زراعة طرابلس :

السيد فوزى فتال
السيد ممدوح النملى
الاستاذ سعيد حماده ـ استاذ الاقتصـاد العملى في جامعة بيروت الاميركية ٠
وحضرات مندوبى غرف تجارة ليبيا :

عن غرفة تجارة بنغازى : السيد محمد الصابرى

عن غرفة تجارة طرابلس الغرب : السيد محمد بن زيتون ٠

وحضرات مندوبى الغرف التجارية والهيئات الاقتصادية في مصر

عن الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة :

السيد عبد المجيد الرمالى
السيد سامى توتونجى ـ ويمثل ايضا اتحاد الصناعات المصرية ٠
السيد عبد الحميد مصطفى عيسوى
السيد محمد عبد الرحيم سماحة
السيد قيصر بولس جاد الكريم
السيد يوسف توتونجى
السيد على الشناوى

عن الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية :

السيد على شكرى خميس

الدكتور عبد المنعم محمد عاشور

عن غرفة تجارة القنال :

السيد عبده نجيم
السيد محمد المسيرى
السيد مصطفى عبد الفتاح

عن غرفة تجارة مديرية الغربية :

السيد عبد المقصود عطية الزاوى

وحضرة مندوب المغرب العربى

عن المغرب العربى : السيد علال الفاسى

وحضرات المندوبين المراقبين للمصارف العربية

عن بنك القاهرة :

الاستاذ محمود ابو الفتح
الاستاذ عبد الوهاب حسنى

عن البنك العربى : السيد واصف كمال

القسم الثانى : الجلسة الافتتاحية

افتتحت الدورة الثالثة لمؤتمر غـــرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربيـة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يـــوم الخميس الواقع في ٧ ايار (مايو) سنة ١٩٥٣ بجلسـة علنية عقدت في مدرج الجامعة السورية بدمشق بحضور دولة اللواء فوزى سلو ، رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء للجمهورية السوريـة ،والزعيم اديب الشيشكلى ، نائب رئيس مجلس الوزراء ، ورئيس الاركان العامة ، والسيد محمد سعيد الزعيم وزير المال ، ونفر كبير من الرسميين والوجهاء ورجال الاعمال ، والصحافيـين ، الى جانب حضرات أعضاء المؤتمر والمندوبـين المراقبين للجامعة العربية والحكومات العربية .

وقد القيت في هذه الجلسة الافتتاحية الكلمات التالية :

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

١ ــ كلمة دولة اللواء فوزي سلو ، رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

باسم الله والوطن العربى .

افتتح المؤتمر الثالث للغرف الزراعيـــة والصناعة والتجارة في البلاد العربية مرحبـا باعضائه اجمل ترحيب متمنيا لهم طيب الاقامـة في ربوع سوريا بلدهم ووطنهم .

ايها السادة ،

لقد حقق هذا المؤتمر في دورتيه السابقتـين الاولى التى عقدت في مدينة الاسكندرية في شهـر مايس عام الف وتسعماية وواحد وخمســين والثانية التى عقدت في عاصمة الجمهوريـــة اللبنانية الشقيقة في شهر كانون الاول من العـام نفسه كثيرا من الاهداف التى ينشدها واهمهـا توطيد دعائم التقارب والتعارف بين العاملين في الحقل الاقتصادى في البلاد العربية وتثبيـــت الاواصر بين المؤسسات التى تعمل لخدمة المصلحة العامة وتسعى لرفع المستوى الاقتصادى في الاقطار العربية لتنمية العلاقات الاقتصادية بـين الدول العربية الشقيقة . انما قامت به غرفكم الزراعية والصناعية والتجارية من المساعى المشكـورة في هذا المضمار يعود الفضل فيه في الاصـــل الى جهودكم في وضع الحجر الاساسى لتحقيق فكـرة انشاء وحدة اقتصادية كاملة بين الاقطار العربية والى رغبتكم الصادقة في بلوغ هذا الهدف الاسمى

ايها السادة ،

لقد خطت سوريا في مطلع هذا العام خطوتين كبيرتين نحو تحقيق الاهداف التى ينشدها العرب في توثيق الروابط الاقتصادية بين مختلـــف اقطارهم ،الاولى في الاتفاقية التجارية التى عقدتها مع حكومة الجمهورية اللبنانية الشقيقة والتـــى اثبت تطبيقها حتى الان بانها تعود بأكبر الفوائد على الاقتصاد في البلدين المتجاورين ، والثانية في الاتفاقية التى عقدتها مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية واظهرت فيها سوريا رغبتها الصادقة في تنمية العلاقات التجارية بين القطرين الشقيقين . كما ان الدوائر المختصة في وزارات الخارجيـــة والمالية والاقتصاد الوطنى في سوريا تقـــوم الان بالاتفاق مع زميلاتها في المملكة العراقية الشقيقة باعداد وتحضير مشروع لاتفاقية تجارية من شانها توثيق الروابط الاقتصادية بينهما . ويضـــاف الى هذا ما اقترحته الحكومة السورية من تعديل للاتفاق التجارى مع المملكة العربية السعوديـــة بصورة تصبح معها العلاقات التجارية بينها وبين سوريا امتن واقوى .

وفي الحقل الداخلى قامت سوريا مؤخـــرا بتحقيق خطوة جبارة كبرى وهى اصدار نظـام النقد الاساسى واحداث مصرف سوريا المركزى بموجب مرسوم تشريعى بتاريخ ٢٨ اذار الماضى

وقد تضمن هذا القانون ايضا تنظيم شؤون النقد وانشاء مجلس للنقد والتسليف وتنظيم مهنة المصارفة والصيرفة وغيرها من الشؤون المالية مما سيكون له الاثر الاكبر في تسهيل تنمية العلاقات التجارية بين سوريا والاقطار العربية ·

ايها السادة ،

في هذه الاوقات الحاضرة من تاريخنا القومي تجتاز البلاد العربية مرحلة دقيقة سيكون لها تاثير حاسم في مستقبلها القريب ومستقبلها البعيد ، دول العالم تنظر اليها بالمجهر وترقب عن كثب قيمة مدى التقارب بينها ونتيجة المؤتمرات العديدة التي تعقدها البلاد العربية بين الفينة والفينة · لقد آن الاوان للخروج من حقل الكلام والخطابة والعواطف ودقت الساعة لنتدارك بالعمل الايجابي الجماعي مافاتنا من ثمين الوقت وطويل الزمن وقد اثبتت الحوادث ان الامم الغنية في اقتصادياتها هي القوية المهابة العزيزة الجانب فكيف بالاقطار العربية وهي متممة لبعضها منحتها يد الطبيعة وحدة على وحدة، وحدة جغرافية ووحدة التاريخ واللغة والقومية ، والمركز الاقتصادي الممتاز الذي جعل منها همزة الوصل بين الشرق والغرب · في هذا العصر عصر العلوم والسرعة والذرة يدفعنا واجبنا القومي ان نتسارع ونتنادى لمؤتمر الارقام والحقائق ونتدارس انجع الطرق في توحيد الاسس للتعاون على اعادة تنظيم مرافقنا الاقتصادية وتنسيق السعي لتجاوب جهودنا في تنمية اقتصادنا وانسجامه مع احدث القواعد والنظريات ضمن وحدة اقتصادية كاملة وبذلك نستطيع ان نصمد في وجه العواصف والاهواء ونفرض ارادة الامة العربية في تقرير مصير هذا الجزء الغالي من العالم ،ولنا وطيد الامل بان مؤتمركم هذا سيحقق في دورته الثالثة كل ما من شانه ان يسير بالشعوب العربية نحو هذا الهدف الاسمى الا وهو الوحدة الاقتصادية الكاملة ووحدة الشعور بها ، وفقكم الله الى ما فيه خير هذه الشعوب ورفعتها وعزتها فيد الله مع الجماعة والسلام ·

٢ ــ كلمة الزعيم اديب الشيشكلي ، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الاركان العامة

ايها السادة ،

في هذا المجتمع الكريم الذي يضم نخبة كريمة من اهل الرأي والفكر في ميدان الاقتصاد العربي ، يسعدني ان احييكم تحية عربية طيبة وان ارحب بكم باسم الشعب السوري الذي يتطلع الى جهودكم بامل واعجاب ويقدر اعمالكم المنتجة المثمرة ، ويرجو ان يتحقق بها الخير والازدهار والرخاء لمجموع عالمنا العربي الغالي ·

واسمحوا لي ان اخصص بالترحيب مندوبي ليبيا والمغرب العربي التي يحضر ممثلوها للمرة الاولى مؤتمرا عربيا يعقد في دمشق ، وان احيي باسم سوريا العربية المجاهدة تلك الشعوب التي تنتزع استقلالها بما تبذل من دم ابنائها · وما تسجل من بطولة شهدائها ، وفي مقدمتهم عمر المختار ذلك الشيخ الثائر الذي انحنى العالم خشوعا واجلالا امام بطولته وتضحيته ·

وانه ليطيب لي في هذه المناسبة السعيدة التي تجمعني باخواني وبني قومي ابناء العروبة المجيدة ، ان استعيد ذكريات الايام الميمونة التي اشرق فيها نور البعث العربي من افق هذه الديار العزيزة · فمن اوساطها ومنتدياتها وصحافتها الوطنية ، ظهر المبشرون بالرسالة القومية الجديدة ومن ثراها الطهور نبت المجاهدون المكافحون في سبيل الحرية والمجد والوحدة العربية الشاملة ·

تلك ايام خالدة نظم فيها من سبقنا من المناضلين

العرب وسائل الجهاد وطرق العمل لاستـــــردات حقوقنا المغتصبة وحريتنا الطبيعية ، ووضـــعوا اسس البنيان العربى الذى نتطلع في ظله ووجهه الى حياة السيادة والكرامة والعزة ..

اننا نذكر سابقينا الاحرار الذين كرموا وجه امتنا فتسابقوا في الجود والبذل والسعى الى كل ميدان من ميادين الكفاح ، وقاتلوا بعزيمـــــة الجبابرة ، وبمثل الايمان الذى كان يزخـــر في صدور اجدادنا الخالدين ، اولئك الميامين الذين خلفوا لنا اكرم الامثلة في مضمار الشرف والاقدام والبطولة .

اننا نذكر كيف كان يتساقط منهم الشهيـــد تلو الشهيد ، فلا يهنوا ولا يحزنوا ، وكيف كان يموت ابطال ليخلفهم مئات غيرهم ممن طاب لهم الاستشهاد في سبيل مثلهم العليا ، والذين استشهدوا في سبيل الله لنوفيهم اجرهم يوم القيامة وهم لا يظلمون .

اولئك هم السابقون الذين خلفو لنـــا شرف مواصلة الكفاح ، ونقلوا الينا الراية مرفوعـــة عزيزة لنحميها ونطهر الارض المقدسة التـــى تظللها وارشدونا الى الاهداف السامية لنبلغهـــا فنحيا مرفوعى الراس موفورى الكرامـــة ، او نموت في سبيلها ابطالا مخلدين ..

ولعل مهمتنا اكثر خطورة وجسامة ، نحن الذين حملنا هذا الارث في مرحلة النضال الجاهد لاستكمال معالم الاستقلال والسيادة في جميع الاقطـــــار العربية ، وتحقيق وحدة وثيقة تجمع شمـــل هذه الاقطار وتوحد قواها وتستثمر خيراتهـــا ، وتستخرج ثرواتها ، لمصلحة المجموع العربـــى ومن اجل هنائه ، ولدعم كيانه ، واعـــــداده للمساهمة في تطور الحياة ورسالة الحضارة .

ونحن لا ننسى ان كل ما نحققه ونسعى اليـــه من سيادة وسعادة وتقدم ، صائر الى الـــزوال ومهدد بالفناء ، مادامت تعيش في قلب بلادنـــا العربية تلك العصابة المعتدية ذات المطامـــــع المسعورة التى لا ترتوى ولا تستحى .

ولا ريب في ان دوركم ايها السادة في مكافحـة هذا العدوان هو دور رئيسى مزدوج الهـــدف فانتم مطالبون بالعمل على توطيد دعائم الاقتصاد العربى في كل دولة وفي مجموعة هذه الدول على السواء لان الاقتصاد القوى هو الاساس الراسخ الذى تقوم عليه الدول القوية ، كما ان عليكم واجـب المساهمة الفعالة في تمكين الحصار الاقتصـــادى على تلك العصابة المعتدية حتى يقضى عليهـــا في الارض التى تريد ان تجعل منها حصنا لهـــا ولن تكون لها الا قبرا ..

ايها السادة ،

ان العهد الجديد في سوريا قد حرر بلادنا مـــن النزعات الانانية والعوامل الخلقية التى ادت الى كارثة فلسطين ، وسار بها نحو القوة والنظـــام والاستقرار ، وجعل منها كتلة متراصة متحـــدة بمثقفيها وتجارها وجنودها وعمالها وفلاحيهـــا مزدهرة باقتصادها وصناعتها وزراعتها ، معتزة بسيادتها وكرامتها ورسالتها ، عاملة على توحيد الاقطار العربية على صعيد الحرية والسيادة .

وقد عرفت سوريا اهمية العامل الاقتصادى في تحرير الشعوب وتوحيدها ، فبسطت يد الاخاء الى شقيقاتها العربية ، وقدمت المذكرات والمشاريع التى ترمى الى توحيد النقد وتوحيد التشريـــع وتوسيع مدى التعاون ، توثيقا للروابط فيمـــا بينها وتدعيما لكيانها ، واعلاء لكلمتها بـــــين شعوب العالم ..

وسهلت سوريا اقامة كل فرد من اصل عربى على ارضها ، واعطته حق التجنس بجنسيتهـــا دون قيد او شرط . ومنحت ابناء الدول الشقيقة جميع الحقوق الممنوحة للعامل السورى بمـــا في ذلك حق الانتساب للنقابات المهنية ، وآثرت الخبراء الفنيين العرب على غيرهم فاستقدمت عددا منهم للاسترشاد برأيهم في دوائرها الرسمية وفي دور العلم وفي شؤون الزراعة والهاتف الآلى . كمـــا حرصت على ان يراعى نظام القطع الذى تعمـــل به تكييف اسلوب المدفوعات مع الاقطار الشقيقة العربية بما يلائم انظمة التحويل الخارجى القائم في هذه الاقطار ، وان يشجع دخـــــول رؤوس

الاموال العربية الى سوريا واستثمارها فيها ، وخروج رؤوس الاموال السورية لتوظيفها في اى قطر عربى ٠

وفي هذا العام قدمت سوريا مشروعا للوحدة الاقتصادية الشاملة مع لبنان وعقدت معه اتفاقا اقتصاديا موقتا في انتظار بحث ذلك المشروع واقراره ، كما عقدت مع المملكة الاردنية الهاشمية اتفاقا تجاريا على اساس المعاملة التفضيلية التى تعفى بعض المنتجات والمصنوعات المحلية من الرسوم الجمركية وتخضع بعضها الاخر الى رسوم مخفضة ، وتؤمن كثيرا من التسهيلات والمزايا الخاصة في شؤون الترانزيت والنقل ٠ ونحن على اتصال مع الحكومتين المصرية والعربية السعودية لاقامة علاقاتنا الاقتصادية معهما على هذا الاساس ٠ وقد سبق للحكومة السورية ان بحثت مع الحكومة العراقية مشروع اتفاق تجارى وهى جادة الان في مواصلة البحث لاقرار هذا الاتفاق في اقرب وقت وعلى اوسع مدى ٠

وقد دأبت بلادنا في الوقت نفسه على مضاعفة جهودها لتنظيم حياتها الاقتصادية فصدرت فيها التشريعات التى ترمى الى افساح مجال التقدم والتطور امام افراد الشعب ، واصلاح انظمة الضرائب وتنظيم التجارة وشؤون القطع ومراقبة الاسعار وتحسين الانتاج الزراعى وتنميته ، وتيسير السبل لتصدير منتجاتنا التى تفيض عن حاجاتنا ٠٠ كما اننا عملنا على تحقيق امنية عزيزة من امانينا القومية وهى تحرير اقتصادنا من كل نفوذ اجنبى ٠

والى جانب ذلك سارت الحكومة السورية في طريق سياسية انشائية ستعطى البلاد ثمارا مباركة طيبة في اقرب وقت ، منها مشاريع تحسين ومضاعفة شبكات الرى ، وتأمين مياه الشرب والكهرباء للاقضية والقرى ، وشق الطرق وبناء الجسور ، وانشاء المراكز الزراعية وبناء المستشفيات والمستوصفات وتجفيف المستنقعات وتوسيع عمليات التحديد والتحرير ، وجر مياه الفرات الى مدينة حلب ، وتعميم الهاتف الالى وشراء مؤسسات كهربائية واستثمارها ومساعدة الشركات الصناعية وغيرها من المشاريع الوطنية وقد بلغ مجموع ما وظف من مال في هذه المشاريع وحدها ثلاثماية مليون ليرة ٠ ٠

وهناك مشاريع جديدة بدأ تنفيذها من عهد قريب منها انشاء مرفأ اللاذقية وتجفيف سهل الغاب، وقد بلغت نفقاتها المقدرة حوالى ستين مليون ليرة ٠ كما ان لدينا مشاريع عمرانية كبرى نعتزم تحقيقها ، ضمن برنامج عمرانى ضخم يمتد الى خمس سنوات وتقدر نفقاته الاولية بثلاثماية وخمسين مليون ليرة ٠

تلك ايها السادة خطوات اولى خطتها سوريا الحرة من الحكم الاجنبى ، سنتبعها بمزيد من الخطوات والجهود التى تزيل الحواجز وتهدم الحدود التى اقامها الاستعمار بين بلاد العروبة لنلتقى مع اهلنا واشقائنا فيها ، ونتعاون معهم لتحقيق الرخاء والرقى لجميع البلاد العربية ٠

ونحن اذ نحيى هذا المؤتمر الذى يجمع شملا عربيا شقيقا ، ويعمل لمصلحة العرب في جميع اقطارهم ، ويتفتق عن الآراء النيرة التى ترشد الى خير العروبة وتقدمها ، نناشدكم ان تبذلوا المزيد من الحيوية والنشاط في سبيل تحقيق أمانينا المشتركة ، ونعاهدكم بأننا لن نألو جهدا في شد ازركم وتقديم كل ما يسعنا من معونة لتنفيذ توصياتكم ومقرراتكم ، ونجدد امامكم العهد بان لا يهدأ لنا بال ولا نركن الى راحة الا يوم يغدو الاتحاد العربى حقيقة ملموسة ، ويوم يجتمع الشمل وتتوحد القلوب وتصفو لنا الدنيا ونحيا اعزة كراما ، احرارا في بلادنا اسيادا في توجيه مقدراتنا بما يتفق مع مصلحتنا القومية ومصلحة السلام في العالم ٠

كلمة السيد محمد سعيد الزعيم، وزير المال، وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة للجمهورية السورية

دولة اللواء ،

سيدى الزعيم ،

حضرات السادة الافاضل ،

هذا يوم من ايام العروبة الرائعة في التاريخ العربى الحديث ، يوم دمشق تضم الى صدرها صفوة رجال الاقتصاد العربى من شاطىء بحر الظلمات حتى بلاد فارس . فتبثهم عواطف الود والاخاء المنبثقة عن روابط الامة العربية الصافية الصادقة التى لا انفصام لها مهما انسعت رقعة بلاد العرب وتباعدت امصارها واختلفت طبيعتها .

ان الاقطار العربية التى يمثلها هذا الحشد الكريم تتلاقى اليوم جنودا مجندة ، مؤتلفة متماسكة في خدمة الوطن العربى الاكبر كأنما بين تطوان وبغداد قافلة عربية واحدة تحدو سيرها ذكريات الماضى المجيد وبناء المستقبل الشرق وتجيش في نفوسها روح الوثبة والتحرر والوحدة فتحطم في سبيلها الصعاب وعقبات الاستعمار ونزوات الاطماع لا تبغى الا خير الشعب العربى ورفاه المجموعة العربية ولا تقيمها الا على اساس من الحقيقة والواقع مجردين عن هوى الحكام ومصالح الافراد .

نعم ايها السادة ، ان هذا الحشد العربى الكريم يتواعد اليوم في دمشق عزيزا حرا لا يغيب عنه غير وجه فلسطين ولا يرمض جوانحه غير آلام المغرب العربى الذى آن له أن يستعيد حريته وكرامته كما آن لتلك ان تندمل جراحها وان يعود الحق الى ربوعها .

وليستبشر العرب خيرا ، ما دامت اعلام النهضة والتجديد والتحرير تخفق في كل مكان . وسيذكر التاريخ العربى الحديث بكل اعتزاز هذا العهد الحاضر الذى تعيش فيه الامة العربية تتجاوب فيه آلامها وتتقارب آمالها وتتوحد جهودها وتعمل كلها على محو الماضى وجهالاته وابداع ثوب جديد يعيد للتاريخ العربى صفحته اللامعة في سفر الانسانية والحضارة والعمران .

ايها السادة ،

هذى دمشق بامجادها وعريق ماضيها وجميل حاضرها ، تستقبل مؤتمركم بكل غبطة وبشر وامل وكأن موكبكم اليها يوم من ايام امية . وهذا رئيسها وزعيمها يرحبان بكم باسم الشام ، يد اللواء تصافحكم عنها ووجه الزعيم المشرق بنور القومية العربية يتلفت اليكم بقلب زانه الله بروح الصدق والايمان بحق الحياة لكافة اقطار العروبة وبالثقة باهليتها للحرية التامة غير مشوبة بشائبة . وقد امتلاء هذا القلب الكبير بالحب الصادق لكم وللبلاد التى تمثلونها .

والحكومة السورية اذ ترحب بمؤتمركم وتؤيد مقرراتكم فهى انما تثق بنبل مقصدكم وكريم غايتكم و بحكمتكم وتطلعكم للحقائق . وهى واثقة انكم تعالجون وضع الاقتصاد العربى معالجة الخبير الكفء العليم بمواطن الداء والدواء الرائد خير المجموع المستهدف وحدة الصف الاقتصادى والقومى وتماسكه ليشد بعضه بعضا ، وليكمل الجزء منه كيان الكل وليكون جميعه قويم الاساس ثابت الاركان عالى العماد . تلك هى رسالة الحكومة السورية الدائبة السعى في سبيل تحقيقها والتى ما فتئت تجد لتنهض باقتصاديات بلدها وتحريرها من كل اثر اجنبى موجهة اياها للتعاون مع غيرها عازمة على اكمال انشاء الوطن المنتج المجدد الذى يهمه كثيرا ان تكون علاقاته الاقتصادية مع سائر الاقطار العربية وثيقة الارتباط محكمة الصلات .

سادتى ،

لقد حقق المؤتمران السابقان فوائد كثيرة بعد ما رسم للحكومات العربية بعض الخطط والمناهج، وها هى الحكومة السورية تحكم وضع

مقاطعة اسرائيل بكل يقظة وحرص،وها هي تقيم في دمشق اول معرض عربي كبير للدول العربية عملا بقرارات المؤتمرين السابقين ، وتسعى بقدر ما تستطيع وتساعدها عليه امكانياتها وطبيعة اقتصادها ، لتوثيق عرى التعاون الاقتصادي مع البلاد العربية ، وتقدم اليوم للمؤتمر الثالث تقريرا ضافيا عن الاقتصاد السوري وعلاقاته مع اشقائه . وهي في مشروعها النقدي الجديد المتضمن نظام النقد الاساسي واحداث مصرف سوريا المركزي تسعى الى تحرير سوريا ماليا كما تحررت من قبل سياسيا لتدل على عزيمتها وجرأتها في تذليل ما يعيق نهضتها وعزتها .

سيدي الرئيس ، سيدي الزعيم ،

هذي وفود الاقتصاد العربي تحج الى دمشق وقد ازدانت بممثلي ليبيا والمغرب العربي لترفع صوتها الداوي لثالث مرة بعد الاسكندرية وبيروت طالبة من الحكومات العربية ان تستمع لرغبات شعوبها في التخفيف من شدة هذه الحواجز بين بلدانها ليزدهر الاقتصاد العربي في كله وجزئه ، ومن او لى منك يا سيدي الزعيم بتلبية هذا النداء ، تتعالى معك اصوات آخرين في القاهرة وبغداد والرياض وعمان وبيروت وليبيا فيكون لك ولهم فضل توحيد الاقتصاد العربي على أسس من تبادل المنافع والفوائد وروابط الاخاء البعيدة عن الاطماع السياسية والاهواء الشخصية . والقومية كما علمتنا ليست أطماعا مادية أو رغبة تسلط وانما هي روح واخلاص ومثال من الوطنية والتجرد . وهذا بندك موطن العروبة المتحفز وعهدك عهد الانشاء والانتاج والرخاء ، قد ايدك في كل أمر عزمت والله مؤيدك بروح من عنده ومن كان الله عونه كان له ولاخوانه النصر .

سيدي اللواء

اشكر لك باسم الغرف السورية رعايتك السامية للمؤتمر ، كما اشكر للزعيم نائب رئيس مجلس الوزراء يده البيضاء التي اسبغها عليه . واشكر للوافدين اليه من مختلف ديار العرب هذه العزيمة لشهوده . واشكر ايضا الجامعة العربية وممثلي الحكومات العربية ومختلف الغرف الاقتصادية السورية ووجوه البلد السوري وصحافته الغراء الذين اشتركوا في حفلة الافتتاح هذه او فيما يليها . وارجو ان ينتج مؤتمرنا الاعمال لا الاقوال والا تكون العواطف وحدها حصاد هذا المؤتمر . كما أرجو أن يكون مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب الذي دعت اليه الجامعة العربية ليجتمع في الخامس والعشرين من الشهر الحالي طالع سعد ويمن وبركة على الجامعة وبلاد العرب .

والله يوفقنا جميعا لما به الخير والفلاح ويهدينا الى الصواب انه خير هاد وأفضل معين .

٤ ــ كلمة الغرف السورية ، القاها السيد حسني الهبل ، امين سر غرفة تجارة دمشق

سيدي رئيس الدولة اللواء ، سيدي الزعيم

سادتي اصحاب الدولة والمعالي والسعادة ،

ان الغرف السورية لتقدر بوافر الشكر واكرم الاحترام ، ما تفضلت به حكومتنا الكريمة اذ شمل رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء اللواء دورتنا هذه برعايته ، ونحن قويو الاعتزاز والزهو في ان ندنو من امانينا بيمن هذا الافتتاح ونلتمس فيه طمأنينة الايمان بنجاح الدورة مبنى وغاية .

كرام قومي ،

انها لفرصة سعيدة اتاحت لسوريا ان تزدان انديتها باستقبال صفوة متميزة من رجال

الاقتصاد في العالم العربي ، اجتمعوا يعرضون على الناس محاولاتهم ، فيوازنون بين الآراء والدراسات والمقترحات ، وبين واقع الحياة ومآثور التقاليد في بيئاتنا وانظمتنا واوضاعنا ، ويختارون ما يعبد الصعب ، ويشق السبيل لاقتصاد موحد ، وينهجون التوصية برسم نظام ينتزعنا من الخطوات المتسكعة ، ويدفع بنا في عرض الحياة ، نتسارع في اللحاق بمن تخلفنا عنهم اجيالا ٠ فمرحبا بهم ، نلقاهم محيين محتفين تؤنسنا رؤيتهم ، ويملاء الاجتماع اليهم انفسنا غبطة وابتهاجا ٠

لقد اقبلوا على موعد مع الربيع ، وقد تفتحت ازاهيره في اشراق ، وكست الاغصان بمثل الدر المنضود ، واورقت شجيراته في نضارة باسمة ، تعابثها النسائم الفياحة بدعة وترفق ، وسمت بواسق الشجر ، كسوار عالية ، تحمل في ذواباتها طائفة من الافنان تزهو بحلية الموسم الزمردية وصدحت الاطيار في الرياض اغاريد من الحان النشوة والمرح ، وتجلت الطبيعة في جلق بشملة الربيع التقليدية كأنما وسمها الجمال بعنايته فصاغ منها نزهة للابصار ، ومرتاد للاحباب والصحاب ، ومرتعا لترديد الذكريات والاشجان ومناهل من اعين غدقة ، تنساب بين الخمائل في جداول رقراقه ، فتجوس خلالها وترطب نبتها ، ثم تنبسط في المروج الخضراء ، لتنضر بساطها السندسي ، ولتشتف منها الازهار ما تنشره من شذا فواح ، ولتبشر بجودة الجنى ووفرة النتاج ٠

ايها الكرام

ان هذه الطبيعة تحسن اداء حديث القلوب فقد واتاها التوفيق في اكتساب سرائرنا ، وفي الافصاح والتبيين ، فبدت اوفى منا حديثا ، وانور وصفا ، عندما استقبلتكم باروع زينتها وعندما نثرت بين يدى هذا الاستقبال اضاميم من انوارها العطرة ٠

مرحبا بكم واهلا ، لقد قدمتم تضطرم بين جنبيكم رغبات وآمال ، وتتقد يقظتكم عاطفة وايمانا بحاجة الاقتصاد العربي الى تركيز قوته على اقيسة العقل والمصلحة ، والى ابراز شخصية موحدة واضحة السمات والمعالم ٠

كان التباين في بعض النزعات والانطلاق في النظريات على انماط ارادتنا في اوهام الخيال من الاغلال التي صفدت انطلاقنا نحو الوضع الملائم لبلادنا ٠

ان اختلال اقتصاد اى بلد منا ، يؤثر حتما في اختلال الاخر ، وكل لوحده قاصر عن تحصيل حاجته ، وبلوغ غايته ، وهو كضعيف ينوء بحمل ثقيل ، لا بد له من اشقاء رفيقين يتبادل واياهم العضد والمعونة ٠

لقد التحمنا بالقرابات ، لحمة ونسبا وشعارا فمزقتنا غزوات تاريخية مدمرة ، وفرقتناشيع وعصائب ، ورتبت وجهة السير لكل منا حسب اهوائها وفي فلك مصالحها ، فنأت به عن بيئته وجعلت منه نموذجا فريدا في بابه ، لايمت لقديمه بصلة ، ولا يحاكى التطور الحديث نهجا وحياة ٠

ان مداواة هذه الحيرة ، تقضى علينا بالاستواء على غاية من الوعى الواسع والانتباه الدقيق وبتمكين الاسباب المهيئة للتعاون في درك النجح والسلامة ، ولا بد في مثلها من اقتسام وتحمل التبعات ، وفق خطط تهيأ اساليبها وموادها ، بشكل يحملنا على مصالحنا ، وينبو بنا عن سوء القصد ، فنغتصب من الزمن وقتا نضيفه الى يومنا كى نعوض ما فات ، ونتدانى ليصبح ما بعد طيعا فسيحا في الآمال ، وباعثا على زيادة الانتاج العربي كمية ونوعا ، فننجو من ضعة استجداء ما يلزمنا من حاجى وكمالى ، وتتسع لدينا الاحوال ، ويخصب العيش ويتزايد الرفه وينعم به الجميع ٠

ايها الكرام

ان المجتمع يصغى الينا ، وينتظر منا ان نصهر الامال والامانى لتخرج منها مادة تنتزعنا من لغة المؤتمرات الدوارة ، ويتخذها القومة مبادىء لتلوين مصوراتنا الاقتصادية بلون عربي واحد فتحدق بنا انظار التقدير والاعجاب ، ويتحقق انجاز مآربنا ومطامحنا ، ويخلدها تاريخنا

سجلا حافلا يطبع سيرنا بطابع جديد من الثقة والعزم والاقدام ·

ايها السادة الوافدون والمشتركون في الحفاوة والاحتفال ·

ان هذا الاجتماع بمن ضم من شخصيات سامية ورجالات حزم ورأى ومضاء ،اثار احساسنا بالصبغة الرفيعة التى يتجلى بها التجاوب المأنوس ، بين قادة يذكون في النفوس روائع الامال ولم يضنوا بالافصاح عن تاييدهم لكل محاولة يمكن ان تبوئنا مركزا مرموقا في عالم اليوم ، وبين اخوان تنادوا من كل قطر عربى تنتظمهم الفة حبيبة للاجتماع على امر يوحد خطاهم لتهيئة السمو الى ذلك المركز ·

فالغرف السورية تكرر الاعراب عن شكرها الى صاحب الدولة اللواء والى حضرة الزعيم نائب رئيس الوزراء رئيس الاركان ، والى حضرات السادة الوزراء على الرعاية التى شملتنا بها مقاماتهم ، وتتقدم به ، الى السادة الذين لبوا دعوتها وشاركونا حفلة الافتتاح هذه والى من ساهم في الاعداد لانجاح المؤتمر ، وهى اذ ترفع تحايا الاكبار والاعجاب الى ملوك ورؤساء الاقطار الشقيقة ، تهتف :

ليحيى العرب عزيزى الجانب ، موفورى الكرامة ، جديرين بالحياة ·

٥ ــ كلمة مندوب جامعة الدول العربية السيد محمد على نمازي

صاحب الدولة

سعادة الزعيم

سادتى

يسرنى ان اتقدم بصادق الشكر لحضرة رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية على دعوته الكريمة لجامعة الدول العربية للمشاركة في اعمال الدورة الثالثة للمؤتمر فقد اتاح لنا الفرصة الطيبة لنلتقى بالنخبة الممتازة من رجال المال والاعمال ممثلى الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية وهم عماد نهضتنا الاقتصادية القومية وان نتابع جهودهم الموفقة في دراسة الوسائل العملية لارساء قواعد التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية على اسس متينة سليمة ·

ومما يزيد في سرورنا ان يتم اجتماعنا في دمشق الفيحاء البقعة المباركة من الوطن العربى وفي هذا الوقت الذى استكمل فيه الوعى القومى العربى ، شبابه وقوته ، وتنبهت فيه الشعوب العربية الى ضرورة الاخذ بأسباب التعاضد والتعاون لتأخذ مكانها اللائق بها في ركب المدنية وتدفع عن نفسها تهمة التخلف في الميدان الاقتصادى · وقد اصبح لزاما علينا ان نعير الامر اهتمامنا فنسابق الزمن ونعمل مخلصين متكاتفين لتوثيق اواصر التعاون بين شتى الهيئات ومختلف الجماعات لبلوغ امانى الامة العربية في وثبتها المباركة لتحقيق ما تجيش به صدور ابنائها وتهفو اليه قلوبهم من تعاون اكيد مدعم بالخطط المحكمة لربط اجزاء الوطن العربى وتعزيز امكانياتها الاقتصادية متطلعين من وراء ذلك كله الى فجر من الرفاهية والرغد والاسعاد يعم من تظللهم سماء البلاد العربية جمعاء ·

سادتى

واننى في هذه المناسبة الكريمة اذكر بالتقدير الجهود التى بذلت في الدورتين السابقتين لرسم الخطط واحكامها فقد كان للتوصيات والقرارات المتخذة صداها الحسن واثرها المحمود في تقوية عرى التقارب بين رجال الاقتصاد العربى وتحقيق الامانى لبلوغ اسمى درجات التعاون في شتى ميادين الاقتصاد وانى واثق ان تزدهر تلك الجهود المباركة في هذه الدورة وتسفر عن نتائج عملية تحقق الاهداف التى يتطلع اليها ابناء الامة العربية ·

سادتى

لقد تضمن جدول اعمال هذه الدورة موضوعين جديرين بالعناية والاهتمام وهما دراسة موضوع التمويل الاقتصادى الاقليمى للبلاد العربية

ودراسة موضوع تنظيم النمو والتبادل الصناعى بينها · ولقد سبق لنا ان اشرنا في الدورة الثانية بحث موضوع انشاء بنك عربى للتجارة والصناعة يشمل نشاطه البلاد العربية جميعا ويساعد على التقدم الصناعى ويسهل التبادل التجارى بين البلاد العربية وتمويل المشروعات الصناعية والتجارية فيها وتساهم فيه الهيئات والافراد والمؤسسات المالية الحكومية والاهلية ويكون انشاءه بمثابة الحجر الاساسى لقيام نهضة اقتصادية شاملة وقلنا ان عملا كهذا جدير بالبحث والدرس في مثل هذا المؤتمر الذى يضم خيرة رجال المال والاعمال ومما لا شك فيه ان بحث موضوع التمويل الاقتصادى الاقليمى في هذه الدورة سيشمل دراسة هذا الاقتراح ·

ويسرنى ان اشير ايضا بمناسبة بحث موضوع تنظيم النمو والتبادل الصناعى بين البلاد العربية الى ان الوفد السورى في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية قد تقدم في الدورة السادسة عشر بمذكرة مفصلة حول الموضوع وطلب ادراجها في جدول اعمال المجلس وقد آثر مجلس الجامعة العربية ان تتولى لجنة وزراء الاقتصاد والمال بحث الموضوع وتقرير خطة عملية متناسقة تتبعها الدول العربية في نهضتها الصناعية ووضع المشاريع التى تكفل اطراد نمو الصناعات في البلاد العربية وتسهيل التبادل الصناعى بينها واننا لنرجو مخلصين ان تسفر اعمال لجنة وزراء الاقتصاد والمال بما يحقق الاهداف التى يصبو اليها الجميع ·

سادتى

لقد كان التعاون وثيقا بين مكتب اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية والادارة الاقتصادية في الامانة العامة للجامعة العربية في متابعة تنفيذ قرارات مؤتمركم العتيد في دوراته السابقة ·

ويسرنى ان اشير الى ان الامانة العامة للجامعة العربية قد اولت اهتمامها البالغ بقرارات الاجتماع الاول لمجلس الاتحاد فتقدمت بمذكرة مستفيضة عن هذه القرارات الى مجلس جامعة الدول العربية في دورته السادسة عشرة لتقرير تأييدها والتوصية بتنفيذها من لدن الجهات المختصة ولقد رأى مجلس الجامعة العربية بالنظر لما لهذه القرارات من اهمية خاصة ان يحيلها الى لجنة وزراء المال والاقتصاد لاستكمال بحثها وتقرير الخطط العملية لتنفيذها وكل ما نرجوه ان تصل اللجنة الموقرة في ابحاثها الى ما يحقق الاهداف التى يرمى اليها مجلس اتحاد الغرف العربية في قراراته ليتم التعاون الوثيق بين مختلف الهيئات للنهوض باقتصادنا العربى ·

وقد قامت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بعرض كافة القرارات التى اتخذت في الدورتين السابقتين للمؤتمر على مجلس جامعة الدول العربية فقرر احالتها الى الحكومات العربية لتبحثها الجهات المختصة فيها ولتنال ما تستحقه من عناية في التنفيذ · والى جانب هذا فقد عرضت الادارة الاقتصادية كافة القرارات الخاصة بموضوع احكام الحصار الاقتصادى على اسرائيل التى اتخذها مجلس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية في دورته الاستثنائية ببيروت على المؤتمر الثالث لضباط الاتصال لمقاطعة اسرائيل اقتصاديا ولقد اصدر مؤتمر ضباط الاتصال القرارات التى تنسجم معما اتخذه مجلس اتحاد الغرف العربية من قرارات في هذا الشأن ووافق مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثامنة عشرة على كافة القرارات المذكورة مما سيزيد في احكام الحصار الاقتصادى على اسرائيل

ويسرنى ونحن نستعرض امثلة التعاون بيننا ان اشير بصورة خاصة الى ماوصى به مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثامنة عشرة من ضرورة تأليف شركة مساهمة كبرى بين شعوب الدول العربية جميعها للملاحة البحرية تؤازرها وتشجعها الحكومات العربية على ان توزع اعلام هذه الدول على الوحدات البحرية بقدر انصبتها في الشركة بمالا يتعارض وقوانين الملاحة الدولية وان يكون للشركة مجلس ادارة موحد · هذا وقد سبق لمؤتمركم العتيد ان اقر في دورته الثانية ما نصت عليه الفقرة الثامنة من توصيات اللجنة

الاولى للمؤتمر لانشاء شركة ملاحة عربية لتنقل صادرات ومستوردات البلاد العربية ٠

وليس بالامر العسير تحقيق هذه التوصيات وتنفيذ تلك المقررات ٠ وقد حان الوقت للانتقال بتلك المقترحات من مرحلة التفكير الى مرحلة التنفيذ العاجل ، وعامل الوقت في الشؤون الاقتصادية بالغ الاهمية كبير الاثر ، وامامنا اسرائيل تعمل جاهدة لبناء اسطول تجاري كبير يمخر عباب البحار ٠ ولنا من مواردنا ما يمكننا من مباراتها في هذا الميدان ٠ ولا شك ان الشعوب العربية تدرك تماما مبلغ اهمية التضامن والتساند في الوقت الذى تتكتل به شعوب اخرى لا يربطها وحدة في اللغة او الجوار او التقاليد ٠

سادتى ،

لقد وافق مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثامنة عشرة على كافة توصيات لجنة المواصلات الدائمة واقر التصديق على اتفاقيتى اتحاد البريد العربى والاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ولاشك ان تنفيذ هذه الاتفاقيات يعزز الروابط بين البلاد العربية ويقرب الصلات ويعاون في تحقيق العلاقات الاقتصادية ويساعد على العمل في استقلال ما تهيأ لبلادنا العزيزة من اسباب الثروة الكامنة في اراضيها استغلالا كاملا يعم نفعها ويرفع بها مستوى معيشة الفرد الى المستوى اللائق بابنائها ٠

واننا نبتهل الى العلى القدير ان يكلل اعمالنا بالنجاح في الوقت الذى لاحت فيه بشائر نهضة عربية ثابتة في شتى نواحى الحياة يتولاها ويرعاها رجال مخلصون ونرجو الله مخلصين ان يكون شعارنا العمل ورائدنا الاخلاص لخير العروبة ٠ سدد الله خطانا ووفقنا جميعا ٠

والسلام عليكم

٦ ـ كلمة السيد محمد على بدير ، رئيس وفد الغرف الاردنية

سيدى اللواء

معالى الزعيم

سادتى

باسم الوفد الاردنى يشرفنى ان احيى حفلكم الكريم تحية صادقة تعبر عن كل ما يجمع بين قلوبنا من روابط مشتركة ٠ احييكم وقد تجدد جمعكم للعمل على تحقيق امانيكم في التعاون والتضافر لتوحيد اهداف النهضة الاقتصادية في البلاد العربية

ايها السادة ،

ان هدفنا الذى نرمى اليه وغايتنا التى لا نحيد عنها هى الوحدة الاقتصادية العربية كتوطئة لوحدة شاملة واننا في سبيل ذلك لعلى استعداد للعمل بكل عزم وتصميم مؤمنين ان لا حياة للضعيف وان المال هو عصب السلم والحرب وان القوة هى ثمرة التنظيم الاقتصادى ٠

وانا كممثلين لشعوبنا لا نرضى ولن نرض بعد اليوم ان توضع في طريق وحدتنا الصعوبات والعقبات ولا ان تسد علينا المسالك تحت اعتبارات المصالح الذاتية او الشخصية ٠ وان العربى عربى اينما حل في دنيا العرب ، وان الثروة العربية حيثما كانت هى للعرب اجمعين للذود عن حياضهم ودعم كيانهم وفي سبيل خيرهم واسعادهم ٠

هذا مبدأونا وانا لواصلون اليه باذن الله ٠ وهذا ما اجتمعنا لاجله ، وما بذلناه في مؤتمرنا الاول في الاسكندرية وارويناه في اجتماعنا الثانى في بيروت وجئنا اليوم لنرقب نموه في دمشق الخالدة ٠

وانه لمما يعزز آمالنا في نجاح مساعينا ذلك التجاوب الواسع والتفهم الكلى لدعوتنا بين الشعوب العربية ، والمعاضدة المثمرة من القائمين على الامر في الدول العربية ٠

وليس ادل على هذا من رعاية دولة اللواء فوزى سلو لحفلنا هذا اليوم الذى نستقبل فيه مؤتمرنا الثالث في عاصمة سوريا العزيزة التى اصبحت مهد الحركة العربية التحريرية ومهبط الدعوة للتآخى والعمل في ظل التفاهم والتناصر والرغبة الصادقة في التكتل والنضال ٠

ايها السادة ،

يسير العالم اليوم بقوته الاقتصادية، وقيم الامم تقاس بقدرتها على الانتاج واستغلال ثروتها في التطور الاجتماعي وتعزيز مكانتها الدولية ·

ولقد منى الشعب العربي بما يكفيه من خيبة الامل الشديدة في مناسبات وظروف دولية مختلفة حتى نفذت طاقة صبره ولم يعد في امكانه السكوت على الاستكانة والاستسلام بل اخذ يتيقظ لامور ويتحفز لتقرير مصيره بنفسه مؤمنا ان لا حيلة لضارب في الارض بغير عدة وسلاح وعدة الامة هي ولا شك في قوتها الاقتصادية وسلاحها في ايمان الشعب وصدق عزيمته ومقدرته على تحصين نفسه ضد كل معتد اثيم ·

ايها السادة

ان البلاد العربية التي اشتهرت بالخصب والخيرات الوفيرة لم تنحدر الى وهدة العجز والضعف الا بعد ان سادتها التفرقة وتألبت عليها عوامل التفكك الداخلي · ففقدت الاخلاص في العمل للمصلحة العامة ، والمقدرة على استغلال مواردها الطبيعية وطاقتها الانسانية الى ان طمع فيها كل طامع ومغير ، واجترأ عليها حتى شذاذ الافاق من الصهيونيين الذين استحلوا قسما عزيزا من فلسطين وجثموا على الحدود العربية يدبرون لها ويتآمرون عليها بجميع ما يملكون من الفتن والدسائس · ولكن ظلمة الليل بدأت تنقشع بانوار وعي مشرق واخلاص متدفق سطعت آياته في وثبة سوريا وثورة مصر وتحفز الشعب العربي في كافة اقطاره للانطلاق من فوضى الذل والعجز والدخول في نظام القوة والوجود ·

والشعب العربي الذي سجل في التاريخ صفحات نيرات ، واقام في الحضارة الانسانية صروحا باقيات ، له حقوق تؤيدها شرائع الارض والسماء ، ففي مصر العزيزة كفاح وجهاد في سبيل الجلاء ، واللاجئون الفلسطينيون يعيشون على فضلة من غذاء أو كساء يقدمها لهم من جردهم من اوطانهم ونادوا باحقاق الحق ومحو الطغيان ، ثم اخلفوا الوعد وحنثوا بالعهد· وواضح ان لا سبيل لنا على استعادة اي حق مسلوب الا بالتفاني والاتحاد والاعتماد على انفسنا وعلى انفسنا فقط وعندئذ لن تبق مصر وحيدة في نضالها ولن يستمر اللاجئون مجردين من الاوطان ·

ايها السادة

ان المملكة الاردنية الهاشمية ، الشقيقة الصغرى في مجموعة البلاد العربية تواصل اشتراكها في المؤتمر وتأييد مساعيه بعقيدة لا تحيد عنها بان خير العرب في حاضرهم ومستقبلهم يكمن في تضامنهم وتكاتفهم بوحدة شاملة مطلقة لا تفرقها حدود أو حواجز وبوحي من هذه العقيدة نبسط اليكم يدا مخلصة تتقبل منكم اي عمل يحقق للعرب آمالهم وامانيهم في كل قطر من اقطارهم ، وتأييدا لهذا الاتجاه عقد الاردن اتفاقيات تجارية مع سوريا ولبنان ومصر وهذه الاتفاقيات هي وان كانت دون ما نبغي واقل بكثير مما نهدف الا انها الخطوة الاولى ويجب ان تتلوها خطوات · والاردن في سبيل عقد اتفاقيات مع العراق وباقي البلاد العربية ·

ايها السادة

لا نقول كلاما يسيل عذوبة من السنتنا وانما نكرر لكم عبارات هي ذوب القلوب وصبيب المهج اننا نعرف مساوىء التخلف الاقتصادي ونبلوا نقائصه· ونعلم ان التعاون العربي الشامل هو السبيل الوحيد لازالة المساوىء التي تشكو منها جميع البلاد العربية التواقة الى العزة ورفعة المكانة ·

ونؤمن كما تؤمنون بان لا خلاص من اسباب الاستكانة المادية الا بتنسيق الجهود المبعثرة واستغلال الخيرات الدفينة مشتركة تؤول خيراتها من العرب الى العرب لتكون عدتهم في العمران والنضال ووسيلتهم للنهوض بمستوى الحياة وصون الحضارة العربية الجديدة فاجنحة المجد لا تظلل الا من ملك زمام القوة وثبت دعائمها بيديه وساعديه

لقد جئنا من الاردن لنشترك في المؤتمر مؤمنين باهدافه ، مستبشرين خيرا باعماله ومستعدين للبذل والتضحية وفقنا الله لما فيه خير العرب اجمعين ، والسلام عليكم ·

٧ ـ كلمة السيد محمد جعفر الشبيبي رئيس وفد الغرف العراقية

سيدى دولة الرئيس
سيدى الزعيم
سيدى رئيس المؤتمر
ساداتى

احييكم احسن تحية ، واحيى بصورة خاصة وفد مملكة ليبيا الذى يشترك وايانا لاول مرة وارحب كل الترحيب بممثل تونس المجاهدة .

ساداتى

كان المؤتمر الاول الذى عقد فى مدينة الاسكندرية اول خطوة في سبيل تكوين رأى عام اقتصادى بين رجال المال والاعمال في البلاد العربية ، وكان المؤتمر الثانى الذى عقد في بيروت تعبيرا صادقا عن وحدة الرأى والمصالح حين أقر دستور اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، وحين اسس مكتبه الدائم في بيروت ليكون حلقة اتصال بين الاقطار العربية كافة .

واذا كنا قد قطعنا اليوم مرحلتى التمهيد والتأسيس ، وخرجنا من عزلتنا الاقليمية التى فرضتها عصور الانحطاط التى مرت بها الامة العربية فما علينا اليوم ونحن نجتمع للمرة الثالثة في دمشق الا وان نخطو خطوات سريعة وندفع بانفسنا وبحكوماتنا الى الامام لدراسة واقعنا الاقتصادى الهزيل ، ولنقيم علائق اقتصادية حقيقية تتحدى الحدود السياسية والحواجز الكمركية والمصالح الخاصة المركزة .

ولا شك ان استمرار الاوضاع السياسية القائمة يحول لدرجة كبيرة جدا دون تقدم اقتصاديات البلاد العربية وازدهارها ، ويحول تبعا لذلك ، دون زيادة مستوى المعيشة والدخل القومى ، ويحول قبل كل شىء دون انتعاش التجارة والصناعة والزراعة وتقدمها وتطويرها .

ان الاوضاع الحاضرة التى تستند الى حدود اصطناعية لم تعد ، يا حضرات السادة تتناسب وتطور العالم الحديث ، والصناعة الحديثة التى تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وأسواق واسعة ، لم تعد تنفع بين اقطار متشابكة في مصالحها بحكم موقعها الجغرافي والتجارى . فطرق المواصلات السريعة والمتنوعة وانتشار الثقافة والوعى الوطنى والقومى وزيادة الاستهلاك والانتاج للبضائع المنتجة محليا والمستوردة وظهور عناصر تجارية فعالة في الافق الاقتصادى العربى وتعدد تنقلات رجال المال والاعمال ، وتحول بعض السكان من منطقة الى اخرى قد احدثت انقلابا في حياتنا الاقتصادية وفرضت علينا اوضاعا جديدة تتطلب ولا شك ، تكيفات اقتصادية جديدة في كياننا العربى العام ، وتسهيلات تجارية ، ونقدية جديدة ايضا .

فماذا نحن فاعلون ؟

ان من مصلحتنا جميعا ، يا ساداتى ، كمواطنين من جهة ، وكتجار ومزارعين واصحاب صناعات من الجهة الثانية ان تزداد قابلية بلادنا على الانتاج ، وان تستثمر مواردها خير استثمار ، وان تعمم خيراتها على ابناء الامة العربية وان يرتفع دخل الفرد العربى بحيث يستطيع ان ينتج ويستهلك افضل ما يفعل الآن ، وان نتجنب الاخطاء التى وقعت فيها كثير من الاقطار الصناعية والتجارية التى سبقتنا في هذين الميدانين . لتتمتع البلاد العربية بالاستقرار والرخاء الاقتصادى الذى ننشده جميعا . فلا التجارة ولا الصناعة ولا الزراعة بمقدورها ان تزدهر وتتقدم وتنتشر في شعب فقير معدم بقدر دخل الفرد السنوى بحوالى ٢٥ دينارا .

فعلى رجال الصناعة والتجارة والزراعة ان يكونوا في طليعة عناصر الاصلاح والقوة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، والحياة الديمقراطية ، والمساواة في الفرص الاقتصادية لا سيما وان البلاد العربية تزخر ، يا حضرات السادة، بامكانيات اقتصادية عجيبة ، وهى ما زالت بكرا ، وتمر في أول «مرحلة» من مراحل تطورها الاقتصادى وتحتل «مركزا» سوقيا مهما جدا في العالم الحديث ،

وتؤلف جسرا تجاريا ثابتا بين الشرق والغرب ، وتقف «حدا» فاصلا بين الديمقراطية الغربية والشيوعية الشرقية • فان تعذر علينا استثمار هذه الامكانيات الهائلة ، وتجاهلنا مركزنا العالمي ، وبقينا نعيش في بيت واحد وفي غرف موصدة ، نتبادل النظرات المريبة والابتسامات الكاذبة ، والمصالح الخاصة من خلال الشبابيك، ونجتمع في حديقة البيت نلهو ونلعب ، ثم نعود الى غرفنا كما يعود سكان الفنادق الى غرفهم ، اذا بقينا نعيش كذلك ضاعت بلادنا من ايدينا وخسرنا تجارتنا وصناعتنا ، وصارت كلها لقمة سائغة للعدو المتربص في عقر دارنا ، ومجالا حيويا للمستعمرين الذين يسكنون بيننا وحوالينا ، وعلى مقربة منا •

ولكن هذه الامكانيات الاقتصادية الفريدة ،لا سيما النفط ، ليست ملكا لسلطان ، ولا لامير ولا لشيخ ، ولا لدولة واحدة ، بل هى ملكلابناء الامة العربية اينما قاموا ، وهى للمحتاجين منهم لا المسرفين البذخين ، وهى للاعمار والانشاء الذى يهدف تكوين ثروة اقتصادية جديدة ، تحل محل الثروة المتناقصة ، لا للبناء الخاص، حيث تبدد الملايين لتعيش الاقلية على حساب الاكثرية من الفلاحين والعمال ، وهى لتكوين مجتمع حديث يؤمن بالمساواة ، والديمقراطية والاخوة والعدالة •

وانه لمما يزيدنا ثقة بمستقبلنا ان المؤتمر الثالث ينعقد اليوم في ظروف مؤاتية حيث تستقبل العلاقات العربية عهدا جديدا من التعاون الوثيق وفي دمشق مركز الوعيوالتوثب العربى فقد ازدادت العلاقات التجارية ، مثلا ، بين العراق والكويت ، وسمح للكويتيينبامتلاك الاموال المنقولة وغير المنقولة في العراق واصدرت حكومة العراق بيانا رسميا بالغاءسمات المرور بينها وبين الاقطار العربية على اساس المقابلة بالمثل ، وجرت مفاوضات سياسية واقتصادية مهمة بين العراق ولبنان في الايام الاخيرة تتناول ازالة الحواجز الكمركية والغاء سمات السفر ، وتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وتسهيل تجارة الترانزيت وغير ذلك من الامور التىتهمالبلدين•وتدور الآن مفاوضات مماثلة بين سوريا والعراق من جهة ، وبينالعراق والمملكة الاردنية من الناحية الثانية ، نرجو ان تكلل جميعها بالنجاح •

واذا كانت السياسة العربية قد فشلت في تكوين روابط سياسية حقيقية ، واذا كانت جامعة الدول العربية قد تعثرت في سيرها وفشلت هى ايضا في كثير من اعمالها ، فان هذا الفشل يعود الى عوامل كثيرة اهمها عدم وجود روابط ومصالح اقتصادية حقيقية بين البلاد العربية تجمع ابناء الامة العربية بعضهم مع بعض ، ولا ابالغ اذا قلت : ان الروابط السياسية باشكالها المتنوعة لا يمكن ان تقوى وتشتد ، الا اذا استندت الى روابط مادية أو مصالح كلما اتسعت وتنوعت تهيأ الجو الصالح لايجاد كيان عربى سياسى واقتصادى واحد لبلاد عربية واحدة •

هذه هى مهمتنا من حيث اننا مواطنون يحدونا شعور واحد ويدفعنا غرض واحد ومن حيث اننا رجال تجارة وصناعة وزراعة نكره الحدود والعراقيل والقيود التى تفرضها الحكومات على شؤون الانتاج والتصدير والاستيراد ، وعلى العملة ، وتنقل الافراد •

فهل نستطيع يا حضرات السادة ، ان ننظر الى الاقتصاد العربى نظرة شاملة ونحسبه كلا لا يتجزأ ؟ وهل نستطيع أن ندعمه بكيان سياسى متحد ؟ وهل نستطيع ان نقوم بمشاريع اقتصادية مهمة مشتركة ؟

انى واثق جدا ان الاقتصاد العربى سيحقق كثيرا من أمانينا المشتركة وسيكون عاملا اساسيا من عوامل تنظيم خارطة البلاد العربية•

هذه هى مهمتنا كاقتصاديين عمليين ، وتلك هى مهمة السياسيين ، ولهم دينهم ، ولى دين •

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته •

٨ ـ كلمة الاستاذ عبد الرحمن سحمراني ، رئيس وفد الغرف اللبنانية

دولة الرئيس ، حضرة الزعيم ، اخوانى اعضاء المؤتمر ، سادتى

ان من دواعى اليمن أن تعقد الدورة الثالثة لمؤتمرنا هذا في سوريا • ذلك لان مؤتمرنا يعمل على تحقيق اهداف هى من صميم الاهداف الاساسية للقومية العربية ، والقومية العربية كانت دائما وستبقى دائما اعز شىء على سوريا ، ولان في سوريا نهضة اقتصادية مباركة تستهدف انماء ثروتها ، واعلاء مستوى المعيشة بين سكانها ، واكمال تحريرها ، ودعم استقلالها ، وجعلها من القوة المادية والمعنوية بحيث تستطيع أن تؤدى رسالتها كاملة نحو الوطن العربى الاكبر بأجمعه • فلسوريا ، ولقائديها دولة اللواء فوزى سلو ، والزعيم اديب الشيشكلى ولرجالها الغر الميامين ولشعبها الابى الكريم ، ولغرفها التجارية والصناعية والزراعية الكريمة المضيافة ، أجمل التحية ، وأخلص المحبة والتقدير •

سادتى

أن أهم ما تحاوله سوريا في الحقل الاقتصادى انتهاج سياسة اقتصادية مبنية على أسس العلم والتنظيم • وبفضل هذه السياسة حققت سوريا كثيرا من الخطوات التى لا بد أن تؤثر تأثيرا حاسما في انماء ثروتها ، وتدعيم اقتصادها • ولسنا في هذا المؤتمر نطلب شيئا سوى تطبيق نفس القواعد التنظيمية والعلمية على العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية •

رأت سوريا ان النمو الصناعى يجب أن يرتكز الى اساس من التوجيه لمنع المزاحمة أو للتأكد من صحة كل مشروع قبل الاقدام عليه ، فسنت التشريع اللازم لذلك • أفلسنا نحن في المحيط العربى الواسع محتاجين ايضا الى هذا النوع من التنظيم العام للتقدم الصناعى ؟ عندما نشاهد مصنعا ضخما يكفى حاجات كل الاقطار العربية ومع ذلك فلا ينتج جزءا من طاقته لان السوق محدودة ، ونرى مع ذلك محاولات لانشاء مصانع مماثلة في كل قطر • عندما نرى ملايين الجنيهات تنفق لانشاء مصفاة لماء البحر على بعد بضع عشرات من الكيلومترات عن نهرين من اكبر انهار العالم ، ندرك مقدار المآل والمجهود الذى يهدر لانعدام التنسيق • وان الحاجة الى التنسيق هى اليوم على أشدها ، بعد أن أخذت البلاد العربية تضع المشاريع الواسعة للاعمار والتقدم الاقتصادى ، فاذا لم يأخذ كل مشروع اعمارى بعين الاعتبار المشاريع المماثلة في الاقطار العربية الاخرى وما تهدف اليه ، واذا لم تنسق هذه المشاريع جميعا ، أهدرت كثير من الجهود من غير طائل وزادت الحواجز بدلا من ان تزول ووقع الضرر بدلا من أن تحصل الفائدة •

وسوريا قد خطت خطوة موفقة مباركة في سبيل التحرر والاستقلال بالامور النقدية • أفلا يجدر بهذه المناسبة اعادة النظر في العلاقات النقدية بين البلاد العربية من اساسها بما يكفل اتجاه الاموال الى حيث تعطى اعظم النفع وبما يكفل ازالة الحواجز في سبيل تنقل البضائع وقيام المشاريع الاقتصادية ؟

ولا حصر للامثلة التى يحتاج فيها اقليم الوطن العربى الى التنسيق السريع ولو اردنا ان نصف بكلمات مختصرة الواقع الاقتصادى لهذا الاقليم لقلنا انه يتكون من بلاد بها وفرة في الاموال بحيث لا تستطيع انفاق ما لديها ، واخرى بها تعطش للاموال بحيث لا تدرى من أين تأتى بها • بلاد بها فائض من العمال والسكان بحيث يصعب عليها تأمين مستوى من المعيشة معقول لابنائها ، واخرى بها حاجة الى العمال تفتش عنهم في اطراف المعمورة ، بلاد بها وفرة من المحاصيل الزراعية ، وأخرى تنام في أرق من خوف انقطاع حاجاتها الاساسية من مواد الطعام ، بلاد فيها الخبرة والمعرفة ، واخرى في حاجة الى الخبرة والمعرفة ، بلاد بها فائض من الانتاج الصناعى ، وأخرى بها حاجة الى الانتاج الصناعى •••• هنالك تكامل أكيد ، وليس هنالك تنسيق • فالاموال الفائضة تجمد في البنوك الاجنبية والعمال يؤتى بهم من الهند والصومال

والباكستان ، بل واحيانامن ايطاليا ،والمحاصيل الزراعية تستورد من غير البلاد العربية ، ومثلها المنتوجات الصناعية ، والخبرة يفتش عنها بين الاجانب قبل ان يفتش عنها عندالعرب ·وتعامل البلاد العربية على أساس «الاكثر رعاية»فتساوى بالاجانب ، ويعامل الافراد العرب في الغالب معاملة الاجانب·

اين هذا مما نص عليه ميثاق الجامعة العربية من تعاون في الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك الزراعة والصناعة والتجارة والجمارك والنقد ؟ أين هذا مما نص عليه الضمان الجماعى من تعاون في الانماء الاقتصادى ومن تسهيل تبادل المنتجات الوطنية ؟ لماذا لم تجتمع اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية ولا مرة واحدة في سبع سنوات ؟ لماذا لم ينشأ بعد المجلس الاقتصادى الذى نص عنه ميثاق الضمان الجماعى·

ان ازالة الحواجز الاقتصادية التى تقف في وجه تنقل الافراد والرساميل والبضائع بين البلاد العربية ، وتأمين التنسيق الاقتصادى بين اجزائها لمن الامور التى تحتاجها هذه البلادجميعا امس الحاجة · فبذلك تتوسع السوق ويشجع التخصص الاقليمى الواسع للانتاج وتنمى الثروة ويمكن التوسع في صناعات الاستهلاك المحلى وبذلك تنمو التجارة والصناعة وتزيد الجهود المشتركة في انماء موارد الثروة · وبذلك تؤمن البلاد العربية حاجاتها الاساسية في وقت ينذر بهبوب أزمات عالمية مفاجئة ·

وليست هذه الفوائد الايجابية وحدها التى تجعل قيام هذا التعاون امرا ضروريا · فهناك الخطر الصهيونى الذى ما كان ليوجد لو ان هذه البلاد العربية قد حققت تقدما اقتصاديا أمن استغلال ثرواتها جميعا · ان الذى يريده الصهيونيون هو اقامة دولة صناعية تعيش على دماء وطن عربى متخلف اقتصاديا ومتخصص بالزراعة فتبادله انتاجا صناعيا ثمينا بانتاج زراعى رخيص ، وتؤمن بذلك دخلا ومستوى علميا وفنيا تأمل من ورائه استمرار البقاء· واسرائيل خطر لا يجابه الا بالتعاون الوثيق الذى يؤمن قبل كل شىء زيادة الثروة الاقتصادية في البلاد العربية ، وهذا امر لا يتم بالسرعة اللازمة الا بالتعاون الذى اشرت اليه · ونحن مع اسرائيل في سباق مع الزمن ، والسرعة وحدها تضمن لنا البقاء ومن ثم التفوق واسترداد الجزء العزيز من الوطن العربى الذى فقدناه · فالتعاون الاقتصادى اذن وثيق الارتباط بالمجهود الدفاعى الذى هو مجهود حياة او موت ·

ثم هنالك ناحية اخرى لها اهميتها وخطرها ان الامة العربية ربيت على الايمان بالقومية العربية · فهل تتلاءم هذه الحواجز مع القومية العربية ، ان كل فرد منا يعرف الالم الذى يشعر به كل عربى يؤمن بأن البلاد العربية وطن واحد ، ثم يلاقى في تنقله بين البلاد العربية انواع الصعاب والعقبات · باسم القومية العربية يطلب من كل فرد عربى ان يناضل ويضحى ، وذلك واجب عليه · ولكن اليس من الطبيعى ومن العدل والحق ان يشعر الفرد العربى بان القومية العربية تعمل على تهيئة المستقبل الصالح له ، وان الوطن العربى شىء واقع عمليا بمقدار ما هو مثال ملهم ؟

اننا لحسن الحظ نجد في هذه الايام مساعى جدية تبدو لنا كنور من امل ، يبشر بانهيار هذه الحواجز وزوالها · فها هى سوريا ولبنان تبدأان من جديد مفاوضاتهما الاقتصادية بقصد أعادة الوحدة الاقتصادية فيما بينهما ووضعها على أسس صحيحة ثابتة · واننا لنأمل ان تتم هذه المحادثات بالنجاح الذى يرجوه لها كل عربى مخلص · وها هى حواجز السفر والتنقل تزال بين العراق ولبنان وبين العراق والاردن ، وانا لنأمل ان يكون هذا فاتحة عهد عملى بازالة جميع حواجز التنقل والعمل بين البلاد العربية قاطبة · وها هى سوريا تتقدم الى الجامعة العربية بمشروعها لتنظيم النموالصناعى الاقليمى للبلاد العربية ، ولبنان يتقدم بمشروع النموذجى للتجارة الحرة بين هذه البلاد جميعا · وها هى اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية تبعث بعد سبع سنوات من الانقطاع ، كما ان المجلس الاقتصادى لميثاق الضمان الجماعى يوشك ان

يؤسس . هذه كلها ظواهر تنم عن بداية فى الدرس الجدى للمشاكل الاقتصادية . ولا بد لهذه الحركة ان تقوى وتشتد ولا بد لها بما تلقاه من سند في العاطفة القومية والمصلحة المادية ان تقوى على كل عقبة وتذلل كل صعوبة .

وان هدفنا ان نسير مع هذه الحركة . نشد أزرها ونغذيها ونقويها ونستحثها . حتى نرى يوما قريبا يصبح فيه الوطن العربى بأكمله وطنا لكل عربى ، وينمو هذا الوطن ويرتفع مستوى الحياة فيه ، ويقوى ويشتد ويستعيد ما فقد من اجزائه ويؤمن الكرامة والحرية لكل فرد من ابنائه .

ولا يمكن لجمع من العرب ان يلتقى ولا يذكر الاجزاء المناضلة من الوطن العربى فالى المغرب العربى المناضل تحيتنا ، واننا لنرجو ان نراه عما قريب حرا سيدا مستقلا ، ومساهما في نشاط الوطن العربى مساهمة قوية فعالة .

والى الاجزاء المغتصبة من الوطن العربى عهد بأن لا ننام حتى تسترد .

ولا يسعنى أن أختتم هذه الكلمة بدون الترحيب بأخواننا ممثلى الغرف التجارية في المملكة الليبية المتحدة المستقلة التى اصبحت الان عضوا في الجامعة العربية . فاننا بهذا المؤتمر نرحب بها كما رحبت بها الجامعة من قبل .

عاشت سوريا وعاشت البلاد العربية .

٩ ـ كلمة السيد محمد بن زيتون ، رئيس وفد الغرف الليبية

حضرات السادة ،

انه ليسعدنى جدا ان اجد نفسى وزميلى فى عصامة امية ، في سوريا الشقيقة الحبيبة ، بين الصفوة المختارة من رجال المال والاعمال والمنشئات والمشاريع الاقتصادية والمالية من جميع الدول العربية في هذه المناسبة السعيدة بعقد الدورة الثالثة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية التى تمثلونها وتنطقون باسمها .

ومما يزيدنى سعادة ويغمرنى بهجة اننا جئنا اليكم لاول مرة لمشاركتكم في مؤتمركم الموقر الجليل الذى نرجو له كامل النجاح وتمام الفلاح ، لاول مرة منذ ان اصبحت بلادنا بلاد حرية وبلاد استقلال وفيها كرامة لاهلها وعزة لمواطنيها يظلهم عرش عربى شريف خالص لهم ومنهم ، وترعاهم حكومة وطنية رشيدة من أبنائهم ولابنائهم .. لاول مرة جئنا نحمل جميعا تحية شعب ابى مخلص جاهد وناضل حتى تحرر وأستقل وأسترد اليه كرامته المغصوبة وعزته المهضومة وأعاد الى ابنائه ما كان الاجنبى الغاصب قد انتزعه منهم طيلة اربعين سنة او تزيد ... لاول مرة يجد الوفد الليبى نفسه بين أخوانه ينطق اليهم وهم يمثلون بلادهم العربية الشقيقة الابية باسم بلاده العربية الشقيقة الابية يحمل اليهم بين طيات جوانحه آمال شعبه وآلامه ويتطلع منهم الى آمال شعوبهم وآلامهم ليختلط القاصى منهم بالدانى ويتفهم الاول منهم الثانى فيكونوا جميعا على فكرة صحيحة واحدة تنبثق منها وسائل التنافع المشترك واسباب تبادل الاصلاح للجميع وفى كل الحقول والميادين .

سادتى .

ان الغرفة التجارية الطرابلسية الليبية التى اتشرف الان بتمثيلها في مؤتمركم الموقر قد حملتنى اليكم جميعا اخلص آيات تحياتها وأصدق عبارات شكرها وثنائها وكذلك لاتحاد الغرف التجارية للبلاد العربية للدعوة الرقيقة التى تلقتها للاخذ بنصيبها في شرف تمثيلها في هذا المؤتمر الجليل ، وهى اذ تعتذر كثيرا عن عدم اشتراكها فيما سبق لكم من مؤتمرات وفى التأخر عن انضمامها حتى الان لاتحاد الغرف العربية ، تعرب لكم عن امتنانها الكبير لشعوركم الطيب واعترافها لكم جميعا بالجميل . وغرفتنا التجارية في ليبيا ما تزال حتى الآن في

دور تكوينها واستكمال استعدادها وهى تحظى بكثير من عطف الحكومة الليبية وتشجيعهـــا ومساعدتها ، وهى لن تتأخر قيد شعرة عندما تتمكن من نفسها عن ان تأخذ بنصيبها الوافر في تقوية الاصلاح الاقتصادى العربى وتدعيم عرى الاتحاد لغرفكم التجارية والصناعيـــة والزراعية بل ان ذلك يكون من واجبها الاول ومما يسعدها ويشرفها ويرفع رأسها عاليا ان تكون ليبيا اسمى رمز لاتحاد الاقتصاد العربى ومـن اكبر الدعامات في بناء صرح الحرية العربيـــة والاسلامية في الشرق والغرب ٠

سادتى

اننا أهل ليبيا الوطن العربى والجزء الصغير من الوطن العربى الكبير نؤمن اشد الايمـــان بضرورة التكاتف والتضامن العربيين في جميع الحقول والميادين وخاصة منها الاقتصاديـــة والثقافية ونود من جميع الدول العربية ان تتفهم مشاكلنا الاقتصادية التى كثيرا ما تتضافـــر عليها الطبيعة والظروف العالمية الخارجيـــة ٠٠ ان بلادنا مترامية الاطراف حقيقة ولكن مواردها الطبيعية والضرورية في حاجة ماسة الى مجهود جباروفن وقوى ومال كثير لتنظيم وتنمية ما فيها من وفرات طبيعية وصناعية ، وقد حظيت الآن هذه البلاد العربية الابية بكامل استقلالهـــا وتمام حريتها ولكنها بطبيعة الحال في حاجـة الى مساعدة غيرها من الامم والشعوب وخاصـة العربية منها وهى مقتنعة بضرورة معونتها حتى تضمن حياتها وتحصل على كامل استعداداتهـا لتعيش بخيرها وخالص انتاجها في الوقـــت المناسب ٠

لقد كانت الرغبة الاولى لحضرة مولاى الملـك السيد محمد ادريس السنوسى ان تصبح ليبيـا الدولة العربية الثامنة وتحقق ذلك بانضمامهـا الى جامعة الدول العربية وقد تم بعون اللـــه هذا الانضمام وتحققت ولله الحمد تلك الرغبـة الملكية السامية ٠٠٠ وليبيا اليوم عضو فـــى جامعة الدول العربية وهى لا شك ستعمل مـا أوتيت من جهد ومن قوة على تحقيق كل ما عساه ان يعود بالخير والامن والبركة على كافة البلاد العربية ، وهى اذ تقوم بجميع واجباتهـا نحـو اخواتها من الدول العربية الشقيقة ترنو الـى اليوم المبارك الذى ستصبح فيـه هـــذه الدول جميعها دولا كبيرة قوية عاملة على توطيـــد عرى الاتحاد والتضامن والمودة بينها ساعيـــة الى دفع الضرر المشترك عنها وجاهدة الى تدعيم صرح الامن والسلام وبسط ازوقـــة المودة والطمأنينة في جميع انحائها وانحاء بقية العالم٠ وانه للزام على ان اشير هنا الى ان اولى لبنة هذا الصرح الكبير المتحد الذى تعمل الدول العربية على تشييده وتقويته هى العوامل الاقتصاديـة المشتركة فانه كما يقال انما الاستقلال والحرية في الاستقلال الاقتصادى والحرية فيه ، ولـــن يمكن الاستقلال السياسى ان لم يسنده ويقويـه استقلال اقتصادى ٠

سادتى

انه لجميل جـدا منـكم ان تتلاقوا في هـــذه العاصمة العربية التاريخية المجيدة وتأتوا مـن كل حدب وصوب من كل دولة عربية تمثلـون غرفكم التجارية وحكومتكم الموقرة ، تحدوكـم رغبة واحدة متحدة تتركز في دراسة المشاكـل الاقتصادية للدول العربية ، تستعرضون مـا عملته مؤتمراتكم السابقة وما اكملـــه مجلس اتحادكم والمكتب الدائم ، وتدرسون مواضيـع التمويل الاقتصادى والاقليمى للبلاد العربيـة، وتتدربون في تنظيم نمو وتبادل صناعاتكـــم بين بلاد عربية واخرى كما تستعرضون مـدى تطور العلاقات الاقتصادية العربية وتفكـرون في وسائل المساهمة في توثيقها ٠٠٠ جميل جدا منكم هذا وجميل ايضا ان نتلاقى هنا للتعـارف على نوايانا وعلى اعمالنا حتى يمكننا ان نتوصل الى معرفة نتائج مساعينا في كل هذه الميادين الاقتصادية وربما يكون الاجمل من هـــذا وذاك ان تأخذ الحكومات العربية بأيدى الجميـع وان تعمل على مؤازرة هذه الاعمال وان تسعـــى لتقوية كل ما فيه تقوية الاتحـــاد الاقتصادى

العربي وما فيه خير ورفاهية الشعوب والبلاد العربية ·

لقد اخذت الحكومة الليبية على حداثة سنها وقلة عدد سنينها في استقلالها وحريتها في ربط العلائق الاقتصادية بينها وبين البلاد العربية الشقيقة وهي تسعى جهدها في تتميم ربط هذه العلائق مع جميع الدول العربية الصديقة الشقيقة وهي تأمل دائما ان ترى المبادلات التجارية والصناعية والزراعية بينها وبين دول العرب الشقيقة حقيقة ملموسة وحدثا واقعا وهي لن تدخر جميع ما في وسعها لتقوية روابط المودة والاخوة بينها وبين الدول العربية وهي ترجو مسددة ان تحظى بنفس الاعتبار والاهتمام باقتصادياتها ومستواها الحيوي من شقيقاتها لتستكمل كيانها وتنهض بقوتها حتى تتمكن من بذل نصيبها في توطيد صرح الاتحاد العربي ووفرة ورفاهية ورخاء وسلام الشرق العربي ·

ان في ليبيا ـ يا حضرات السادة ، امكانيات كثيرة يمكن ان تستثمر وتستغل في سبيل نمو اقتصادياتها وبسط الرخاء العملي فيها ولكن على كثرة تلك الامكانيات ووفرتها فهي في حاجة الى مجهود كبير ومال كثير وفن كبير (كما سبق ان قلت) واذا ما تيسر هذا الجهد والمال والفن فان ليبيا لن تقل في ثروتها الاقتصادية ومشاركتها في النمو الصناعي عن غيرها من كثير من الدول الاخرى ·

وهي ليست الآن واقفة او متكاسلة في العمل في سبيل التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي والتجاري ، ولكنها تعمل جاهدة في كل هذه الحقول والميادين وتمضي قدما في تقوية صروح سيادتها واكتفائها الاقتصادي لشعبها الابي المجاهد الذي عانى من الفقر والمرض والجهل طيلة طغيان الاستعمار واستبداده ما الله وحده به عليم ، وهي اذ تسعى بكل ذلك الآن لا تنسى ان كثيرا من الفضل فيه يرجع الى هيئات ووكالات الامم المتحدة المختصة التي بدأت من سنين بمدة يد المعونة الفنية والثقافية لشعب ليبيا وحكومة ليبيا ·· وهنا نذكر بالفخر والامتنان ما لمصر العزيزة ايضا من المعونة الثقافية التي بذلتها في سخاء لاختها ليبيا · واننا لشديدو الامل من ان نحظى من سوريا الشقيقة وغيرها من الدول العربية الاخرى بكثير من المساعدة والمعونة وبالاخص من سوريا التي لها علينا كبير الفضل بمساهمتها لنا في الحصول على استقلالنا وهي التي آوت الكثيرين من مجاهدينا وساعدتهم على خدمة قضية وطنهم حتى تكللت بالنجاح ·

واخيرا يا حضرات الاخوان اجدني سعيدا للاعتراف بجميلكم ومدى الامتنان بعواطفكم النبيلة نحو ليبيا والحكومة الليبية · واني اكرر لكم جزيل شكري وشكر زميلي بالنيابة عن الغرف التجارية في ليبيا على هذا الاهتمام الكبير الذي نلاقيه من جميعكم لبلادنا العزيزة · واسمحوا لي في ختام كلمتي هذه ان ارفع لسوريا العزيزة والشعب السوري الحبيب في شخص دولة رئيسها وزعيمها وكافة رجال حكومتها اجمل تحية واعظم احترام راجيا لنا جميعا نجاحا مضطردا وعملا مثمرا واسأله سبحانه وتعالى ان يتم علينا نعمته ويوفقنا الى ما فيه خير بلادنا ويهدينا سواء السبيل ·

١٠ ـ كلمة السيد عبد المجيد الرمالي ، رئيس وفد الغرف المصرية

دولة الرئيس ،
سادتي ،
زملائي ،

احمل وزملائي اعضاء وفد مصر الى حضراتكم تحية وادي النيل ، تحية مباركة صادقة من امة تحرص على وحدة شعوب الشرق الاوسط ، الذي كان دائما مهبط الوحي ، وبيئة الانبياء ، ومنبع النور والحكمة والسلام ، ذلك الشرق الذي توالت عليه الحوادث والاحداث فصقلت منه الروح والجسد ، وقضت على ما نفثه فيه

الاستعمار من البغضاء والحسد ، فاصبحنا بنعمة الله اخوانا متحابين ، وشعوبا متحدين غير متفرقين .

فقامت وثبة في سوريا ، ونهضة في لبنان وتجديد في الاردن ، وثورة في مصر ويقظة في العراق ، تربص في الشرق ، وحذر في المغرب وهكذا مما كان له اعظم الاثر في نجاح مؤتمراتنا السابقة .

نعم اننا من الناحية السياسية الدولية شعوب متعددة ، ولكننا من الناحية الروحية القومية أمة واحدة بل خير أمة اخرجت للناس .

ان مصر الشقيقة يا حضرات السادة، حريصة غاية الحرص على تنفيذ قرارات مؤتمر الغرف العربية ، فكانت اول من احكم مقاطعة اسرائيل فسنت القوانين ، وفرضت العقوبات التى لا شك قد عرفتم تفصيلها في حينه ، وقاومت المخدرات بعقوبات رادعة ، قد تكون هى الاولى من نوعها في العالم لشدتها والغرف المصرية تسعى بفارغ الصبر لرفع الحواجز الجمركية ، وقيود الانتقال بين البلاد العربية ، وتعمل جاهدة لتحقيق هاتين الغايتين ، رغبة منها في تثبيت دعائم جهودنا الاقتصادية العربية ، ونسجل بعظيم الاغتباط ، تلك الخطوة الجريئة ، التى تمت بين القطرين الشقيقين ، العراق ولبنان ،في سبيل رفع قيود الانتقال بينهما وتعد ذلك باكورة سيتوالى بعدها النجاح يتلوه النجاح فيا حبذا لو نسجت سائر الاقطار على هذا المنوال.

ويطيب لى في هذا المقام ان اذكر بالفخر جهود حكومتنا ، التى تبذلها في سبيل توفير سبل العيش الشريف ، لفريق كبير من اخواننا اللاجئين بزرع واستصلاح جانب من سيناء وذلك بمدها بالمياه العذبة عبر قناة السويس ، لتحقيق هذه الامنية التى طالما جاشت في صدور العرب اجمعين .

حضرات السادة ،

ان جدول اعمالكم هذه الدورة ملىء بالبرامج الجسام ، وان العالم ليرقب باهتمام مدى نجاح هذا المؤتمر العظيم ، فعلينا ان نضع اليوم اللبنة الاولى في برنامج محكم الاطراف ، هدفه الاول تطبيق مبدأ الاستكفاء الذاتى الى حد ما ، للشرق الاوسط جميعه ، لنجعل منه امة واحدة بعد الغاء سائر القيود التى تحد من نشاطنا ، ليصبح ذلك النشاط شعاعا يضىء ولو لم تمسه نار .

انه من حسن الطالع يا حضرات السادة ، ان تكون حكومات البلاد العربية الحاضرة شعبية، وكلها تبحث وتدقق وتمحص الامور بروح وثابة فتية ، فاجمعوا كلمتكم واحزموا امركم ، وعالجوا شئونكم بروح رجل واحد ، حتى تبقى للشرق شخصيته العربية الدائمة ، ثم ثقوا بعد ذلك من النجاح .

ان هذه الوفود الكريمة التى نتشرف بالتحدث اليها لم تحج الى دمشق العظيمة عبثا ، وانما لتقوم كل وفد بنصيب فعال في ارساء قواعد المستقبل .

ومتى عقدنا العزم وصلنا الى غايتنا والله معنا والسلام عليكم ورحمة الله .

١١ ـ كلمة السيد محمد بدرا رئيس وفد غرف تونس والمغرب العربي

سيدى اللواء ، سيدى الزعيم ، سيدى الوزير سيدى رئيس المؤتمر ، حضرات السادة

يشرفنى ان احمل اليكم جميعا تحية عربية خالصة، تحية المغرب المجاهد وعاهليه العظيمين كما يسعدنى في هذا الحفل البهيج ان اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الثناء على غرفة تجارة دمشق ، والى حضرة رئيسها المحترم ، على تفضلهما بدعوة المغرب العربى للاشتراك في هذا المؤتمر الذى يضم صفوة من رجال العروبة العاملين المنتجين ، وبذلك اتيحت لاخوانكم بتونس والجزائر ومراكش فرصة الاعراب عما تكنه صدورهم من التقدير والمحبة لسوريا

الشقيقة حكومة وشعبا لما ادته من خدمات جليلة تجلت في تأييدها لقضاياهم وقبولها لشبابهم في كلياتها ومختلف معاهدها العلمية ·

وانه لمن دواعي البشر والتفاؤل ان يحظى هذا المؤتمر بعطف رعاية رجال النهضة السورية وعلى رأسهم دولة اللواء فوزى سلو ، وحضرة الزعيم اديب الشيشكلى ·

ويسرني في هذه المناسبة ان اشيد بالجهود الجبارة ، التى بذلها حضرةوزير المالية والاقتصاد السيد محمد سعيد الزعيم ، منذ سنين طوال للنهوض بالاقتصاد العربى وتمتين الروابط بين منظماته ·

حضرات السادة

غير خاف عليكم ا نللشعب العربى المناضل بالمغرب ، شجاعة نادرة، ينازل بها عدوان الخصم المتوحش وسلاحه المادى المفلول ، بدون هوادة ولا انقطاع ، ولكن قل من يعرف عن اقتصاديات بلادنا شيئا ، فقد حبانا الله بثروة زراعية واراض خصبة شاسعة اغتصبها المستعمرون من الوطنيين بشتى الوسائل والاساليب الماكرة الغادرة تبتكرها وتطبقها ادارة استعمارية لم تخلق الا لخدمة هؤلاء الاجانب وتحقيق كافة رغباتهم وشهواتهم ، اما الكنوز المعدنية فهى متوفرة متنوعة اهمها الحديد والرصاص والفضة والزنك والمنغانيز والنحاس والبوتاس والفسفات والفحم والبترول ، وهذه المنتوجات تحتل المقام الاول من صادراتنا ومع ذلك ليس للاهالى منها الا قسط الاجير لا نااليد العاملة التى تستخرجها من بطن الارض باجور زهيدة لا تسمن ولا تغنى من جوع وهى يد عاملة مغربية اما رؤوس الاموال التى تقتصر على الاستثمار واكسب الارباح الطائلة فهى اجنبية تشجعها الادارة الاستعمارية ، وهكذا شأن كافة الشركات المستلزمة للمرافق العامة والبنوك ·

ومما يزيد الامر اشكالا ايها السادة الافاضل هو ان هؤلاء الدخلاء المستغلين لثروة البلاد وخيراتها دون أن يحاسبهم في سلوكهم محاسب يقفون موقف الخصم العنيد والعدو اللدود من كل محاولة يقوم بها المغاربة للقضاء على هذه الامتيازات التى اقيمت باسم رسالة تمدينية مزعومة

وبذلك تكونت في بلادنا اقطاعية بغيضة سيطرت على كافة الميادين الاقتصادية اولا ، ثم تجاوزتها الى المنظمات النيابية وادارة الحكم ، فاصبحت الاوامر الناهية تتحكم في الادارة المحلية وتملى على حكومة باريس سياستها ازاء المغرب على ضوء مصالحها ، ناهيك ان الحكومة التونسية ، اعلنت ان ما للجالية الفرنسية من المصالح الاقتصادية في البلاد التونسية يؤهلها للاشتراك فى مختلف المنظمات الرسمية ادارية ، ونيابية ، وحكومية ، وذلك خلافا لروح ونص جميع المعاهدات التى فرضتها فرنسا على تونس ·

هذه البسطة الوجيزة ، تبين لحضرتكم ان الاقتصاد المغربى ليس بايدينا اللهم اذا استثنينا بعض اصناف التجارة ، او الصناعات اليدوية التى تتوالى عليها كل يوم ضربات قاسية من ذلكم التيار الجارف من المصنوعات الميكانيكية التى تداهم اسواقنا دون قيد ولا شرط · بفضل نظام جمركى قائم على مراعاة المصالح الاستعمارية الفرنسية فقط ، لان فرنسا تمنع المغرب من مبادلة ومقايضة بقية العالم و لاسيما الشرق العربى الا عن طريقها ·

اجل انها صورة مؤلمة ولكنها صادقة عن الحالة التى اصبحنا عليها اليوم وعن الكابوس الذى يرزح تحته اقتصادنا والذى جعل من هذا الاقتصاد سلاحا بيد العدو يقاوم به طموحنا ويعرقل نهضتنا · فالصراع بيننا وبين الاستعمار زيادة عن طابعه السياسى الجلى فهو اقتصادى قبل كل شيء ·

وفي هذه الاوقات التى نرى فيها المستعمرين يحاولون عبثا بقواهم المنهارة وعقليتهم الرجعية السقيمة ان يوقفوا عجلة القدر ، وان يعودوا بالعالم الى الوراء متجاهلين ان الله سبحانه وتعالى يمهل ولا يهمل · ان ابناء المغرب العربى عاهدوا الله على تطهير ارضهم من رجس

الاستعمار كلفهم ذلك ما كلف • ولو سقطوا عن آخرهم في الميدان •

في مثل هذا المؤتمر نهيب باخواننا العرب ، وقد شاهدوا جهاد ابناء المغرب واستماتتهم ان يؤيدونا تأييدا عمليا كاملا وان يبادروا الى اتخاذ تدابير اقتصادية سريعة سهلة الانجاز ، ليس فيها شطط ولا مغالاة ترمي الى اسعاف الاقتصاد المغربي ، وتخفيف الوطأة الاستعمارية عليه لان اقتصاد العالم العربي سيبقى لا سمح الله مشلولا ما دام المستعمرون الافرنسيون يسيطرون على اقتصاد الجناح الغربي من هذه البلاد •

وبذلك يقيم المسؤولون الدليل الواضح على ان جميع ما يتعلق بالمغرب يمس كافة الاقطار الشقيقة التي هو منها واليها • مهما حاول الاستعمار فصله عنها •

وختاما لنا اليقين التام من ان هذا المؤتمر المبارك الذي بعث في قلوب المغاربة آمالا جساما سيحقق هذه الامنية وسيكون بفضل جهودكم معشر رجال العمل والاخلاص فاتحة عهد جديد يبعث الاقتصاد العربي وينهض به الى المستوى اللائق برسالتنا الانسانية وما نصبو اليه جميعا من رفاهية وسؤدد والله ولي التوفيق •

١٢ ـ كلمة السيد محمد جميل بيهم المندوب المراقب للحكومة اليمنية

صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء •

صاحب المعالي نائب رئيس مجلس الوزراء ،

اصحاب المعالي والسعادة ،

ايها الحفل الكريم ،

استهل السيد بيهم كلامه بعبارات مرتجلة اثنى فيها على الخطباء الذين تقدموه ، وايد المطاليب الحكيمة التي ادلوا بها ، والمواضيع التي تطرقوا اليها ، ولا سيما الترحيب بممثلي تونس وليبيا ، ورجا ان تتمثل سائر الامصار العربية بشمال افريقية في دورة المؤتمر الرابعة وهي على خير حال من الاستقلال والاستقرار ، ثم قال :

ما اجمل هذا الاجتماع الاخوي في عاصمة من عواصم العروبة كانت ولا تزال مهد البعث العربي ، هذا الاجتماع الذي يهرع اليه العرب من المحيط الاطلسي الى المحيط الهندي فرحين مستبشرين •

ما اجمله مؤتمرا انما يعمل على توطيد دعائم الاتحاد ، وتمكين قواعد الاستقلال أذ يناضل في سبيل تنسيق الاقتصاد القومي ، ويتعاون على توجيهه •

وبعد فان اليمن السعيدة ، اليمن الخضراء سعيدة جدا بهذه الحركة التعاونية المباركة وهي التي حرصت على استقلالها ، وحافظت على خيراتها يسرها ان تمد يد الاخاء الى شقيقاتها العربيات للتعاون معها على استثمار تلك الخيرات •

وانه لشرف عظيم لي بأن اقدم الشكر الجزيل ، بالنيابة عن الحكومة المتوكلة اليمنية الجليلة ، الى الغرف التجارية والصناعية والزراعية التي توالى اجتماعاتها من اجل رفعة وطن عزيز واحد ، وان تعددت اجزاؤه ، وذلك باستوائه على دعائم اقتصادية رشيدة •

وانه لشرف عظيم لي ايضا بان انوب عن حكومة جلالة المليك الامام المعظم ، محب العرب ، باسداء الشكر الوافر الى سوريا الشقيقة حكوما وشعبا ، سوريا التي فتحت صدرها الرحب لهذا الاجتماع التاريخي ، واحتفت حفاوة بالغة ، شأنها في كل المناسبات ، بوفود مندوبي الجامعة العربية ، والحكومات العربيات ، وبوفود سائر الغرف الذين تحملوا مشاق الاسفار في سبيل خير قومهم وبلادهم المشتركة •

ولتحيى البلاد العربية ، وطن العروبة الواحد ، مستقلة متحدة •

ولتحيا سوريا ، مفخرة العروبة قوية مزدهرة •

١٣ ـ كلمة السيد علي شكري خميس باسم المكتب الدائم لاتحاد الغرف العربية

سيدى الرئيس ،

حضرات السادة ،

اهديكم تحية طيبة كريمة ومودة خالصة تلك التى جمعت بيننا ووحدت فكرتنا نحو الهدف الاسمى الذى نسعى جميعا الى تحقيقه وهو اعلاء شأن البلاد العربية واسعادها وامنيتى الكبرى هى ان يتاح لنا ان نشهد تحقيق بعض مشروعاتنا واهدافنا في هذه الدورة الثالثة من مؤتمرنا في دمشق الفيحاء التى كانت دائما مهدا للثورات الانشائية الاصلاحية .

ايها السادة ،

اننى اعتقد ان فكرة واحدة تجول بخواطرها جميعا ، وهى ان مرحلة البحث والكلام قد طالت حتى لم يعد هناك مجال للمزيد ، وان الوقت قد ازف لوضع قرارات مؤتمرنا ومشروعاته موضع التنفيذ ، وعلى ذلك فلن اطيل الكلام في موقف ينادى الجميع فيه بالعمل .

على انه اذا كانت قراراتنا وتوصياتنا السابقة لم يتح لها التنفيذ كلها او بعضها فلم يكن هذا راجعا الى عبث في اعمال هذا المؤتمر او في الفكرة التى اوحت اتحاد الغرف العربية . وانما كان يرجع الى اعتبارات اخرى خارجة عن سلطة رجال الغرف العربية اذ ان قراراتهم ومشروعاتهم كان يتوقف تنفيذها على السلطات التنفيذية في الدول العربية وما نحن رجال الغرف التجارية والصناعية والزراعية الا جنود عاملين على خدمة اوطاننا كل في الميدان الذى هىء له . وسنواصل السعى في سبيل تحقيق فكرتنا الى ان تستجيب لها الحكومات وتساهم في تنفيذها .

وانه لما يعزز الامل في بلوغ اهدافنا ان عهدا جديدا قد اطلع على سائر البلدان العربية انه عهد التحرر من القيود الوهمية والافكار العتيقة البالية ، والانطلاق في طريق العمل والانتاج .

هذه الروح الجديدة ، ايها السادة قد تغلغلت ايضا في دوائر الجامعة العربية على ما تجلى في دورة مجلس الجامعة الاخيرة في القاهرة وهذا يفسح مجال الامل في اعمال انشائية هامة تعزز عرى التعاون بين البلدان العربية لا في الميدان السياسى فحسب ، بل في الميدان الاقتصادى والاجتماعى والثقافي .

وانى لعلى ثقة في ان ما نعده هنا من ابحاث وما نرسمه من مشروعات وما نتخذه من قرارات او توصيات سيكون من الآن فصاعدا اوفر حظا في التنفيذ والتحقيق فنحن هنا نعمل في بناء التضامن الاقتصادى العربى الذى هو اساس كل تعاون سياسى بل هو السلاح الفعال الوحيد الذى تستطيع به الدول العربية ان تواجه الخطر المشترك الجاثم في ارض فلسطين العزيزة علينا .

ايها السادة ،

قلت اننى لن اطيل الكلام ، فاختتم كلمتى موجها الشكر الى حضرات رئيس واعضاء غرفة دمشق الزاهرة على جميل حفاوتهم وحسن استقبالهم ومؤكدا مرة اخرى ثقتى في ان خيرا كثيرا سيعم الشعوب العربية في هذا العهد الجديد بأذن الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القسم الثالث : المحاضرات

تمويل الانماء الاقتصادي
في البلاد العربية
ومشروع إنشاء مصرف عربي للتعمير والإنماء

ألقى الاستاذ **سعيد حماده** ، استاذ الاقتصاد العملي في الجامعة الاميركية في بيروت ، المحاضرة التالية في هذا الموضوع :

سادتي

اني اشكر اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية على دعوتهم الكريمة لي لاحاضر في موضوع هو الآن موضع تفكير جميع المهتمين بالانماء الاقتصادي . وانتهز هذه الفرصة لاقول بتواضع اني واصدقائي الكثيرين نبني على هذا الاتحاد آمالا كبيرة في جمع كلمة الحكومات العربية على التكاتف لانماء اقتصادي شامل يؤازر بعضه بعضاً ويزيل الانعزالية الحاضرة التي من شأنها ان تحد من الارتقاء المادي وتسيء الى تقدمها الاجتماعي والسياسي والدفاعي .

لقد ادركت البلدان المتقدمة اقتصاديا في الآونة الاخيرة اكثر من اي وقت آخر انها كادت ان تصل الى اعلى اوجها في النمو وانه لا سبيل الى الاستمرار في تقدمها اذا لم تنم اقتصاديات البلدان المتخلفة . ولذلك فهي تتجه بازدياد الى تحقيق الانعاش الاقتصادي في البلدان المتخلفة ليس فقط لدفع تسلل الافكار الشيوعية الى هذه البلدان بل كذلك لرفع القوى الشرائية فيها وايجاد اسواق لمصنوعاتها ورساميلها . وقد كان من نتائج الاعتقاد بارتباط الاقتصاد الوطني الخاص باقتصاديات البلدان الاخرى ما نراه من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومصرف الانشاء والتعمير الدولي وخلافها من المؤسسات الاقتصادية الدولية التي بدأت البحث في ضرورتها قبل الحرب العالمية الاخيرة اي قبل الشعور بالخطر الشيوعي . ويرجع الفضل في اللجوء الى هذه المؤسسات الدولية الى اجماع علماء الاقتصاد على صحة النظرية القائلة بان سلامة الاقتصاد الوطني وازدهاره تتوقفان لدرجة كبيرة على سلامة الاقتصاد العالمي ونموه واقتناع الحكومات بها بعد ان شاهدت بين الحربين العالميين اضرار الانعزالية الاقتصادية والتزاحم الدولي غير المشروع .

ولما كان من اليسير في الاحوال الراهنة ان يتحقق التعاون الاقتصادي الدولي على نطاق واسع فقد رؤي واقر امكان التعاون

الاقتصادي على نطاق اقليمي . وقد نتج عن ذلك عدد من الاتفاقات الاقليمية اهمها اتفاق المقاصة والدفع بين دول اوروبا الغربية واتفاقها على استثمار بعض المناجم اقليمياً . هذا فضلا عن التفكير بالوحدة الجمركية بينها . وذلك بالنظر لما لتوثيق الروابط الاقتصادية من اثر في رفاهيتها وتدعيم قوتها السياسية العسكرية .

فاذا جاز وامكن توثيق الروابط الاقتصادية بين بلدان مستقلة سياسياً بعضها عن بعض منذ مئات السنين ويختلف اكثرها لغة وقومية ومنها ما تكاد تكفي نفسها بنفسها اقتصاديا، كفرنسا، ومنها بلدان كان بينها نزاع سياسي دائم ، فهلا يمكن توثيق العلاقات الاقتصادية بين بلدان بقيت مئات السنين تحت حكم واحد ويجمعها التاريخ واللغة والاماني والآلام وتحتاج الواحدة الى الآخرين لتكميل اقتصادياتها ، فضلا عن وحدتها الجغرافية ؟

والواقع انه ليس بين البلدان العربية بلد واحد يمكنه ان ينمي اقتصادياته لدرجة كبيرة وهو منكفىء على نفسه . كما لا يمكن لاي تكتل ضيق منها ان يدعم باقتصادياته قواه السياسية العسكرية لدرجة تؤمن له السلامة والطمأنينة . والواقع ايضاً ان مرافق البلدان العربية لم تعد متشابهة بالقدر الذي كان يظن بعد ان اكتشف البترول في عدد منها والحديد في بعضها وامكانيات القوى الكهربائية العظيمة في بعض آخر وعدد من المعادن تختلف انواعه بين بلد وآخر . والواقع ايضاً ان بعض البلدان العربية يفتقر الى الاموال لاستثمار مرافقه الواسعة بينما البعض الآخر تفيض مداخيله عن حاجته لاستثمار مرافقه المحدودة . لذلك فقد اصبح توثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية لتتميم اقتصاديات بعضها باقتصاديات البعض الآخر امراً واجباً لازماً اذا ارادت تحقيق امكانياتها الزراعية والصناعية والتجارية وانماء قواها السياسية والدفاعية .

موضوعي ايها السادة يتناول من هذه العلاقات تلك التي تختص بالتمويل الانمائي . ولكن قبل ان ابدأ ببحث التمويل على اساس اقليمي – بل قومي – ارى ان ابحث اولا امكانيات التمويل من موارد داخلية اي من البلاد نفسها التي تقوم بالانماء .

ان اهم مصادر التمويل في اي بلد كان هو التوفير ، الذي على العموم تختلف نسبته الى الدخل الوطني بين بلد وآخر باختلاف كمية الدخل بالنسبة الى عدد السكان . وتتوقف كمية الدخل بدورها على درجة تقدم البلاد الاقتصادي . ففي البلدان المتقدمة كثيراً تصل نسبة التوفير الى حوالي خمسة عشر بالمئة من الدخل الوطني بينما في البلدان المتأخرة كثيراً تكون النسبة على العموم حوالي الاثنين بالمئة . ولكن هنالك حالات خاصة تكون نسبة التوفير عالية جداً ، على الرغم من تخلف البلاد الاقتصادي ، كما هي الحالة في المملكة العربية السعودية وفي الكويت والبحرين وقطر ومؤخراً في العراق ، حيث الدخل الكبير من عائدات البترول تتناوله الحكومة وتنفق جزءاً منه على اغراض استهلاكية لرفع مستوى معيشة الشعب وتوفر القسم الاكبر لتوظيف ما امكن او ما يراد توظيفه في اعمال عمرانية والباقي اذا وجد

تدخره . فالبلدان هذه لا تواجه في الحالة الراهنة مشكلة تمويل . واذا كان من مشكلة مالية فهي ايجاد منافذ في الخارج لتوظيف ما لا يمكن توظيفه في استثمارات داخلية . وسنأتي على ذكر اهمية هذا القسم من التوفير في تمويل الانماء في البلدان العربية الاخرى . وهنالك حالات اخرى تكون فيها نسبة التوفير الى ان الدخل الوطني عالية نوعاً ما على الرغم من التخلف الاقتصادي وذلك عندما تكون الفروقات في توزيع الدخل كبيرة جداً ، اذ ان نسبة التوفير من الدخل عند الفرد تزيد كلما زاد دخله . ولكن لا بد من الاشارة هنا الى ان نسبة التوفير عند الاغنياء تتفاوت باختلاف عاداتهم . فالاغنياء الشرقيون على العموم معتادون على البذخ والتبذير الذي من شأنه الحد من زيادة نسبة التوفير بازدياد الدخل .

ليس لدينا احصاءات عن نسبة التوفير في مصر والسودان وليبيا وسوريا ولبنان والاردن واليمن ولكن يعتقد انها لا تتجاوز كثيراً الخمسة بالمئة في اية واحدة منها . واذا اعتبرنا ان قسما من هذا التوفير يذهب الى زوايا الادخار فان ما يوظف منه سنويا في الاستثمارات لاتزيد كثيراً نسبته الى مجموع الاستثمارات الكائنة على نسبة ازدياد السكان الطبيعي ، بحيث يبقى مستوى معيشة الشعب كما هو تقريباً .

وهنا يتبادر الى الاذهان السؤال التالي : هل تمكن زيادة نسبة التوفير في الحالة الراهنة من حيث دناءة معدل الدخل الفردي ، وما هي الوسائل ؟ فالجواب على ذلك انه يمكن زيادة نسبة التوفير لدرجة محدودة . وذلك باتخاذ بعض التدابير التي من شأنها ان تقلل من الاستهلاك واهمها التالية :

اولا - يمكن ان يرغم الاغنياء على تقليل الاستهلاك الكمالي عن طريق منع استيراد بعض الكماليات وتقنين استيراد البعض الاخر .

ثانياً - يمكن ان يرغم الشعب على تقليل الاستهلاك بوجه عام عن طريق زيادة الضرائب القائمة او احداث ضرائب جديدة . غير ان هذه الطريقة الاخيرة قد ينتج عنها انخفاض في مستوى المعيشة يسيء الى هدف الانماء الاقتصادي ، هذا الهدف الذي هو الحصول على أعلى مستوى ممكن لمعيشة السكان . ولكي لا يسبب هذا التدبير انخفاضاً في مستوى معيشة السكان يقتضي ان لا يضر بالرغبة في العمل وبالتالي بالانتاج الذي يتوقف عليه مستوى المعيشة . فيمكن مثلا بعض الزيادة في ضريبة الدخل وضريبة الارث واحداث او زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات دون تأثير على الرغبة في العمل ، ولكن لا بد من القول ان كثيراً من الاغنياء يفضلون التقليل من توفيراتهم على التقليل من استهلاكهم . ففي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد كثيراً على زيادة نسبة التوفير عن طريق زيادة الضرائب . على انه حتى في هذه الحالة قد يكون من الانسب نقل قسم من توفير الاغنياء الى الحكومة اذا كانت الحكومة تحسن استثمار التوفير اكثر منهم او ممن ينتهي اليهم استثماره ، كأن تقوم بتجهيزات رأسمالية اكثر فعالية في زيادة الانتاج .

ثالثاً - يمكن ان تزاد نسبة التوفير عن

طريق احداث مؤسسات توفير في متناول سوادالشعب تدفع فوائد مغرية على التوفيرات المودعة فيها ، بحيث يخف الاستهلاك طوعياً في الحاضر على امل زيادته في المستقبل . غير ان فاعلية هذه المؤسسات من هذه الجهة اقل من فاعليتها من جهة تقليلها للادخار ، وهو مصدر ثان للحصول على الاموال للانماء الاقتصادي في البلدان العربية .

لا يمكن معرفة كمية الادخار في البلدان العربية ، ولكننا قد لا نخطىء كثيراً اذا قلنا ان مخزون الافراد من الذهب والنقد الاجنبي لا تقل عن عشرة بالمئة من الدخل الوطني.وهو مبلغ يجدر بالحكومات العربية ان تدرس طرق تقنينه الى الاستثمار . ويرى ان هناك طريقتين لتقنية قسم كبير منه طوعياً : الاولى تثبيت النقد وتنظيمه وتنظيم الصرافة بشكل يوحي ثقة الجمهور بها . وكذلك ايجاد مختلف مؤسسات التوفير ، كمصارف التوفير ودوائر التوفير في المكاتب البريدية ، وتعاونيات التسليف، وتأمين تنظيمها وضبطها بحيث تربح ثقة الجمهور بها . والثانية ، اصدار سندات حكومية ذات آجال قصيرة بفوائد معقولة وتيسير شرائها وبيعها وقبضها . وقد خطت مصر والعراق وسوريا خطوات سديدة في ما يتعلق بالطريقة الاولى ، احدثها تنظيم النقد والصرافة في سوريا .

ومصدر آخر للتمويل هو استبدال قسم من الذهب والنقد الاجنبي في تغطية النقد الوطني بسندات الحكومة ، حيث يزيد مقدارهما عن المقدار اللازم لسلامة النقد .

وهنالك مصدر آخر بدأت بعض الحكومات العربية بالاهتمام به مؤخراً ، وهو اعادةالنظر في الاتفاقات مع الشركات الاجنبية التي نالت امتيازات اما تحت الضغط السياسي او بسبب فساد في الادارة الحكومية ، او بسبب جهل الحكومات ، والتي تجني ارباحاً فاحشة دون ان تكون ملزمة بدفع حصة عادلة منها ، او تكون معفاة بموجب امتيازها من الضرائب . فالاتفاقات هذه يجب ان يحل محلها اتفاقات عادلة . ويمكن لبعض الدول العربية ان تنال من اتفاقات جديدة جزءاً غير يسير مما تحتاج اليه من الاموال اللازمة للانماء الاقتصادي. ولا حاجة للتنويه بهذا الصدد عما جناه العراق والعربية السعودية والكويت والبحرين من اعادة النظر في اتفاقات البترول .

وهنالك امكانيات اخرى لحصول الحكومات على بعض الاموال للانفاق الداخلي على الانماء الاقتصادي . اهمها اصلاح نظم الضرائب ، واصلاح طرق الجباية ، واختصار النفقات الادارية على ما هو لازم ، والاستقراض عن طريق اصدار الاسنادطويلة الاجل وقصيرته ، والزام شركات التأمين على الحياة باستثمار جزء كبير من بدلات التأمين ذات المنشأ المحلي في هذه السندات ، وكذلك اجبار المصارف التجارية بتوظيف نسبة معينة من احتياطيها النقدي القانوني في السندات القصيرة الاجل .

لقد قامت الحكومات العربية باصلاحات كثيرة في نظم الضرائب وطرق الجباية في السنين الاخيرة ، ولكن لا يزال هناك مجال واسع

للزيادة في الاصلاح . وفيما يختص بالانفاق فقد لا نكون مخطئين اذا قلنا ان الاتجاه كان لا يزال نحو الزيادة في النفقات الادارية غير الضرورية ، مما يبدد الاموال ويزيد في تعقيد الادارة الحكومية بدلا من تسهيلها . اما فيما خص الاستقراض الحكومي الطوعي فيجده كثيراً شدة التحفظ لدى الكثيرين من الناس وتخوفهم من الادارة الحكومية في بعض البلدان وانعدام الاسواق المالية .

واذا اخذنا بعين الاعتبار جميع الاجراءات الممكنة لتمويل الانماء الاقتصادي من المصادر الداخلية ، نرى انه فيما خص مصر والسودان وليبيا وسوريا ولبنان والاردن واليمن لا يمكن لاي منها – حسب ما هو معروف الآن عن مرافقها – ان تقوم بالانماء الاقتصادي على درجة وافية من مصادرها الخاصة ، لا سيما وان معظم ما يمكن الحصول عليه من هذه المصادر سيكون بالنقد الوطني ، الذي يساعد في تمويل نفقات الانماء الداخلية ، ولكن لا يساعد في تمويل الاجهزة الرأسمالية التي يقتضي استيرادها من البلدان الاجنبية . فهي اذ ذاك مضطرة الى الاستقراض من الخارج .

اما فيما خص العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر ، فان مداخيلها من عائدات البترول حاليا او في المستقبل تفيض كثيراً عما يلزمها لانماء مرافقها المحدوده نسبياً . وفيما خص العراق فان الدخل المنتظر حسب الاتفاق الجديد – وقد قدر بخمسين مليون جنيه استرليني لهذه السنة وينتظر ان يزيد في السنين القادمة – فبالرغم من ثروتها الارضية والمائية العظيمة ، فانه يصعب صرف مثل هذا الدخل على الانماء الاقتصادي سنوياً . لذلك فالبلدان هذه مضطرة او ستضطر الى توظيف قسم كبير من عائداتها من البترول في سندات واسهم وودائع في الخارج .

ان الفائض من مداخيل البلدان الاخيرة المنعم عليها بالبترول يسد باعتقادي عوز البلدان الاولى للتمويل الاقتصادي ويزيد . فاذا تحول هذا الفائض الى هذه البلدان ، يكون من مصلحة بلدان البترول كما يكون لمصلحتها هي وذلك للاسباب الآتية :

اولا : انه يمكن بلدان البترول من جني ارباح اكثر مما تجنيه من البلدان الاجنبية بالنظر لشدة الحاجة الى المال في البلدان العربية الاخرى ، وهذا امرها بالنسبة الى بلدان البترول وخصوصاً بلدان الجزيرة العربية حيث انها ستضطر الى الاتكال بقدر كبير على مداخيل توظيفاتها في الخارج بعد نفاد البترول من اراضيها .

ثانياً انه يضمن لها في حالة حرب عالمية الحصول على ارباح وفوائد اموالها من دول شقيقة اكثر مما يتوقع من دول اجنبية .

ثالثاً : انه يساعد البلدان العربية الممولة على الاستغناء عن القروض من مصادر اجنبية يرافقها عادة نفوذ سياسي يكون من شأنه اضعاف قواها السياسية وبالتالي قوى البلدان العربية الاخرى ومنها بلدان البترول نفسها .

رابعاً : فيما خص المحميات الثلاث فان تحويل الفائض عن حاجاتها الى البلدان العربية الاخرى بدلا من ايداعه او توظيفه في البلاد

الحامية يخفف من سيطرة الحامي ، ويسهل امر ضمها الى الاتحاد العربي المرجو لخيرها كما هو لخير باقي البلدان العربية . ويجدر القول ان دخل الكويت من البترول السنة الماضية قد ينوف عن ٥٠ مليون جنيه استرليني وهو مبلغ لا تحتاج منه غير جزء يسير لانماء اقتصادياتها ، وان دخل البحرين وقطر يفيض كثيراً عن حاجاتهما حالياً ، وفيما خص قطر فالمتوقع ان يفيض كثيراً جداً في المستقبل .

خامساً : ان انماء اقتصاديات اي بلد عربي يعود بالفائدة ليس له فحسب ، بل ايضاً للبلدان العربية الاخرى . اذ ان تقدم اقتصاديات هذا البلد يعني زيادة دخله ، وزيادة الدخل تؤول الى زيادة استيراد السلع وشراء الخدمات من البلدان الاخرى ومنها البلدان الممولة . وهذا امر معترف به كلياً كما ذكرنا في بدء هذا الحديث .

وهنا لاأريد ان استبعد الاستعانة بقروض من المصرف الدولي للتعمير والانماء ، بل بالعكس ارى ان الدول العربية المساهمة في هذا المصرف ، والتي هي بحاجة الى الاموال يجب ان تستفيد بقدر الامكان من هذا المصرف ، على اساس ان الاستقراض منه لا يرافقه ، كما ارى ، تدخل سياسي اجنبي . وكذلك لا أريد ان استبعد الرساميل الخاصة الاجنبية في الحالات التي لا يخشى فيها تسرب نفوذ سياسي كشراء الافراد الاجانب والشركات الاجنبية لسندات القروض التي تصدرها المؤسسات الوطنية ، وكمساهمة محدودة منهم في رساميل المشاريع الاقتصادية الوطنية .

والآن وقد ذكرنا مصادر التمويل من الخارج نسأل ماهي الوسائل الفضلى لتقنية الاموال الى الانماء الاقتصادي داخلياً واقليمياً ؟ فالجواب على ذلك ان نوع وسائل التقنية يتوقف على نوع الاعمال التي تحتاج الى التمويل فهنالك الحاجات الداخلية الخاصة والحاجات الاقليمية الجماعية .

فالحاجات الداخلية العامة للتمويل تتناول المشاريع التي لا يستطيع الفرد وقد لا تستطيع الشركات الخاصة العربية ان تقوم بها بالنظر لعظم الرساميل التي تتطلبها ، كسكك الحديد ومشاريع توليد الكهرباء الواسعة والمرافىء . وتتناول كذلك المشاريع التي لا تجذب النشاط الخاص اما لانها لا تدر ربحاً مادياً كالتعليم والبحث العلمي واما لان ربحها يأتي في مستقبل بعيد كمشاريع الري والتجفيف والتحريج في المناطق القابلة للنمو .

وتتناول الحاجات الخاصة للتمويل الاعمال الزراعية والصناعية وخلافها ، التي يستطيع الافراد او الشركات ان ينشئوها او يوسعوها ويرغبون في ذلك اذا تيسرت لهم القروض . وتجب الاشارة هنا الى ان تمويل الاعمال التجارية الصرفة متيسر على العموم في معظم البلدان العربية .

وتتناول الحاجات الاقليمية الجماعية للتمويل ، الاعمال التي يمكن القيام بها على اساس تجاري مثل الطرقات الاقليمية ، كالطريق الدولي العربي الذي اقترحه السيد وليم مور واقترح ان يستثمر بجباية رسوم المرور عليه ، وكالسكك الحديدية الاقليمية ، واعمال الري والكهرباء الاقليمية . وتتناول ايضاً الاعمال

الجماعية التي لا تستهدف الربح ، كدراسة المشاكل الاقتصادية المشتركة وايجاد الحلول لها ، وتنسيق الاختصاص في الإنتاج ، وتنسيق النقل ، وتوزيع المياه الاقليمي بشكل عادل ، وخلافها من الاعمال التي تستهدف الخير العام المشترك .

ففيما يتعلق بالاعمال العامة الداخلية ارى ان افضل وسيلة لتقنية الاموال اليها هي هيئات عامة تعنى بالانماء الاقتصادي ، تكون مستقلة عن الجهاز الحكومي العادي ، ولها صلاحيات التنفيذ ولها موازنة خاصة . وذلك لاعتقادي ان الاجهزة الادارية في البلدان العربية لا تستطيع القيام بدراسات وافية ووضع تصاميم متسقة الاهداف وتنفيذ اعمال انمائية واسعة فوق اعمالها العادية . وقد انشأ كل من العراق ومصر مجلسا للانماء الاقتصادي من النوع كما انشأ لبنان مجلساً للتصميم والانماء فقط دون ان يكون له سلطة التنفيذ . ويرجى ان تنشىء البلدان العربية الاخرى مثل تلك المجالس . فمن اعمال هذه المجالس ما يرجع بعد اتمامه الى دوائر الحكومة المختصة القائمة منها وما يحول بعد اتمامه الى مصالح عامة مستحدثة .

ويرى ان يمول مجلس الانماء في البلدان العربية المنعم عليها بالبترول من عائدات البترول كما في العراق ، وفي البلدان العربية المفتقرة للاموال ، من المداخيل العامة والقروض العامة الداخلية والقروض بكفالة الحكومة من مصرف الانماء العربي ، الذي سنبحثه فيما بعد ، ومن المصرف الدولي للتعمير والانماء .

وفيما يتعلق بالاعمال الخاصة الداخلية يرى ان يقوم بتقنية الاموال اليها مصرف للانماء الصناعي وآخر للانماء الزراعي « ولا بأس ان يكون مصرف واحد شرط ان يكون له دائرتان مستقلتان احداهما زراعية والاخرى صناعية » يكون لكل مصرف فروع حيث تدعو الحاجة . وان يستحصل كل من المصرفين رأسمال اسهمه بقدر المستطاع من جمهور العامة والمصارف التجارية وشركات الرهون التي تعمل في البلاد ، وتأخذ الحكومة الجانب الباقي ويجب ان يضاف الى الرأسمال السهمي اموال تستحصل باصدار اسناد القروض تكفل الحكومة قيمتها الاصلية وفائداتها معاً ، يساهم بشرائها مصرف الانماء العربي واموال تستحصل عن طريق الودائع الآجلة .

ويجب ان تتضمن اعمال مصرف الانماء الصناعي :

١) مد المعامل الصناعية القائمة والمرجوة النجاح بحاجاتها من الرأسمال الاستثماري .

٢) اصدار « او الاخذ لحسابه » اسهم معامل جديدة مرجوة الربح .

٣) البحث عن صناعات جديدة قابلة النجاح ويرجى منها النفع العام . وانشاء او الاشتراك بانشاء معامل لها ، على ان يتخلى المصرف عما يملك من الاسهم عندما يتمكن من بيعها باسعار معقولة .

٤) السعي لتحويل المعامل الصناعية التي للافراد وللشركاء الى شركات مساهمة ، حتى لا تكون هذه المعامل عرضة للحل بوفاة صاحبها او احد اصحابها ، وحتى تتمكن من زيادة

رأسمالها عن طريق الاكتتاب .

٥) السعي لدعم وتوحيد المعامل الصغيرة التي تنتج مواد مماثلة او مواد يتمم بعضها الاخر لتتمكن من الحصول على اقتصاد الانتاج على نطاق واسع ومجابهة المزاحمة الاجنبية .

ويجب ان تتضمن اعمال مصرف الانماء الزراعي :

١) مد الزراع والشركات التي تعمل في الزراعة بحاجاتها من القروض لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة .

٢) البحث عن زراعات جديدة وعن اراض غير مزروعة ويمكن زراعتها اقتصاديا ، وانشاء او الاشتراك بانشاء شركات تقوم بزراعتها .

٣) شراء الماكنات الزراعية وتأجيرها من الزراعيين في المناطق غير المزدحمة بحيث لا تسبب بطالة .

٤) تمويل صغار الفلاحين الملاكين منهم والمستأجرين عن طريق جمعيات التسليف التعاونية التي تراقب استعمال القروض وتضمن تأديتها باوقاتها .

٥) شراء البذور والسماد وبيعها من الفلاحين نقداً او نسيئة باسعار معتدلة .

ويجب القول ان في بعض البلدان العربية مصارف صناعية وزراعية مشابهة للمؤسستين المقترحتين ، ولكنها بحاجة الى رساميل اوفر كثير مما لديها .

وفيما يتعلق بالاعمال الاقليمية الجماعية التي تستهدف الربح ، واعمال اخرى اشرنا الى بعضها فيما سبق ، نرى ان يقوم بتقنية الاموال اليها مصرف انماء عربي يكون له فرع في كل من البلدان العربية ، ويمكن ان ندعوه مصرف الانماء الاقتصادي العربي .

ويقترح ان يكون رأسمال هذا المصرف في البداية ما يعادل اربعمئة مليون جنيه انكليزي مقسم الى اربعة آلاف سهم كل منها بمئة الف جنيه ويمكن انتقالها فقط الى المصرف ويدفع ربع هذا الرأسمال على عشرة اقساط سنوية متساوية . وتكون الثلاثة الارباع الباقية خاضعة للطلب عند حاجة المصرف لوفاء ديونه ، ويرى ان تساهم بنصف الرأسمال كل من الحكومات العربية بنسبة مجموع وارداتها في موازناتها العادية وغير العادية الى مجموع واردات موازناتها جميعاً . وان تساهم بالنصف الثاني الدول المنعم عليها بالبترول . اي العراق والعربية السعودية والكويت والبحرين وقطر كل منها بنسبة عائداتها البترولية المقدرة لسنة ١٩٥٣ الى مجموع العائدات البترولية المقدرة لتلك السنة . ولما كان ينتظر تغييرات هامة في عائدات البترول ، فيرى ان يصير تعديل المساهمة كل ثلاث سنوات . اما نوع العملة التي تدفع بها المساهمة فيرى بدائياً انه فيما خص النصف الاول من الرأسمال تدفع كل دولة قيمة مساهمتها بعملتها . وفيما خص النصف الثاني تدفع كل دولة قيمة مساهمتها بالعملات التي تدفعها شركات البترول وحسب نسبها الى مجموع العائدات . ويرى ان تتعهد جميع الدول العربية بالسماح للمصرف بتبديل النقود التي لا يحتاج اليها في قروضه واعماله .

ويجب ان يضاف الى الرأسمال السهمي اموال تستحصل من بيع سندات بفائدة معتدلة

تلزم شركات البترول بالشراء منها ، كل شركة بما لا يقل عن ربع ارباحها الصافية السنوية من اعمالها البترولية . ويمكن اصدار السندات التي تشتريها هذه الشركات بعملات بلدانها . كما انه يرجى ان يساعد المصرف الدولي للتعمير والانماء مصرف الانماء العربي باعتمادات حسب الحاجة .

وقد يقال ان اتفاقات البترول لاتسمح باجبار الشركات على المساهمة بهذا التمويل على الشكل المذكور او اي شكل آخر. والغالب ان يكون ذلك كذلك . انما على الشركات هذه واجب ادبي ان لم يكن قانونياً ان تساهم في انماء البلدان التي تجني منها ارباحاً عظيمة ، خصوصاً وان المساهمة في هذه الاحوال ليست هبة . وفضلا عن ذلك ، فان مساهمتها تكون في مصلحتها او مصلحة الدول التي تنتمي اليها ، من حيث انها تكسبها ثقة الحكومات العربية. واذا لم تحصل هذه المساهمة من الشركات فيرى ان يكون الرأسمال المدفوع نصف الرأسمال المكتتب وليس ربعه كما ذكرنا .

اما وظائف المصرف فيجب ان تتضمن الاعمال الآتية :

١) المساهمة في شركات تقوم بالاعمال الاقليمية على اساس تجاري ، كطرق رئيسية اقليمية ، واعمال الري والكهرباء التي لها صفة اقليمية .

٢) المساهمة في شركات يصعب على الافراد او على حكومة واحدة ان تقوم بها ، كشركة ملاحة عربية .

٣) اقراض مجالس الانماء في البلدان العربية غير المنعم عليها بالبترول بكفالات حكومية بعد التحقق من ربح المشاريع التي تطلب من اجلها القروض ، وحيث لا توجد مجالس انماء ، اقراض الحكومات لمثل تلك المشاريع .

٤) اقراض المصارف الانمائية الصناعية والزراعية التي بحثت فيما تقدم والتي تعمل في البلدان العربية غير المنعم عليها بالبترول .

ويرى ان تساهم في رأسمال الشركات الاقليمية التي ينشئها المصرف دول البترول العربية التي لا تزال تؤمن ان الفائدة ربا ، مهما كان معدلها ، اذ لا يرتقب ان تشتري اسناد القروض التي يصدرها المصرف. ويمكنها كذلك ان تساهم في رساميل بعض المشاريع الكبيرة التي تقوم بها الحكومات او مصارف الانماء الصناعية .

وفيما يتعلق بادارة مصرف الانماء ، يرى ان يكون هناك هيئة عامة لها كل السلطات ، مؤلفة من ممثل عن كل دولة عضو في المصرف يعاونه ممثل مناوب يقوم مقامه في غيابه ، وان يكون هناك ايضاً مجلس استشاري من اربعة اعضاء تنتخبهم الهيئة العامة من ثمانية اشخاص يرشحهم المصرف الدولي للتعمير والانماء يحضرون اجتماعات مجلس الادارة ويشتركون في النقاش دون ان يكون لهم حق التصويت. وان يكون هناك رئيس ونائب رئيس ينتخبهما المجلس التنفيذي من بين اعضائه . وان يكون هناك دوائر مشابهة لدوائر المصرف الدولي للتعمير والانماء .

ويرى ان يقوم التصويت على اساس ان

يكون لكل دولة عضو في المصرف مثتاصوت بقطع النظر عن مقدار مساهمتها ، وصوت اضافي عن كل سهم تملكه . وفيما يتعلق بقرارات مجلس الادارة يكون لكل عضو عدد اصوات منتخبيه .

وخلاصة القول ان مصرف الانماء الاقتصادي العربي يكون من جهة كشركة تمويل للمشاريع الاقليمية العربية ، ومن جهة أخرى كمصرف مركزي لمجالس الانماء والمصارف الانمائية في البلدان العربية المفتقرة للتمويل . ولا بد لمصرف الانماء ان يتأخر في القيام بعمله على نطاق واسع ، ان كان من جهة وظيفته كشركة تمويل للاعمال الاقليمية كون مشاريعها تحتاج الى دراسات واسعة مسبقة ، وان كان بصفته مصرفاً مركزياً لان اكثر البلدان المفتقرة ليس فيها مجالس انماء ولا مصارف انمائية ، ولا مشاريع حكومية مدروسة دراسة مفصلة .

اما فيما يتعلق بالاعمال الاقليمية التي لا يمكن القيام بها على اساس تجاري ، فيقترح ان يؤلف مجلس اقتصادي اقليمي من خبراء يعين كل من الدول العربية خبيراً منهم ، ويكون لهذا المجلس الحق باستخدام خبراء آخرين اجانب او وطنيين ، ويكون مستقلاً اداريا ومالياً . وتشترك في تمويل موازنته السنوية الحكومات العربية كل بنسبة مجموع مداخيل موازنات الحكومات العربية جمعاء . ويناط بهذا المجلس دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية وطرق معالجتها ، ودراسة توثيق العلاقات الاقتصادية وتنسيق الاعمال التي لها صفة اقليمية وتقديم اقتراحاته الى جامعة الدول العربية او الدول المعنية .

ويجب ان تتضمن اعماله ما يلي :

١) دراسة طرق تنشيط التبادل التجاري .

٢) دراسة مشاكل البدو وتحضيرهم ومشاكل نظم حيازة الاراضي .

٣) دراسة مشاكل ازدحام السكان في بعض البلدان ، وقلة السكان في بعضها الآخر ، ودراسة امكان المهاجرة في المناطق المكتظة الى المناطق التي هي بحاجة الى اليد العاملة ، وكيفية تحقيق هذا الانتقال .

٤) دراسة امكان توحيد بعض التشريع المالي والاقتصادي وتنسيق بعضه الآخر .

٥) دراسة تنسيق الاختصاص في الانتاج ومنع مضاعفة الاعمال التي تؤول الى مزاحمة مضرة .

٦) دراسة تنسيق النقل الداخلي .

٧) دراسة تنسيق وسائل تنشيط السياحة في البلاد العربية .

٨) دراسة قضية توزيع المياه الاقليمية بشكل عادل .

٩) درس التدابير الفعالة لمكافحة الامراض والاوبئة والحشرات التي تضر بالانسان والحيوان والنبات على اساس اقليمي .

١٠) درس الوسائل اللازمة لتحقيق الحصول على المحروقات بأسعار معتدلة لجميع الاقطار العربية .

١١) درس طرق تنسيق شروط الامتيازات التي تعطى للشركات الاجنبية .

١٢) درس طرق تنسيق الجهود لاعادة

النظر في الامتيازات الاجنبية المجحفة او التي يرافقها تدخل سياسي .

١٣) وخلاف ذلك من الدراسات التي تؤول الى منافع مشتركة .

***

هذا ما رأيت ان اعرضه على حضراتكم بشأن حاجات الانماء الاقتصادي في البلاد العربية ومصادر تمويلها ووسائله ، راجياً ان تعتبروا اقتراحاتي مبدئية وقابلة للتحسين ، وآملاً ان يكون لبحثي بعض الفائدة في تحقيق ما يجول بخاطركم بشأن انماء اقتصاديات البلدان العربية وتوثيق العلاقات الاقتصادية بينها . ولا حاجة للتأكيد مرة اخرى ان تحقيق هذه الاهداف يقوي الامة العربية اجتماعياً وسياسياً ودفاعياً ويعجل في اتحادها واعادة مجدها الغابر .

سعيد حماده

مشروع مصرف الانمـــاء الاقتصادي العربي

جدول تقويبي يبين اكتتاب الاعضاء وعدد اصواتهم

(رأسمال المصرف المقترح يعادل اربعمئة مليون جنيه استرليني مقسم الى اربعة آلاف سهم كل منها بمئة الف جنيه يدفع ربعه على عشرة اقساط سنوية متساوية)

القطر :	مالية القطر بملايين الجنيهات الاسترلينية		الاكتتاب					الاصوات		
	موازنة بما فيه الدخل من البترول	الدخل من البترول	بنسبة الموازنة	بنسبة موارد البترول	مجموع الاسهم	قيمة الاسهم بآلاف الجنيهات الاسترلينية	القسط السنوي* بآلاف الجنيهات الاسترلينية	اصوات ثابتة	اصوات من الاسهم	مجموع الاصوات
السعودية	٨٠	٧٣	٣٢٠	٧٣٠	١٠٥٠	١٠٥٠٠٠	٢٦٢٥	٢٠٠	١٠٥٠	١٢٥٠
العراق	٨٥	٥٠	٣٤٠	٥٠٠	٨٤٠	٨٤٠٠٠	٢١٠٠	٢٠٠	٨٤٠	١٠٤٠
الكويت	٦٠	٦٠	٢٤٠	٦٠٠	٨٤٠	٨٤٠٠٠	٢١٠٠	٢٠٠	٨٤٠	١٠٤٠
مصر	٢٠٠	—	٨٠٠	—	٨٠٠	٨٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠	٨٠٠	١٠٠٠
قطر	١٥	١٥	٦٠	١٥٠	٢١٠	٢١٠٠٠	٥٢٥	٢٠٠	٢١٠	٤١٠
سوريا	٢٠	—	٨٠	—	٨٠	٨٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٨٠	٢٨٠
لبنان	١٢	—	٤٨	—	٤٨	٤٨٠٠	١٢٠	٢٠٠	٤٨	٢٤٨
السودان	١٠	—	٤٠	—	٤٠	٤٠٠٠	١٠٠	٢٠٠	٤٠	٢٤٠
الاردن	١٠	—	٤٠	—	٤٠	٤٠٠٠	١٠٠	٢٠٠	٤٠	٢٤٠
البحرين	٢	٢	٨	٢٠	٢٨	٢٨٠٠	٧٠	٢٠٠	٢٨	٢٢٨
ليبيا	٦	—	٢٤	—	٢٤	٢٤٠٠	٦٠	٢٠٠	٢٤	٢٢٤
المجموع	٥٠٠	٢٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٢٠٠	٤٠٠٠	٦٢٠٠

(*) جرى حساب مقدار القسط السنوي على اساس انه سيطلب من الاعضاء دفع ربع قيمة الاسهم التي يكتتبون بها على عشرة اقساط سنوية متساوية

٢ ـ النهضة الزراعية في سوريا

محاضرة السيد **اكرم الوكابي** ، الامين العام لوزارة الزراعة السورية
وعضو غرفة زراعة دمشق

سادتي ،

لقد هلل العرب واشرأبت اعناقهم وخفقت قلوبهم في مختلف بلادهم متطلعين الى ابحاثكم ومقرراتكم لعلاقتها الوثقى بالكيان العربي ولان الاستقرار الذي ينشده كل مواطن لا يتحقق الا بقيام وضع اقتصادي سليم يوجه عناصر تنفيذه تفكير صحيح ونية خالصة واندفاع لا هوادة فيه وها انتم سادتي تجتمعون لتتبادلوا الراي في اسس وقواعد آمل مخلصا ان تسد فراغا واسعا في افق اقتصادنا العام .

سادتي ، قلت ان الاعناق اشرأبت نحوكم حكومات وشعوبا عربية وفي ذلك دلالة واضحة على مدى اهتمام عالمنا بتنظيمه الاقتصادي الذي سيكون له الاثر البليغ في تطور النواحي الاجتماعية من حياتنا فالجميع يتطلع الى توفير الرفاه والطمأنينة لهذا الشعب العربي الوثاب بهمته وارادته المعذب لصعوبة طريقه وظروفه ولتعرضه لمؤامرات الاستعمار سنين طويلة فنخرت كيانه وتفكيره وهدمت وجوده وحياته وكادت تضيع آماله في مستقبله وثقته بنفسه لتضافر عناصر الشر عليه في الداخل والخارج ولكن عناصر الشر هذه لم تتمكن من التغلب على هذا الشعب الابي فبقيت شعلة الحياة فيه تشع رغم استعباد دام قرنا وربع قرن آخر فبقيت دساتيرنا الروحية هي هي وبقيت لغتنا عربية وآمالنا عربية ويرى المؤذن حافظا لعهوده وعلى المنائر للسلام سلام .

وقد تنادى المنفذون حي على الفلاح فاستجابت هذه الامة لنداء المصلحين العاملين الذين سلكوا طريق التطور البطيء والمصلحين الذين سلكوا طريق الاصلاح والتقدم السريع فقلبوا ظلمات الامة لتعيش حرة موفورة الكرامة .

سادتي ،

يجب ان تتمشى سياستنا الاقتصادية وفق اهدافنا وحاجاتنا القومية وهدفنا الرئيسي تأمين الرفاه والطمأنينة للجميع . ان الرفاه والطمأنينة كلمتان بسيطتان في ظاهرهما خطيرتان في مغزاهما ومتطلباتها وفيهما سر حياتنا اذ لا رفاه بدون طمأنينة ولا طمأنينة بدون رفاه . والرفاه الذي ننشده هو توفير عمل مجد وحصولنا على نتائج اعمالنا وتامين حياة مرضية بمستوى عال للمعيشة . والطمأنينة

التي ننشدها هي ان يكون لدينا من الوسائل ما يمكنا من حفظ حياتنا وكرامتنا من كل عدوان .

ان الوصول الى هذه الاهداف يتطلب تنظيما يتناول جميع نواحي حياتنا ويتناسب مع ظروفنا وواقعنا ومثلنا العليا كل ذلك يتبع السياسة الاقتصادية التى ترسمها الامة لنفسها لتسيير دفتها وتأمين سلامتها في المجموعة السياسية الدولية في الخارج ولتأمين الازدهار الاقتصادي والتضامن الاجتماعي بين الافراد في الداخل .

لقد قال دولة رئيسنا المحبوب ان سلامة البلاد وصيانة استقلالها لا يرتكز على جنود المقدمة المرابطين على الحدود فقط بل وعلى جنود المؤخرة العاملين على بناء كياننا الاقتصادي والاجتماعي وبتساندهما تتوفر عزتنا وكرامتنا .

اما جنود المقدمة فهي في ايد امينة تولت العناية بها وتنظيمها وتقويتها بما يدعو لاطمئناننا على استقلالنا وبيوتنا وعائلاتنا . واما جنود المؤخرة فهم المنتجون في الحقول والمنتجون في المعامل والعاملون على تغذية الشعب واكسائه وتجهيزه بجميع حاجاته . هم الساعون لتأمين سلامة ميزاننا التجاري وايجاد اسواق لمنتجاتنا . . هم الساهرون على تداول الثروة الوطنية وتنميتها هم المفكرون هم رجال العلم والقلم هم خدام الامة الصامتون في دواوين الدولة هم جميع افراد الامة الواعين ومنهم جميعا تتألف تلك الفرق والكتائب المنتجة التي يجتمع اقطابها في هذا المؤتمر لمتابعة البحث في تدعيم اوجه الاصلاح والنمو الاقتصادي التي يوجهها اولي الامر منا نحو الطمأنينة والرفاه.

والرفاه سادتي عنصر من عناصر الضمان السياسي لان البلاد التي تتمتع بالرفاه تتمكن من انماء الاموال اللازمة لدفاعها وطمأنينتها ولانها بهذا الحال تكون اكثر تحملا لاعباء الدفاع عند اللزوم وفي رفاه الامة قوة والقوة مصدرها المادي هو الاقتصاد .

وكلما ارتفع مستوى المعيشة في الامة في زمن السلم سهل جدا على هذه الامة تخفيض هذا المستوى وتوفير عناصر الانتاج لمصلحة الدفاع وكذلك زيادة الثروة القومية العامة تساعد على رفع مستوى الحياة بين الطبقات العاملة فتتضائل الفروق الاجتماعية ويزداد تقارب الناس من بعضهم .

سادتي ، ان النفوس بازدياد ، وبازديادها تزداد حاجة البلاد للغذاء والكساء لذلك لابد من مضاعفة الانتاج بتحسين طرقه وكفائته وتزييد المساحات المستثمرة ، وزيادة الانتاج تقضي برفع مستوى المنتجين وتأمين سعادتهم ، واما شمولهم بالعدالة الاجتماعية فهي بان تتوفر لهم الكفاءة الاقتصادية والمعرفة الكافية والارشاد اللازم لاستغلال الارض .

سادتي — لا يوجد لدينا احصاءات كافية ليمكن تقدير الدخل القومي على الوجه الاصح ولكن يمكن القول معتمدين على بعض الدراسات بان نصف الدخل القومي او اكثر انما يأتي من الثروة الزراعية والحيوانية وصناعتهما .

وفي سوريا سادتي خمس ملايين وربع مليون هكتار من الاراضي الزراعية لا يستثمر منها الا حوالي مليوني هكتار وهناك من المراعي

ما يزيد عن ثلاثة ملايين ونصف هكتار ومليونين ونصف هكتار من الحراج والجبال ، وفي ذلك دلالة واضحة على اهمية الزراعية وامكانيات هذا البلد الزراعي الذى اذا احسن تنظيمه الاقتصادي امكن تغذية صناعاته بموادها الاولية الرخيصة وتقوية انتاجها، وزيادة الانتاج سادتي معناه زيادة دخل المنتج وبتداول الثروة بين ايد كثيرة يتوفر لها جميعا الرفاه والسعادة .

ومن الخطأ ان نقول ان بلادا تعيش على مواردها الزراعية متأخرة وانها ستبقى متأخرة ومن الخطأ ايضا صرف الجهود كلها لتصنيع البلاد التي يفيض انتاجها الزراعي عن حاجتها فتصدره ، واراضيها اكثر من سكانها ذلك امر يستوجب التفكير والدرس وفي بلاد كذا وضعها يجب ان ترتكز الصناعات على المواد الاولية المنتجة في البلاد لا ان تضطر لاستيراد موادها من الخارج لتعذر تمونها عند حدوث اضطرابات سياسية في العالم .

ولكن لا يجوز بوضعنا الجغرافي ومايحيط بنا من ظروف ان تستمر بلادنا في نموها ونهضتها معتمدة فقط على الزراعة . ولا بد لنا ان نتخذ من الصناعة دعامة لهذه النهضة وواسطة لتموين مواردنا الزراعية ، وتشجيع الصناعة في البلاد يزيد ايضاً في الدخل القومي على حساب البلاد الصناعية البحتة اذ يحتفظ لنا بجزء كبير من دخلنا القومي الذي كنا نرسله الى البلاد الصناعية البحتة ثمناً لما نشتريه منها من مختلف السلع الكاملة الصنع ولذلك كان لا بد لسوريا من انشاء بعض الصناعات ليس فقط لسد حاجات اهلها بل لدعم اقتصادنا الذي هو مصدر قوتنا وكما قال زعيمنا المحبوب «علينا ان نقوي اقتصادنا ونوجه جهودنا لتحكيم حلقات الحصار الاقتصادي على تلك العصابة التي نوت افقارنا واضعافنا » ببيعها لنا منتجاتها الصناعية بسعر عالمي وشراء منتجاتنا الزراعية بسعر واطي .

واكثر البلاد العربية وفيرة المواد الزراعية والمعدنية وبتنسيق الانتاج الزراعي والصناعي في كل بلد شقيق وتبادل الاشقاء فضلات انتاجهم بطرق مفضلة بينهم يمكن ايجاد اداة انتاج عربية زراعية وصناعية تؤمن لنا جميعاً الطمأنينة والرفاه وتكون مصدر قوتنا ودفاعنا.

ان تقوية الانتاج يقضي بايجاد الكفاءة في هذا الانتاج وتوسيع مداه ، والمبدأ القويم الذي آمن به العهد الجديد في سوريا ايماناً صادقاً هو دعم ذلك بكل ما اوتي من قوة وبذلك دخلت سوريا في هذه المرحلة الهامة من حياتها الانتاجية ووزارة الزراعة ساهرة على تنفيذ ذلك لتتمكن البلاد من السير قدماً في هذه الحياة .

وقضت حكمة هذا العهد ايضاً بتوسيع نطاق الاستثمار فبدأت بوضع دراسات تفصيلية عن احوال الارض وملكياتها وسكانها وعمل العهد مخلصاً على تحقيق مبدأي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واقتنع هذا العهد ايضاً بان لا كفاءة بدون عدالة كذلك لا وجود للعدالة حيث تنعدم الكفاءة وبان معالجة تأخر اقتصاديات البلاد يجب ان تتجه نحو معالجة العيوب والنقص في التشاريع الاجتماعية والاقتصادية وان معضلات الارض تمتد جذورها الى صميم اقتصادياتنا فكان لا بد من البحث عن العلاج في نطاق الزراعة وخارجها وتنشيط الصناعة وتوزيع الثروة والدخل واعادة النظر في

الضرائب وكثير من القوانين الاجتماعية والصحية والثقافية وتنظيم علاقات رب الارض بمستأجرها او العامل فيها والاشراف على احوال السكان ودراسة توزيعها في البلاد حسب قابلية الارض والاحوال الجوية والاجتماعية وتعيين المناطق الصناعية بحيث لا يكون في المنطقة الواحدة كثافة في النفوس وفي المنطقة الاخرى نقص في السكان .

وقد وجد هذا العهد ضرورة تشجيع الملكيات على نطاق الاستثمار العائلي مما يؤول لتطوير الحياة الاجتماعية وتقوية اربطتها الاقتصادية وهذا يتمشى مع المثل العليا بجعل الارض واسطة عمل مفيد ومركزاً للنشاط البشري المثمر .

والزراعة سادتي هي اقدم الاعمال التي مارسها الانسان وهي اعظم عمل يعيش منه ثلثا سكان العالم . والزراعة نوع من الحياة ووسيلة لكسب الرزق وتحسين الحال وباعث لارتضاء النفس وهي تتأثر وتؤثر في العوامل الاجتماعية والعاطفية والسياسية والمعاشية اكثر من بقية الاعمال وهذا الارتضاء النفسي يلجأ اليه حتى رجال الصناعة ، فالعناية بالزراعة معناه العناية بحياة الريف وبرفع مستوى المعيشة فيه . فرفاه اهل الريف معناه رفاه الامة جميعها وفي اتساع آفاق تثقيفه وتحسين حالته الصحية والاجتماعية ووعيه القومي كل الخير لمجموع الامة لانا من هذا الريف سادتي نستمد جنود المقدمة الاصحاء ومن هذا الريف ايضاً نستمد معظم جنود المؤخرة في الصناعات وغيرها .

سادتي، لم يكن لهذه البلاد خطة اقتصادية معينة او خطوط رئيسية عامة او اهداف مقررة بل كان سعي الفرد يتخبط في حيويته وقوته وكان الاستعمار ينصب مخلبه حول هذه الحيوية لخنقها ، وما ان انبثق فجر الحياة والحرية حتى هب هذا العهد ورسم السياسة الاقتصادية الموجهة لحد ما حسب الاهداف والمثل العليا التي تتطلبها مصلحة البلاد وما خطه تاريخها ورغبتها في الاستقرار الاقتصادي الذي يهدف زيادة الطلب لان نقص الطلب سادتي يعود الى ضعف التوجيه وهذا التوجيه هو ديدان هذا العهد الذي اتجه لتنفيذ هذه السياسة الرامية لتقوية الانتاج الزراعي والعناية به وتسويقه بطرق ثلاث :

آ ـ تحسين طرق الزراعة والعناية بالمزروعات

ب ـ توسيع مساحات الانتاج وهذا يتناول تزييد شبكات الري وامكانياته وتوزيع اراضي املاك الدولة .

ج ـ تمويل الاعمال الزراعية بتسهيل حصول المنتج على ما يحتاجه من مال لادارة اعماله .

اما ما يتعلق بتحسين طرق الزراعة اي بتقوية كفاءة الانتاج فهو ظاهر في نشاط وزارة الزراعة الذي شمل رفع مستوى زراعة القمح بايجاد انواع تناسب الاحوال والظروف المحلية وقد بدىء بتأسيس حقول التجارب والارشاد في جميع انحاء البلاد وسهل للمستثمرين حصولهم على الآليات الزراعية وسوعدوا على توفير البذار الجيد للحصول على المحصول الشتوي .

وقد وضعت وزارة الزراعة ايضاً الاسس اللازمة لاتمام الابحاث الخاصة بزراعة الارز وتهيئة وسائل اكثاره وتوزيع بذوره على المزارعين كما هو جار الآن لبذور القطن وستشمل البرامج الفنية جميع المحاصيل الزراعية

والخضرية واشجار الفاكهة .

كما وجهت عناية خاصة لرفع مستوى القطن وانتاجه كتحسين طرق زراعته ومنع الخلط ومراقبة البذور واصطفاء احسن الانواع وتعميمها وتوليد اصناف جديدة وتحديد المساحات وحماية القطن من الآفات وتصنيف القطن وفرزه وغير ذلك مما يساعد على تسويقه وقد زاد انتاجنا عن ٤٠ الف طن من القطن المحلوج رغم جميع الصعوبات التي جابهت هذه الزراعة وقد استثمرت صناعاتنا ما لا يقل عن ١٠ آلاف طن من هذه الكميات .

ومما يسر هو ان اندفاع الناس نحو زراعة القطن دون التقيد بالقواعد الزراعية والاقتصادية قد خفت في هذه السنة ودخل انتاج القطن في دور مستقر وبدأ القوم يستجيبون لارشاد الفنيين والخبراء في تحضير التربة والزراعة والري ومكافحة الدودة ، والامل وطيد بان تزدهر هذه الزراعة لانها بدأت تتبوأ منتجاتها مركزا مرموقا في اسواق العالم لجودة نوع اقطاننا وقد انشئت حقول اكثار للبذور المنتجة بقصد توزيعها على المزارعين كما احدثت مكاتب لاختبار رطوبة القطن المصدر ليطمئن المستورد في البلاد الاجنبية ان نسبة الرطوبة في قطننا لا تتجاوز الحدود المعترف عليها دوليا .

لقد حرمت البلاد من محصول غذائي كان يأتيها من فلسطين العزيزة وهو محصول الحمضيات لذلك ورغم سد بعض حاجة البلاد من لبنان الشقيق فقد بدأت الوزارة بتأسيس مركز في الساحل لزرع الحمضيات وبقية نباتات المناطق الحارة كالموز والاكدنيا وتوزيع اغراسها ونأمل بان لا تمضي مدة طويلة الا وتزدهر هذه الزراعات وما يتبعها من صناعات .

لقد وجهت الوزارة عناية خاصة للارشاد والتعليم الزراعي ورغم ضآلة عدد الفنيين فسوف تتغلب على العصوبات خلال مدة غير طويلة لمساعدة المنتج في حقله وايصال الكفاءة الى الريف وارشاد المزارعين الى افضل طرق غرس الاشجار المثمرة وانتخاب اصولها وانواعها ومكافحة الحشرات المضرة بالنبات والحيوانات ، كما انها وزعت نشرات زراعية عملية فيها معلومات مبسطة وعرضت في الريف الافلام الزراعية واقامت ايضاً دورات تدريبية لموظفي الارشاد والوقاية لتوجيههم لخدمة المزارعين .

وقد اوفدت بعثات للتعليم والتدريب في جميع النواحي الزراعية المتعلقة بانتاج المحاصيل الحقلية والبستانية والخضرية والثمرية ومكافحة الامراض وتربية الماشية والبيطرة والاغراس والحراج واستجلبت عددا من الخبراء الاكفاء لتنسيق النشاط الفني والعملي ضمن برامج خاصة هذا الى جانب العناية بالمدارس الزراعية من ثانوية ومتوسطة بلغ عدد طلابها الخمسمائة موزعين على خمس مدارس في دمشق واللاذقية وحماه وحلب والفرات وتعاقد مع عدد من المدرسين للعمل في المدارس الزراعية والبيطرية .

ان الفرد في الريف سادتي شأنه في المدن يميل للعمل الفردي والوزارة باذلة اقصى جهدها لنشر روح التعاون وتشكيل الجمعيات التعاونية المختلفة لتسهيل مهمة الانتاج وتزييد كفائته وتنظيم الريف .

سادتي ، انتاجنا الزراعي في مختلف البلاد العربية مهدد بخطر الجراد الذي تشتد غزواته في دورات متقاربة ومزعجة ومكافحة هذا العدو المشترك يتطلب اشتراكا وتعاونا فعليا ومخلصا من الدول العربية باحداث ادارة مركزية مشتركة بينهم تشرف على المكافحات المشتركة وتديرها فعلا ، اقول لو امكن ذلك لاطمأن

العرب على انتاجهم الزراعي لا ان يتركوا امر المكافحة بيد الاجنبي .

وقد أولت الوزارة عناية خاصة بالثروة الحيوانية وقد شملت اعمالها تأسيس مختبر لانتاج اللقاحات والامصال المستعملة لمكافحة الاوبئة وسيكون في مقدمة مخابر الشرق الاوسط وقد استقدمت الوزارة لهذه الغاية خبيرين عالميين . والنشاط الذي ابدته الدوائر المختصة في منع انتشار الحمى القلاعية الاخيرة خلص مواشينا من الضرر كما ان مكافحة الجمرة والامراض الطفيلية والروجة وديدان الكبد آخذة بالتوسع والنجاح كما انها ماضية في تنفيذ خطها الرامي لاصلاح وتحسين العروق الحيوانية .

وقد اوجدت الوزارة مناهل وملاجيء كافية في البادية لتتمكن الاغنام من ارتيادها واللجوء اليها في جميع الفصول كما ان هناك برنامج للتنقيب عن المياه الجوفية يشرف عليه خبير عالمي ايضا وبذلك تحسنت حال الماشية وهي بتحسن مستمر ايضا كما ان هناك خبيرا في المراعي انكب على درس النباتات الموجودة في المراعي السورية وسيدخل نباتات جديدة لهذا الغرض .

وقد وضعت ايضاً خطة فنية لاستثمار الحراج وحمايتها واقامة المدارج الحراجية والتحريج الاصطناعي واحداث احراج نموذجية تحت اشراف خبير فني .

***

واما فيما يتعلق بتوسيع مساحات الانتاج فقد نشطت وزارة الزراعة في هذا العهد لتنظيم وتحسين املاك الدولة وتوزيعها على الشكل الذي يؤمن العدالة الاجتماعية واستصدرت التشاريع اللازمة لتمليك الفلاحين غير المالكين مساحات من الاراضي كافية لمعيشتهم ولرفع مستواهم المادي والمعنوي على ان يرجح في هذا التوزيع ابناء المناطق المكتظة بالسكان وقد بوشر فعلا في الجزيرة بتقسيم املاك الدولة لوحدات محددة ضمن اصول فنية تمهيداً لتسليمها لاصحابها الذين سيقومون باستثمارها جاهدين لتحسينها والحرص عليها .

وبذلك سادتي تكون الدولة قد عالجت معضلة تمتد جذورها الى صميم اقتصادياتنا وحياتنا الاجتماعية .

كما لحظت الدوائر المسؤولة ان من عوامل تحديد الانتاج هو عدم توفير مياه الري لذلك فقد دأبت على وضع الخطط العملية لدرس وتنفيذ مشاريع الري وتوسيعها وتشجيع استعمال المضخات .

ج — اما ما يتعلق بتسهيل تمويل عمليات الاستثمار الزراعي فان النهضة الزراعية الرامية لرفع مستوى الانتاج وتأمين الرفاه للجميع قضت بتوفير هذه السهولة لاكبر عدد من المزارعين بما فيهم مشغلي املاك الدولة من صغار المزارعين فقد استصدرت التشريعات اللازمة لتسهيل منح القروض الموسمية والطويلة بمبالغ كافية وشروط مقبولة من قبل المصرف الزراعي للمزارعين المالكين والمستأجرين وذلك بقصد تقوية الانتاج وتخليصهم من استعباد المرابين هذا بالاضافة الى تمويل الحقول التعاونية لاكثار بذور القطن المحسنة والمنتجة بغية توزيعها على المزارعين باثمان بسيطة في السنين القادمة حسب الخطة الفنية الموضوعة .

وتنفيذاً لاهداف هذا العهد ايضاً حول

المصرف الزراعي حق استيراد وبيع الآليات الزراعية والمحركات والمضخات الزراعية نقداً وبالتقسيط وقد استورد المصرف فعلا كميات كبرى منها كان لها اثرها البليغ في زيادة الانتاج وتحسينه وتوسيع مساحاته وقد قضت حكمة هذا العهد بان يتمشى المصرف الزراعي مع تطور النهضة الزراعية وحاجة المزارعين وواقع الحال وفي ابعاد معاملاته عن التعقيد التقليدي فبدىء بوضع قانون جديد لهذا المصرف ليساعده على القيام برسالته المنشودة التي اوجد من اجلها . واهداف مصرف سوريا المركزي سوف تساعد الدولة على تزييد رأسمال المصرف الزراعي وتوسيع نطاق اعماله في التسليف وتنشيط الانتاج والتعاونيات .

سادتي

هذه هي مراحل تطور النهضة الزراعية الاقتصادية الاخيرة وقد ركزتها خطط التوجيه الاقتصادي التي سلكها الجماعات والافراد المنتجون في سبيل الاستقرار والاستتباب ودعمتها الدولة بتوجيهها وضماناتها وفسحها المجال لتشجيع المصالح العامة والهيئات المحلية في القيام بالمشاريع المختلفة وتوظيف رؤوس الاموال في الحقول الزراعية والمعامل الصناعية ليتم بذلك الرخاء العام ويرتفع مستوى الحياة المادي والمعنوي لدى المواطنين وبذلك يتوفر الرفاه والطمأنينة للجميع .

٤ - مقررات اللجان

تقرير اللجنة الاولى ، لجنة التوجيه العام وشؤون المؤتمر

اجتمعت لجنة التوجيه العام بحضور ممثلي وفود الغرف السادة :

عن الاردن – محمد علي بـــدير – ياسين التلهوني

عن العراق – محمد جعفر الشبيبي – رجب الصفار – حاتم الجريان

عن سوريا – حسني الهبل، اسماعيل المالكي رشدي بكداش ، عبد الحسيب رسلان ، جوزف برغل ، انور الدسوقي ، سهيل خوري

عن لبنان – عبد الرحمن سحمراني ، كامل جنبلاط ، الحاج محمود السنيوره .

عن ليبيا – محمد بن زيتون .

عن مصر – عبد المجيد الرمالي ، عـــلي شكري خميس ، عبد المقصود عطيه الزاوي .

وحضر اجتماعات اللجنة السادة : الدكتور صادق الايوبي – عن وزارة الاقتصاد السورية فؤاد قوسه – عن الجامعة العربية .

وبعد ان انتخبت اللجنة السادة عبد المجيد الرمالي رئيسا ، محمد علي بدير مقررا ، توصلت الى النتائج والتوصيات التالية :

اولاً – استعرضت اللجنة قرارات المؤتمرين الاول والثاني واعمال مجلس الاتحاد والمكتب الدائم ، واقتنعت بأن المكتب الدائم قـام بالاتصالات والمراسلات التي قررها المؤتمران المذكوران وان الغرف التجارية والصناعيـة والزراعية بذلت مسعى طيبا لتنفيذ مايتيسرلها تنفيذه منها ، ولا تشك اللجنة بـــأن الغرف ستضاعف مساعيها واعمالها وتعزز اتصالاتها بحكوماتها لتبني قرارات المؤتمر لاسيما تلك القرارات التي تتعلق باحكام التقارب الاقتصادي بين جميع البلاد العربية . وتلاحظ اللجنـــة ان اعمال المؤتمر لا تزال حديثة العهد وان التنفيذ يحتاج الى مساع متواصلة لترسيخ فكرة المؤتمر واهدافه في كافة الاوساط الاهليـــة والرسمية ، كي تتعمق وتتغلغل وتصبح جزءاً مقررا وثابتا في السياسة القومية العربية . واذ كانت الغرف التجارية والصناعية والزراعيـة هي اداة المؤتمر ووسيلته فان اللجنة تناشد هذه الغرف ، لاسيما الغرف في العواصم والمدن الكبيرة، ان لاتدخر وسعا لمواصلة اتصالاتها بحكوماتها وبث الدعوة لاهداف المؤتمر بكل ما تملك من الوسائـل والطـرق . والمكتب الدائم انما يستمد قوته ونفوذه مـن الغرف نفسها ، وهي المطالبة باثبات وجود هاوالسعي لتنفيذ الفكرة التي اعتنقتها واقرتها في المؤتمرين الاول والثاني والتي تجتمع من اجلهـــا في المؤتمر الثالث .

لقد وجدت اللجنة ان المكتب الدائم بذل جهده ، ولكن تقارير الغرف المركزية عمـا اتخذته من اجراءات لتنفيذ اعمال المؤتمر او عما حققته من الاعمال بهذا الصدد لم تصل الى المكتب الدائم ولم تعرض على لجنـة التوجيه العام ، مما يدعونا لحث المكتب الدائم على مطالبة الغرف بموافاته بتقارير مفصلة عن اعمالها قبـــل انعقاد

المؤتمر بمدة كافية ، كي يتمكن المكتب من رسم صورة واضحة عن اعماله واعمال جميع الغرف فيما يتصل بقرارات المؤتمر ، لعرضها على المؤتمر العام . وتعتبر اللجنة هذه الخطوة خير حافز للغرف للسير قدماً في تنفيذ قرارات المؤتمر .

ومما لاحظته لجنة التوجيه العام بالتقدير ان اكثر الشعوب العربية تشتد في احكام الحصار الاقتصادي على اسرائيل وتضغط على حكوماتها لتيسير المعاملات وعقد الاتفاقيات التجارية . وليس ثمة من يشك بانه كان للمؤتمر فضل السبق في الدعوة لهذه الحركة والتشديد في المطالبة بتعزيزها .

على ان المؤتمر وقد اصبح الآن عقيدة راسخة ، يجب ان لايحيد عن قصده ، اويتهاون في اداء رسالته بسبب تأخير او تأجيل في التنفيذ ، لانه كلما سار الى الامام ادخر القوة ، واستجمع المقدرة لليوم الذي يتمكن فيه من تنفيذ جميع مايتوق اليه من الاماني والآمال المستمدة من الميول الحقيقية والطبيعية للشعب العربي .

ثانياً — يسر اللجنة ان تؤيد انضمام القطر الشقيق ليبيا لعضوية المؤتمر ، وان تدعو للترحيب بغرفته الاقتصادية وموافاتها بجميع الوسائل والنشرات والتقارير الخاصة بأعمال المؤتمر ودعوة ممثلين عنها للمؤتمرات القادمة. وكان بود اللجنة لو ان الوفد السعودي تمكن من الحضور لهذه الدورة كي يكتمل بحضوره شملنا ، وتأتلف رابطتنا . ولذلك توصي اللجنة المؤتمر بتوجيه المكتب الدائم للكتابة الى الغرف السعودية اعراباً عن اسف المؤتمر لحرمانه من زمالة الاخوان السعوديين في هذه الدورة.

ثالثاً — في الوقت الذي توصي فيه اللجنة احالة موازنة المكتب الدائم بعد اعادة تصميمها الى مجلس الاتحاد لدراستها واقرارها ، تناشد الغرف التجارية والصناعية والزراعية المشتركة في المؤتمر مواصلة دفع اشتراكاتها السنوية حسب النسب المقررة حالياً ، فليس بخاف ان المال أساس استمرار العمل وان الاشتراكات المالية السنوية هي رمز التأييد المادي للمؤتمر .

رابعاً — توصي اللجنة ابقاء مكان المكتب الدائم للسنة الحالية في بيروت .

خامساً — توصي اللجنة بعقد المؤتمر القادم في بغداد في النصف الثاني من شهر آذار القادم وان يتولى المكتب الدائم بالتعاون مع من تنتدبهم الغرف التجارية والصناعية والزراعية العراقية لتنظيم جدول الاعمال .

سادساً — توصي اللجنة المؤتمر باتخاذ قرار يناشد الغرف المركزية موافاة المكتب الدائم بنسخ من الرسائل التي تتبادلها مع حكوماتها بخصوص المؤتمر وبتقارير دورية عن الاعمال التي تقوم بها لخير الاقتصاد العربي، والنشرات التي تصدرها عن الاحوال التجارية والصناعية والزراعية الداخلية .

سابعاً — توصي اللجنة بان ترسل باسم المؤتمر برقيات الى الجامعة العربية ووزراء الاقتصاد العرب بشأن الاسراع بتأليف المجلس الاقتصادي الاعلى المنصوص عنه في ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي .

ثامناً — تسجل اللجنة بكل اعتزاز ماصرح

به الزعيم اديب الشيشكلي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية للحكومة السورية بان هذه الحكومة لن تألو جهداً في شد ازر المؤتمر وتقديم كل ما بوسعها من معونة لتنفيذ توصياته ومقرراته. كما تسجل اعتزازها باشتراك الحكومات العربية باعمال المؤتمر وبانتداب مراقبين عنها لمتابعة نشاطه وحضور جلساته.

تاسعاً – توصي اللجنة بارسال برقيات الى رؤساء الدول العربية برجائهم بالعمل على تحقيق اهداف المؤتمر بالتعاون الاقتصادي الوثيق بين هذه الدول، كما توصي بارسال برقيات الى كل من عظمة باي تونس وجلالة سلطان مراكش تعلن اعتزاز المؤتمر باشتراك ممثلين عن هذين القطرين العربيين في اعماله، وعن فائق اهتمامه بقضيتيهما القوميتين.

تقرير اللجنة الثانية، لجنة انماء الاقتصاد العربي

تشكلت لجنة انماء الاقتصاد العربي من السادة:

عن الوفد العراقي – ابراهيم المطيري، صادق الخليلي.

عن الوفد السوري – صبري الشربجي، بوردان عبجي، سامي صايم الدهر، محمد سعيد الهنيدي، الدكتور توفيق الهنيدي، الحاج محمود السليمان، حلمي البارودي، ادفين خوري، الدكتور احمد السمان.

عن الوفد اللبناني – الشيخ سعيد حماده، نجيب المنلا، وجيه ابو ظهر، جمال قرحاني، جان دبانه.

عن الوفد المصري – سامي التوتونجي، عبد الحميد مصطفى عيسوي.

عن الوفد الاردني – علي الدجاني، بولص سابا، بولص عطاالله.

عن الجامعة العربية – فؤاد قوسه.

عن وزارة الاقتصاد السورية – الدكتور واصل القتابي

عن وزارة الخارجية السورية – الدكتور زكريا اسماعيل.

والاستاذ شاهر السمان مندوباً مراقباً عن حكومة المملكة العربية السعودية.

والاستاذ محمد بدرة عن تونس والمغرب العربي.

وقد انعقدت اللجنة باكثرية ممثلي الوفود المشتركة في المؤتمر وقررت انتخاب السيد صبري شربجي، رئيساً لها، والسيد علي الدجاني مقرراً، وتوصلت الى وضع التوصيات التالية:

استهلت اللجنة دراستها للموضوع الذي عهد به اليها باستعراض قرارات المؤتمر الثاني

المنعقد في بيروت ، للاستنارة بما ورد فيها من التوجيهات المتعلقة بهذه المسألة الاقتصادية ، وايضاً بمناقشة الشيخ سعيد حماده استاذ الاقتصاد العملي بالجامعة الاميركية في بيروت ، في الآراء التي اوردها في محاضرته صبيحة يوم الجمعة الواقع في ٨-٥-١٩٥٣ ، وقد نظرت اللجنة الى هذا الموضوع نظرة واسعة ، ورأت ان الانماء الاقتصادي يعتمد على توفر العناصر الاساسية للرخاء الوطني ، تلك العناصر التي تشمل الارض وخيراتها ، الظاهرة والباطنة ، والمجهود الانساني والمال .

أما الارض ، ارض البلاد العربية ، فتؤلف وحدة جغرافية تتصف بمزايا وقابليات متماثلة منحتها الطبيعة خصائص متشابهة ونسجت منها وحدة متماسكة العرى والحلقات ، لا تفرق بينها سدود او حواجز ، بينما المجهود الانساني يكمن في مجموعة الشعوب العربية ، التي تجمعها اواصر اللغة والعقيدة ، وروابط التاريخ والتقاليد ، وطرق المعيشة ونظم الحياة وغيرها من وشائج القربى ، والاصل والتاريخ ، والتعرض لنفس المصير امام اعاصير الاحداث والازمات العالمية .

ولا شك ان في البلاد العربية اليوم يقظة تحفزها للبناء ، والتقدم ، ولكن هذه اليقظة المتجاوبة في القلوب والاذهان تعوزها الوسائل الكفيلة بتحقيق اهدافها ومراميها وصبغها بالصبغة العملية التي تؤمن الرخاء القومي وتساعد على صون الكيان العربي واحكام اسسه ودعائمه .

والمال عنصر اساسي من عناصر الانماء الاقتصادي الذي يستهدف رفع المستوى المادي والمعنوي للسواد الاعظم من المواطنين الذين يرزحون تحت عبء ثقيل من الفاقة المسببة للعجز في الحياة الاجتماعية والسياسية .

ولا شك ان زيادة الانتاج عن طريق التوسع في الزراعة والصناعة هو اساس النهوض وقاعدته . واذا ما اراد العرب في كافة اقطارهم ان يتجردوا مما هم فيه من عجز ظاهر ومستتر فسبيلهم الوحيد البين لهذه الغاية المنشودة ، هو زيادة الانتاج وتنمية المواد المتوفرة بالتعاون والتضافر وبالاشتراك في المسؤوليات ، والمساهمة في تحمل الاعباء للسير بالنهضة العربية نحو الوجهة التي تلائم العرب وتنسجم مع اهدافهم القومية وليس نحو اية وجهة اخرى قد يشاؤها لهم غيرهم من الناس تغاير مشربهم في الحياة الحرة الشريفة .

من اجل ذلك لا مناص من القضاء على التشتت الاقتصادي الحالي بين مجموعة البلاد العربية ، بازالة الحواجز المفتعلة ، والقيود الانعزالية التي تحول دون التواصل ، وتشابك المصالح ، والتآلف في العمل ، والتعاون للانتاج وتصريفه . ومهما تكن احدى البلاد العربية متمتعة ببعض المزايا في بعض النواحي فان غيرها من البلاد العربية يتمتع بمزايا اخرى قد تكون مختلفة ولكنها في مجموعها متممة لبعضها البعض ، ولا ينقصها الا التقارب والتجمع كي تأتلف اجزاؤها وتتفاعل عناصرها وتنجم عن ذلك وحدة منسجمة متماسكة الاوصال والقوى .

ولبلوغ هذه الغاية توصلت اللجنة الى وضع التوصيات التالية :

اولاً — توصي اللجنة بالتوسع في الدعوة

والاصرار والضغط لازالة جميع الحواجز التي تحول دون تنقل الافراد العرب في البلاد العربية بحرية كاملة والغـــاء جميع القيود التي تمنع العرب من استثمار رؤوس اموالهم في اية بقعة ارادوا في البلاد العربية او تحول دون تملكهم العقارات وانشاء المشاريع الانتاجيـــة من مالية وتجارية وصناعية وزراعية وتشجيع العرب بكافة السبل والوسائل على توظيف الاموال في اي جزء ارادوا من البلاد العربية لما في ذلك من قوى كامنة تعزز الاقتصاد العربي .

ثانياً — توصي اللجنة بالتوسع في الدعوة لتسهيل المعاملات الجمركية ومنح الانتاج العربي افضلية جمركية على اي انتاج آخر .

ثالثاً — توصي اللجنة بدعوة المؤسسات المالية العربية لفتح فروع لها في البلاد العربية لا سيما تلك المصارف التي تملك القدرة المالية على التوسع في ميدان نشاط اعمالها .

رابعاً — توصي اللجنة بالعمل على التوسع في انشاء المناطق الجمركية الحرة في البلاد العربية التي لا توجد فيها مثل هذه المناطق حتى الآن لما في هذا المشروع من فوائد تجارية كامنة .

خامساً — توصي اللجنة بدعوة الحكومات العربية لمنح الجنسية العربية لاي مغترب عربي لاسيما المغتربين الفلسطينيين ، اذا طلبوا ذلك وارادوا ان ينقلوا رؤوس اموالهم لاستثمارها في احدى البلاد العربية .

سادساً — توصي اللجنة المؤتمر بان يتبنى فكرة انشاء مصرف لتمويل المشاريع الانشائية واستثمار الموارد الطبيعية .

تقرير اللجنة الثالثة ، لجنة تنسيق الاقتصاد العربي

اعضاء اللجنة :

الاردن — جودت شعشاعة ، محمد ظاهر الداودي ، عبد الرحمن ابو حسان

العراق — الحاج مصطفى اسد خان ، الحاج محمد الوهيب .

سوريا — ميشيل جنبوت ، توفيق الهنيدي ، محمد سعيد عوف ، رودلف سعاده ، مختار الحسيني ، توفيق هارون

لبنان — ممدوح النملي ، الاخ اسطفان ابو جودة ، عبد الوهاب الرفاعي ، جورج فران

ليبيا — السيد محمد الصابري .

مصر — علي الشناوي .

عن مديرية الجمارك السورية — يحي المالكي

عن وزارة الاقتصاد السورية — زياد عسلي وهشام عمر باشا .

مراقب عن الجمهورية اللبنانية — محي الدين عدره .

اجتمعت اللجنة وانتخبت الاخ اسطفان

ابوجودة رئيساً وجودت شعشاعة مقرراً واقرت التوصيات التالية :

١ — لما كانت اهداف المؤتمر الرئيسية الوصول الى وحدة اقتصادية عربية شاملة فانها ترجو وتصر على اعتبار العربي مواطن في كل بلد عربي له من الحقوق ما لكل مواطن في التعامل التجاري والصناعي والزراعي والتملك.

٢ — اعتبار رأس المال العربي جزءاً من النسبة المخصصة للمواطنين في البلاد العربية التي في قوانينها نسب معينة بين رأس المال الاجنبي والوطني في الشركات المساهمة .

٣ — قصر وكالات الشركات الاجنبية في البلاد العربية على المواطنين العرب لما في ذلك من حفظ للثروة القومية .

٤ — السماح لرؤوس الاموال الاجنبية والخبرة الاجنبية بالعمل في البلاد العربية عندما لا تتيسر تلك الاموال وهذه الخبرة في البلاد العربية ذاتها وعلى ان لا يكون لتلك الاموال اي تأثير او نفوذ سياسي، لما في ذلك من مساعدة للتطور الاقتصادي .

ثانياً — لما كان هنالك نوع من التخصص الزراعي والصناعي في البلاد العربية ناتج عن كون بعض البلاد العربية مهيأة بطبيعتها لانتاج انواع معينة من المحاصيل الزراعية والصناعية يقل انتاج مثلها في البلاد العربية الاخرى، ولما كان لدى هذه البلاد فائض من انتاج هذه المحاصيل التي تخصصت بها ، ولما كانت بعض البلاد العربية مضطرة بطبيعتها لاستيراد كثير من حاجاتها من المواد الغذائية والصناعية لوجود نقص في انتاجها من بعض انواع المحاصيل الزراعية او منها جميعها .

تقترح لجنة التنسيق اقرار التوصيات التالية:

١ — مناشدة الحكومات العربية ان تقوم بابرام اتفاقيات تجيز حرية تبادل جميع المنتوجات الزراعية والحيوانية بينها دون اية قيود او رسوم كما هي الحال في الاتفاقية السورية الاردنية.

٢ — ابرام اتفاقيات لتبادل الانتاج الصناعي على اساس الافضلية لصناعات البلاد العربية .

٣ — مناشدة رجال الاعمال والتجارة في البلاد العربية باعطاء الافضلية الى المنتوجات الزراعية والحيوانية والصناعية التى تنتج في البلاد العربية وضرورة قيام غرف الزراعة والتجارة والصناعة العربية بواجبها في هذا السبيل .

ثالثاً — ولقد رأت اللجنة ان الغاء الحواجز الجمركية بين البلاد العربية على المستورد من البلدان الاجنبية متعذر في الوقت الحاضر ما دام كل قطر عربي يشكل كيانا سياسيا مستقلا فاللجنة توصي مناشدة الحكومات العربية ان تساعد شعوبها بتيسير المعاملات الجمركية بينها وتسهيلها قدر طاقتها وان لا تجعل منها سبيل ارهاق وتعسير .

رابعاً — لما كانت السياحة من الموارد المهمة للدخل ، ولما كان لها فضلا عن ذلك مزية هامة في تعريف البلاد العربية الى العالم الخارجي، وهو امر تحتاجه البلاد العربية كثيراً خصوصاً في هذا الظرف الدولي الذي تتعرض فيه الى حملة صهيونية من التشويه والاختلاق.

ولما كانت البلاد العربية مليئة بالمرغبات التي تجتذب السياح بما فيها من آثار تاريخية واماكن مقدسة ونهضة حديثة ومناخ ملائم ولما كان معظم السائحين الذين يفدون الى هذه البلاد يفضلون القيام بجولة واحدة في جميع ربوعها بدلا من تقسيم الجولة فيها على سنوات

عدة قد لا تسنح فيها الفرص. وبما انه بناء على ذلك لا شك ان عدد السائحين سيزداد لو وضعت تسهيلات جماعية مشتركة ولو وجدت دعاية مشتركة للسياحة الى البلاد العربية، باعتبار مواردها السياحية متكاملة فبعضها يشتهر بآثاره، وبعضها بمقدساته، وبعضها بمناخه وهكذا، فلو جمعت هذه الصفات كلها في رحلة واحدة لزادت الرغبة بالسياحة الى هذه المنطقة.

لذلك تقترح لجنة التنسيق ان يقر المؤتمر التوصيات التالية:

١ ـ تنسيق اعمال مكاتب السياحة التابعة للبلاد العربية، بحيث تعد نشرات عن الموارد السياحية العامة في البلاد العربية الى جانب النشرات الخاصة بكل قطر. وتتولى توزيعها وتساهم في توزيع نشرات كل قطر، الى جانب نشرات قطرها، وتتعاون معا برسم خطة موحدة للدعاية.

٢ ـ ان يسمح لكل سائح يحمل تأشيرة سياحة من اي قطر عربي بأن يحصل بشكل آلي على تأشيرة سياحة في اي نقطة حدود تابعة لاي قطر عربي آخر فيوفر عليه بذلك عناء المعاملات ويصبح بامكانه زيارة اماكن ربما تعذر زيارتها بسبب عدم وجود قنصليات او بسبب الصعوبات الاخرى.

٣ ـ انشاء مكتب اقليمي للسياحة تمثل فيه دوائر السياحة العربية كلها ويعهد اليه الاشراف الثابت على تنسيق المجهود السياحي في البلاد العربية.

٤ ـ ان تقوم شركات السياحة بترتيب رحلات سياحية عربية يتعرف بواسطتها العرب على بلادها ويزوروا مقدساتهم باقل التكاليف وايسر السبل. وان تفضل اماكن الاصطياف والاشتاء العربية على غيرها.

خامسا ـ لما كان خطر الجراد يهدد البلاد العربية باسرها، تقترح لجنة التنسيق ان يقر المؤتمر التوصية التالية:

١ ـ انشاء منظمة عربية مشتركة لمكافحة الجراد يكون لها ميزانية ثابتة تساهم فيها الحكومات العربية والمنظمات الدولية المهتمة بمكافحة هذا الخطر ويعهد اليها الاشراف الدائم الثابت على هذه المكافحة وتزود بجميع الوسائل اللازمة للمكافحة ويعطى موظفوها كافة الصلاحيات والامتيازات التي تمكنهم من القيام بهذا العمل على اكمل وجه.

سادساً ـ لما كان توحيد المصطلحات التجارية والجمركية وعقود التصدير ومصطلحات الموازين والمكاييل والمقاييس من شأنه تسهيل التجارة بين البلاد العربية وتنشيطها وتسهيل تلك التجارة بين البلاد العربية من جهة والبلاد الاجنبية من جهة اخرى فان اللجنة تقترح:

١ ـ توصية الحكومات العربية بان تجعل الوحدات المترية للمقاييس والمكاييل والاوزان جبرية الاستعمال في البلاد العربية.

٢ ـ توصية الحكومات العربية بأن تعمل على توحيد المصطلحات التجارية والنماذج وانواع المعاملات وعقود التصدير والاستيراد وان تعمل على تسهيل هذه المعاملات ما امكن.

سابعاً ـ الخط الحديدي الحجازي

اطلعت اللجنة على تقرير لجنة الكشف على الخط الحديدي الحجازي المشكلة من المملكة العربية السعودية والاردن وامكانية اصلاحه فاقتنعت بضرورة اعادة تسيير هذا الخط لما فيه من مصلحة وفوائد للاقتصاد العربي، واقتنعت

كذلك بأن في يـــد صاحب الجلالة العاهل السعودي اصلاحه واعادة تسييره ، لهذا توصي المؤتمر ان يبرق للعاهل السعودي بالنص التالي:

ان مؤتمر الغرف التجارية والصناعيـــة والزراعية المنعقـد في دمشق يحيي جلالتكم وهو اذ يعلق الآمال الكبيرة لخير الاسـلام والعرب من الناحيتين الدينية والاقتصاديـة على الخط الحديدي الحجاري يتوجه لجلالتكم راجياً العمل على اصلاح الخط واعادة تسييره.

ثامناً – تقرر اللجنـــة التوصية بمناشدة الحكومات ضرورة العمل على ايجاد شبكة صالحة لطرق المواصلات بين اقطار البلدان العربية على اساس جماعي منظم وبموجب خطة مدروسة تسهل تنقل الافراد والبضائع ،وتنمي العلاقات بين البلاد العربية.

تاسعاً – مناشدة الحكومات العربية سرعة اقرار اتفاقية الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية المقدم في الدورة الثانيـة عشرة لمجلس الجامعة .

عاشراً – مناشدة الجامعة العربية ضرورة ايجاد مكتب لتنسيق الاقتصاد العربي وتكامله على غرار نظام مركز تموين الشرق الاوسط الذي اقامه الحلفاء في القـاهرة خلال الحرب الماضية .

مذكرة

حول موضوع انشاء اتحاد المشاحنات بين البلدان العربية

رفعت غرفة التجارة والصناعة في بيروت المذكرة التالية الى المؤتمر بشأن ضرورة انشاء اتحاد للشاحنات بين البلدان العربية ، وقد درج هذا الموضوع في جدول اعمال اللجنة الثالثة :

١ – ان نقل البضـــائع المرسلة براً برسم الترانزيت بين البلدان العربية وبنوع خاص بين لبنـان وسوريا والعراق والاردن والمملكة السعودية، ثم بين هذه البلدان والبلدان المجاورة لا سيما ايران ، يصطدم بصعوبات جمة اهمهـــا الاضطرار الى نقل البضائع من شاحنـــة الى اخرى كلما مرت ضمن حدود احدى هـــذه البلدان .

ويستلزم ذلك اللجوء الى عمليات تفريغ وتحميل من شاحنة الى اخرى سواء اكان ذلك على الحدود نفسها ام في عاصمة البلد الذي تمر فيه هذه البضائع .

وينتج من جراء هذه العمليات تأخير في الشحن واضاعة وقت ثمين وازدياد خطر السرقات واحتمال حصول تلف في البضائع ، الخ ... مما يسبب في النهاية زيادة في النفقات تتحملها في اكثر الاحيان بضائع ذات حجم كبير وقيمة قليلة نسبياً .

٢ – ومن المعترف به ان السبب الاصلي في اقامة هذه العراقيل امام النقليات البرية يعود الى رغبة كل بلد في تشغيل شاحناته وسائقيه والاستفادة من مختلف الرسوم واهمها رسوم المحروقات .

٣ – الا انه يوجد حل لهذه المصاعب يحقق رغبات كل فريق وذلك بانشاء هيئة يطلق عليها اسم « **اتحاد الشاحنات للترانزيت الدولي** » وذلك على غرار اتحاد مماثل شمل النقل البري بالشاحنات والسكك الحديدية بين بلدان اوروبا الغربية واطلق عليه اسم «اوروب» *EUROP*.

٤ – ويرتكز هذا الحل الى اقامة اتحاد تشترك فيه البلدان العربية وتقدم كل منها اليه عدداً من الكميونات من ماركات مماثلة ليسهل وجود قطع التبديل في كافة البلدان المنتمية الى هذا الاتحاد .

ويصير انتقاء هذه الشاحنات والاتفاق على طرازها ونوع هيكلها والاغطية وطريقة الترصيص بين الدوائر الجمركية للبلدان صاحبة العلاقة .

٥ – تحمل هذه الشاحنات ارقاماً خاصة « ترانزيت دولي رقم ... » وتسير من بلد الى آخر بدون ان يصار الى تفريغها او ابدال السائق .

وعند وصول الشاحنة الى مقصدها تفرغ حمولتها ويمكنها حينئذ اما ان تعود محملة من حيث جاءت ، واما ان تعمل موقتاً في البلد الموجودة فيه بانتظار شحنة تعود بها . واما ان تحمل من هذا البلد بضائع مرسلة الى بلد ثالث . والقصد من كل ذلك ان تتجنب اضاعة الوقت وقيام الشاحنة فارغة برحلات كبيرة لتتمكن من الرجوع الى حيث اتت .

٦ – يدير شؤون هذه الشاحنات مكتب دولي يشرف على الحسابات والسجلات وتنسيق استعمال سيارات الشحن بين مختلف البلدان المنتمية اليه .

٧ – تجدر الاشارة الى ان انشاء الاتحاد الاوروبي المذكور، الذي مركزه في برن عاصمة سويسرا ، والذي يضم فرنسا والمانيا وايطاليا وسويسرا والنمسا والسار واللوكسمبورغ وبلجيكا وهولندا والدانمارك ، كان من نتائجه مثلاً ان المعدل النسبي للمسافات التي كانت تقطعها الشاحنات الفارغة بين فرنسا والمانيا هبط في مدة وجيزة من ٤٠٠ كيلومتر الى ٩٠ كيلومتر اي بنسبة ٨٠ بالمائة .

٨ – يمكن الرجوع في دراسة هذا الموضوع الى اصحاب الخبرة في الدوائر الحكومية السورية واللبنانية التي سبق واشتركت في اعمال «الميرة» طيلة الحرب العالمية الثانية وساهمت في ايجاد دائرة مشتركة كانت تشرف على تحميل وسير الكميونات لنقل الحنطة والدقيق بين البلدين .

بيروت في ٢٠ نيسان ١٩٥٣

تقرير اللجنة الرابعة ، لجنة الدعاية للاقتصاد العربي

عقدت لجنة الدعاية للاقتصاد العربي اجتماعين بتاريخ الثامن والتاسع من ايار (مايو) ١٩٥٣ بحضور السادة :

عن الاردن — نايف ابو عبيد ، سامي السلطي .

عن العراق — عبد الامير الازري ، حسين الدجيلي .

عن سوريا — بشير رمضان ، رائف الغوري ، عبدالحميد قنباز ، اديب الخولي ، يوسف صباغ ، محمد سعيد شحاده ، توفيق هارون .

عن لبنان — يوسف الغندور المعلوف ، شريف الانصاري ، مالك شهاب .

عن مصر — عبده نجيم ، محمد عبد الرحيم سماحه .

عن الجامعة العربية — المندوب المراقب السيد فؤاد قوسه .

عن الحكومة السورية — المندوب المراقب السيد موفق العلاف .

وبعد ان انتخبت اللجنة السيد بشير رمضان عضو غرفة تجارة دمشق ، رئيساً ، والسيد مالك شهاب مندوب غرفة تجارة وصناعة بيروت مقرراً ، اتخذت بالاجماع المقررات التالية :

لما كان الاقتصاد العربي في امس الحاجة الى الدعاية في داخل البلاد العربية وخارجها ، لتعريف العالم بشتى نواحي النشاط الاقتصادي في ميادين التجارة والصناعة والزراعة والسياحة ، فان لجنة الدعاية تقترح على المؤتمر ان يقر التوصيات التالية :

اولا — بمناسبة اقامة معرض دمشق الدولي عام ١٩٥٤ :

آ — يوصي المؤتمر الحكومات العربية بالاشتراك رسمياً في معرض دمشق الدولي الذي يقام من ١٥ آب الى ٣٠ ايلول ١٩٥٤ وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للمؤسسات والافراد الراغبين في الاشتراك في المعرض المذكور .

ب — يوصي المؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية في كل بلد عربي بان تشرف على جمع وتنسيق معروضات الافراد والمؤسسات في منطقتها .

ج — يوصي المؤتمر الغرف الاقتصادية العربية بان تقوم اتحاداتها بالاشتراك الفعلي في معرض دمشق الدولي وذلك بتنظيم مكاتب استعلامات اقتصادية في المعرض المذكور لاعطاء الزائرين جميع المعلومات المتعلقة ببلادها

ثانياً — يوصي المؤتمر باقامة معرض عربي دولي بصورة دورية في المدن العربية . ويحث

الحكومات والغرف العربية على ان تتبنى هذه المعارض وتشترك في كل منها اشتراكاً فعلياً.

ثالثاً – يوصي المؤتمر الحكومات العربية بتحقيق فكرة اقامة معرض اقتصادي وثقافي للدول العربية في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة لما لهذا المشروع من فوائد قومية واقتصادية ويوصي الغرف العربية ببذل جميع ما في وسعها لانجاح هذا المشروع عند تنفيذه.

رابعاً – يكلف المؤتمر المكتب الدائم باصدار نشرات باللغات الاجنبية تتضمن شتى المعلومات عن نواحي الانتاج الصناعي والزراعي في البلاد العربية وشؤون السياحة والاصطياف فيها.

خامساً – يكلف المؤتمر المكتب الدائم بدراسة امر وضع دليل اقتصادي عام لجميع الاقطار العربية باللغات العربية والاجنبية، وريثما تنتهي هذه الدراسة يصار الى التعاون مع المؤسسات او الافراد الذين يصدرون مثل هذا الدليل.

سادساً – يؤكد المؤتمر توصياته السابقة للحكومات العربية بضرورة تبادل التمثيل التجاري بين مختلف البلاد العربية وتعميم الملحقين التجاريين على دور البعثات السياسية العربية في الخارج للقيام بالدعاية اللازمة للانتاج العربي وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير بين البلدان العربية والاجنبية.

سابعاً – يوصي المؤتمر الحكومات العربية بتأسيس معارض نموذجية دائمة في دور البعثات الدبلوماسية العربية في الخارج لعرض المنتوجات الصناعية والزراعية الوطنية.

ثامناً – يوفد المؤتمر لجنة خاصة للاتصال بوزراء المال والاقتصاد العرب خلال اجتماعهم الذي سيعقد في الخامس والعشرين من شهر ايار (مايو) ١٩٥٣ في بيروت لابلاغهم مقررات وتوصيات المؤتمر والسعي لديهم لتبنيها ويقوم مجلس الاتحاد بتعيين اعضاء هذه اللجنة والاشراف على مهمتها.

تاسعاً – يكلف المؤتمر المكتب الدائم بتوثيق اتصاله بالصحافة العربية والاجنبية ودور الاذاعة وتزويدها بالمعلومات المفصلة عن نشاط المؤتمر واهدافه. وان يراعي في الدورات القادمة للمؤتمر توجيه الدعوة الى ممثلي الصحافة في كل قطر عربي.

تقرير اللجنة الخامسة ، لجنة الشؤون المتفرعة عن قضية فلسطين

عقدت لجنة الشؤون المتفرعة عن قضية فلسطين اجتماعين بتاريخ الثامن والتاسع من ايار (مايو) ١٩٥٣ بحضور السادة :

الاردن ـ جورج خضر ، عبد المعطي الحرباوي .

العراق ـ ازهر عيسى الخلف ، الحاج رؤوف الشلاش.

سوريا ـ بدر الدين الشلاح ،حلمي البارودي ، عبد الهادي الماوديني ، زكي نظام الدين ، فؤاد الحباز ، منير الحافظ ، وحيد الاسود ، عبد اللطيف المشهور ، خليل الهبل .

لبنان ـ فوزي فتال ، ادمون مسعد ، علي الزعتري .

مصر ـ عبد المنعم عاشور ، قيصر بولس جاد الكريم .

المراقبون ـ عن الحكومة السورية : يحيي المالكي، مدير التشريع والقضايا في الجمارك .

عن المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل: حسين جابر .

عن الجامعة العربية ـ فؤاد قوسه .

وبعد ان انتخبت اللجنة السيد جورج اسعد خضر نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية العربية في القدس رئيساً والسيد ازهر عيسى الخلف عضو غرفة تجارة النجف مقرراً والسيد يحيى المالكي مستشاراً اتخذت بالاجماع التوصيات التالية :

اولا ـ تشديد الحصار الاقتصادي على اسرائيل :

لما كانت مقاطعة البلاد العربية لاسرائيل هي السلاح الوحيد المجدي الذي ترجو الشعوب العربية من ورائه احكام الحصار على اسرائيل والقضاء على اقتصادياتها ، وكانت الحكومة العربية قد باشرت عن طريق مكاتب مقاطعة اسرائيل باتخاذ خطوات حاسمة اثبتت جداءها وخلقت متاعب كبيرة لاسرائيل . ولذا استعراض المراحل التي قطعتها هذه الحكومات في تنفيذ مقررات المقاطعة التي تم اتخاذها في المؤتمرات العربية المتعاقبة والوقوف على بعض الثغرات المخلة بتضامن الدول العربية في هذا الصعيد فان لجنة الشؤون المتفرعة عن قضية فلسطين توصي بما يلي :

آ ـ تأييد ما اتخذته مؤتمرات مقاطعة اسرائيل التي عقدت تحت اشراف جامعة الدول العربية من مقررات بشأن احكام الحصار على اسرائيل وتتعلق :

١ ـ بتقييد الاستيراد والتصدير بنظام الرخص تثبتاً من سلامة العمليات التجارية وبعدها عن الشك في العلاقة باسرائيل .

ب ـ فرض الرقابة على وسائل النقل البرية والبحرية بما يضمن عدم استخدام هذه الوسائل

لصالح اسرائيل .

٣ ـ تخيير شركات النقل الدولية بحرية او جوية بين تسيير خطوطها الى المرافىء العربية وبين تسيير خطوطها الى المرافىء والموانىء الاسرائيلية ، لكي لا تمارس هذه الشركات نشاطاً مزدوجاً من شأنه تسهيل تسرب البضائع الاسرائيلية الى البلاد العربية وكما من شأنه تعزيز الموانىء والمرافىء الاسرائيلية .

٤ ـ الاستمرار بمصادرة البضائع الاسرائيلية المنشأ وتسهيل امر الوقوع عليها عن طريق تبادل اللوائح السوداء المدرجة فيها اسماء وعناوين ونوع انتاج الشركات والبيوتات الاسرائيلية .

٥ ـ الاستمرار في منع استيراد منتجات الشركات الاجنبية التي لها مصانع فرعية في اسرائيل سواء اكانت هذه المصانع للتجميع او الانتاج الكامل ولفت نظر المؤتمر الى تعاون بعض الدول في هذا الموضوع .

٦ ـ تخيير الشركات الاجنبية التي لها فروع قائمة في اراضي الدول العربية وفي اسرائيل بوقت واحد ان تختار بين اغلاق فروعها في البلاد العربية وبين اغلاق فرعها او فروعها في اسرائيل .

٧ ـ مراقبة المؤسسات المالية عن طريق الاعتمادات والحوالات ومختلف العمليات المالية للحيلولة دون تسرب الاموال من اسرائيل واليها .

٨ ـ سحب ترخيص جميع المصارف اليهودية والمصارف العاملة برأسمال يهودي او بادارة يهودية بصورة مباشرة او غير مباشرة وذلك باخضاعها لاجراءات خاصة حتى اذا ما اخلت بهذه الاجراءات كلا او بعض اعمد الى اغلاقها او شطب سجلها وايقاف او اعاقة منح رخص الاستيراد ورخص النقد النادر او رخص تأسيس البيوتات التجارية والمصرفية .

٩ ـ ابعاد اليهود عن المؤسسات المصرفية وشركات التأمين والمؤسسات الخاصة والعامة بصورة تدريجية وذلك باحلال المواطنين من غير اليهود محلهم وبالاكثار من بعثات الدول العربية الى الخارج للتخصص في الامور المصرفية والتجارية والصناعية .

١٠ ـ خلق جو عدم الاستقرار لليهود وذلك بتضمين كل تشريع تجاري او اقتصادي او مالي يصدر في اي بلد عربي احكاما خاصة باليهود .

١١ ـ اعادة النظر في اوضاع الشركات والمؤسسات المالية او الصناعية او التجارية القائمة حالياً في اراضي الدول العربية والتي يساهم فيها اليهود بصورة تحقق هيمنة اليهود على الاقتصاد العربي في ميادين التجارة والصناعة في كل بلد عربي .

١٢ ـ تهيئة الشعوب العربية للمساهمة بمقاطعة اسرائيل عن طريق ادخال ما يذكر بكارثة فلسطين ومراحلها في برامج التعليم لدى الدول العربية وبث روح المقاطعة والتضحية في سبيل المصلحة القومية العربية في الاوساط التجارية وكذلك عن طريق الاحاديث التوجيهية في اذاعات الدول العربية وصحفها المحلية .

١٣ ـ تشديد المراقبة على الحدود البرية

والجوية وذلك بانشاء مصالح خاصة لحفر السواحل ومراقبة الزوارق والسفن في حركاتها لمكافحة التهريب من اسرائيل واليها .

١٤ ـ مراقبة اليهود المقيمين في الدول العربية والذين يؤلفون خطراً اشد في الغالب من المقيمين في اسرائيل .

١٥ ـ تعزيز الاتصال وتبادل الوثائق والمعلومات بين بعثات الدول العربية في البلاد القريبة من اسرائيل لامداد الحكومات العربية والهيئات التجارية والغرف والمؤسسات العاملة لحساب المقاطعة بالعمليات التي يقوم بها اليهود في سبيل تموين اسرائيل او تصريف منتوجاتها على طريق هذه البلاد متخذينها واسطة غير مباشرة في هذا الموضوع .

١٦ ـ سن تشريع عقوبات موحد يتناول التعامل مع اسرائيل بصورة مباشرة او غير مباشرة باقصى العقوبات الرادعة مع الاسقاط من الجنسية .

ب ـ ١ ـ ان تتعاون الغرف التجارية والصناعية والزراعية والهيئات المحلية مع المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل على تبادل اسماء التجار المشتبه بتعاملهم مع اسرائيل ليوضعوا تحت المراقبة حتى اذا ما ثبتت علاقتهم باسرائيل شهروا بوضع اسمائهم في قوائم سوداء تعمم على كافة الغرف التجارية والصناعية والزراعية في البلاد العربية عن طريق المكتب الدائم .

٢ ـ تعزيز تأليف هيئات شعبية الى جانب الهيئات الحكومية ذات نشاط يتعدى النطاق المحلي لتعمل بمختلف الوسائل التي تؤمن اهداف المقاطعة .

٣ ـ لفت نظر المسؤولين في الدول العربية الى ان شركات البترول صاحبة الامتياز في بلادها اخذت تمون اسرائيل باستمرار بالبترول . والطلب الى هؤلاء المسؤولين انذار هذه الشركات للانقطاع عن ذلك .

٤ ـ تضمين الاتفاقات التجارية التي تعقد بين الدول العربية احكاما خاصة يفهم منها التزام هذه الدول بمقررات المقاطعة كالتزاماتها اي امر آخر في هذه الاتفاقات .

٥ ـ تضمين الاتفاقات الاقتصادية بين الدول العربية شرط الامة المفضلة لتعزيز الاقتصاد العربي عن طريق التبادل بمنتوجات البلاد العربية بالدرجة الاولى .

٦ ـ دعم مكاتب المقاطعة لاسرائيل سواء الاقليمية منها او المكتب الرئيسي وذلك بطلب تعزيز مؤازرتها وتوسيع اجهزتها الفنية والادارية كي تؤدي رسالتها على الوجه الاكمل .

ثانياً ـ تعويضات المانيا الغربية ،

ـ لما كانت هذه التعويضات تزيد في قوة اسرائيل العسكرية والاقتصادية وبالتالي في مقدرتها على العدوان على الدول العربية ولما كان موقف المانيا الغربية هذا يمس بالصداقة التقليدية بين المانيا والبلاد العربية فان اللجنة استعرضت موضوع هذه التعويضات وخرجت بالقرار التالي :

بما ان جامعة الدول العربية لاتزال تبحث هذا الموضوع من كافة نواحيه فاللجنة توصي بمقاطعة المانيا الغربية اقتصادياً في حال عدم

توصل الحكومات العربية ان تتفاوض مع المانيا الغربية وتصل الى نتيجة حاسمة في المفاوضات الجارية بهذا الشأن مع المانيا الغربية .

ثالثاً ـ قانون بيع الاملاك العربية في اسرائيل ،

لما كانت اسرائيل قد استهترت بجميع الحقوق الفردية التي يعترف بها القانون الدولي في الملكية الفردية لكل شخص برغم احوال الحرب فاستولت على املاك العرب ومنعتهم من ادارتها والانتفاع بها وكانت قد تمادت باستهتارها بحيث انها قد سنت قانوناً يجيز لها بيع هذه الاملاك .

فان لجنة الشؤون المتفرعة عن قضية فلسطين تتقدم بالتوصيات التالية :

١ ـ ان يسن تشريع بتقييد حق التصرف في املاك اليهود المنقولة وغير المنقولة في البلاد العربية خشية تهريبها وذلك توطئة للمعاملة بالمثل التي توصي لجنة المؤتمر بها وذلك بمصادرة اموال اليهود المقيمين في البلاد العربية واستثمار هذه الاموال المنقولة وغير المنقولة في سبيل مصلحة اللاجئين حتى تتم تصفية مشاكلهم وهي ان تعود اليهم حقوقهم وممتلكاتهم المسلوبة .

٢ ـ ان تعمل الحكومات العربية بجميع الوسائل للمحافظة على الحقوق الفردية للمالكين العرب في املاكهم بفلسطين وعلى احباط كل محاولة لانتهاك هذه الحقوق .

رابعاً ـ الاموال العربية المجمدة في البنوك الاسرائيلية .

ولما كانت بعض المصارف الاجنبية وفي مقدمتها بنك بار كليس والبنك العثماني قد اغلقت ابوابها قبل نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين بحيث تعذر على عملائها والمودعين بها الحصول على اموالهم ، وكان من الواجب القانوني لهذه البنوك ان تؤمن سهولة الاتصال بها لكل فرد من عملائها والمودعين بها في جميع الظروف كما فعل البنك العربي . وكان تعقيد هذه البنوك في عدم اعداد اي ترتيب لتسليم عملائها اموالهم بعد الانتداب واضحاً بل بالعكس تذرعت بقانون اسرائيلي لتمنع عنهم اموالهم .

فان لجنة الشؤون المتفرعة عن قضية فلسطين تقترح على المؤتمر ان يقر التوصيات التالية :

١ ـ تعتبر المصارف الاجنبية مسؤولة عن جميع الاموال العربية المجمدة فيها ويعتبر تصرفها بمنع تسليم هذه الاموال الى اصحابها تصرفاً غير قانوني .

٢ ـ يناشد المؤتمر الحكومات العربية ان تعمل كل ما في وسعها لتحرير هذه الاموال باجمعها دفعة واحدة ومن غير قيد او شرط .

القسم الخامس : المقررات الختامية

نص التوصيات والمقررات النهائية التي وافق عليها المؤتمر بالاجماع في جلسته الختامية العامة المنعقدة في العاشر من شهر ايار ١٩٥٣

عقد مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية دورته الثالثة من اليوم السابع حتى اليوم العاشر من شهر ايار (مايو) سنة ١٩٥٣ في دمشق برعاية دولة اللواء فوزي سلو رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء للجمهورية السورية .

وقد حضر هذه الدورة مندوبون عن غرف التجارة والصناعة والزراعة في المملكة الاردنية الهاشمية وسوريا والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب العربي ، ومندوبون مراقبون عن الامانة العامة للجامعة العربية والحكومات الاردنية والسعودية والسورية واللبنانية والمصرية واليمنية ومندوبون مراقبون عن اتحاد الصناعات المصرية وبنك القاهرة والبنك العربي وبنك الرافدين .

وقرر ما يلي :

اولا: غرف التجارة والصناعة والزراعة

آ ـ الدأب على نشر اهداف المؤتمر وغاياته بجميع الوسائل المتيسرة لها .

ب ـ اعتبار غرف مملكة ليبيا المتحدة عضواً في المؤتمر ، والاستمرار في دعوة غرف المغرب العربي للاشتراك في دورات المؤتمر القادمة .

ج ـ التأكيد على الغرف المبادرة لانشاء اتحادات محلية تجمع شملها ، ومواصلة الاتصال بحكوماتها وتوثيق روابط اتصالاتها بالمكتب الدائم ، وتزويده بجميع المعلومات والنشرات الخاصة بالتشاريع والتطورات الاقتصادية المحلية .

د ـ توصية الغرف بالاستمرار في الاشتراك في ميزانية المكتب الدائم على اساس النسب السابقة .

ثانياً ـ المكتب الدائم

آ ـ مواصلة الاتصال بالغرف المركزية للحصول منها على تقارير دورية عن النتائج التي تحققها في تنفيذ قرارات المؤتمر ، وتعميم نتائج اتصالاته مع الحكومات العربية ، ومجلس الجامعة العربية وسائر الهيئات التي لها علاقة بالمؤتمر ، وتنسيق تقارير الغرف وعرض النتيجة على المؤتمر في مستهل دورته الرابعة .

ب – الاهتمام بتعميم اهداف المؤتمر عن طريق الصحف ودور الاذاعات واصدار النشرات والبيانات الصحفية .

ج – الحصول من الغرف على التشاريع الاقتصادية والمالية ووضع خلاصات عنها حيثما امكن ذلك .

د – دراسة امكانية الاشراف على اصدار دليل تجاري للبلاد العربية متضمنا معلومات عن شؤونها الاقتصادية .

هـ – الاتصال بالغرف المركزية في جميع الشؤون الادارية والمالية العامة المتعلقة بالمكتب الدائم والمؤتمر وتعميم النشرات العامة على جميع الغرف .

و – عقد الدورة الرابعة للمؤتمر في مدينة بغداد في منتصف شهر آذار سنة ١٩٥٤ ، والتعاون مع مندوبي الغرف التجارية والزراعية العراقية في تنظيم الدورة ووضع جدول اعمالها وتوصية مدير المكتب بالتوجه الى بغداد قبل تاريخ انعقاد الدورة بمدة مناسبة .

ز – دعوة الاتحاد لتأليف وفد يقوم بالاتصال بوزراء المالية والاقتصاد في الجامعة العربية ، لتبني قرارات المؤتمر ورجاء تنفيذها ويطوف بين عواصم البلاد العربية مبينا اهداف المؤتمر وموضحاً الرغبة التي تخالج الشعوب العربية لتحقيق الوحدة الاقتصادية .

ثالثاً – الدعاية للاقتصاد العربي

آ – دعوة الحكومات العربية والغرف العربية للاشتراك في معرض دمشق الدولي لعام ١٩٥٤ ومناشدتها تسهيل اشتراك المنتجين فيه .

ب – دعوة الحكومات والغرف العربية للمساهمة في تنظيم معارض دائمة للمنتجات العربية في نيويورك والعواصم الكبرى الاخرى .

ج – دعوة الحكومات العربية والغرف العربية لتنظيم معارض دورية ودائمة في بلادها .

د – مناشدة الحكومات العربية تنسيق مجهوداتها في حقل السياحة ورجائها انشاء مكتب اقليمي يضم ادارات السياحة في كافة البلاد العربية ويقوم ببث الدعاية للسياحة في جميع البلاد العربية وتسهيل وصول السواح اليها .

رابعاً – الشؤون الاقتصادية العامة

قرر المؤتمر مناشدة الحكومات العربية بما يلي :

آ – الغاء سمة السفر للمواطنين العرب احكاماً للعلاقات بين البلاد العربية واستجابة لرغبات شعوبها .

ب – منح المواطنين العرب في كل دولة عربية معاملة مماثلة لمعاملة رعاياها فيما يتعلق بالاقامة والعمل والتملك وحرية نقل رؤوس الاموال بين البلاد العربية واستثمارها في المشاريع الانتاجية .

ج – منح الانتاج الزراعي والحيواني ذي المنشأ العربي اعفاء جمركياً مطلقاً ومعاملة انواع الانتاج الاخرى على اساس الاعفاء او التخفيض في الرسوم او الافضلية حسبما تقتضيه المصالح العربية بحيث تكون الرسوم الجمركية المستوفاة عن الانتاج العربي بصورة دائمة اقل من الرسوم المماثلة المستوفاة عن المنتجات الاجنبية ، وكذلك مناشدة الحكومات العربية تعديل الاتفاقيات التجارية التي تبودلت

بينها بقصد جعلها منسجمة مع نص هذا الرجاء.

د ـ مناشدة الحكومتين السورية واللبنانية الاسراع لتحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة بينهما واعتبار ذلك بادرة طيبة تمهد السبيل للوحدة المرتجاة بين البلاد العربية .

هـ ـ انشاء مصرف عربي للانماء الاقتصادي لتمويل المشاريع الاعمارية والتسليف الصناعي والزراعي .

و ـ مناشدة الحكومات العربية الاسراع بانشاء المجلس الاقتصادي المنصوص عليه في ميثاق الضمان الجماعي .

ز ـ مناشدة الحكومات العربية انشاء منظمة عربية مشتركة لمكافحة الجراد .

خامساً ـ شؤون المواصلات .

آ ـ مناشدة الحكومات السعودية والسورية والاردنية العمل على اعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي .

ب ـ مناشدة الحكومات العربية تحسين شبكات المواصلات وتخفيض اجور البريد والبرق وتنفيذ مقررات لجنة المواصلات لجامعة الدول العربية .

سادساً ـ الشؤون المالية.

آ ـ مطالبة المصارف المالية العربية التي تملك القدرة على توسيع نشاطها التوسع في انشاء فروع لها في البلاد العربية التي لم تنشيء فيها مثل هذه الفروع حتى الان .

ب ـ مناشدة الحكومات العربية وضع تشريع يشجع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية حيث لا يمس ذلك بمصلحة البلاد وكذلك وضع تشريع يجعل الوكالات الاجنبية قاصرة على المواطنين العرب .

سابعاً ـ تشديد الحصار على اسرائيل

آ ـ يدعو المؤتمر جميع الشعوب العربية للتمسك بمقاطعة الانتاج اليهودي وجميع المؤسسات التي تعاضده ويناشد الحكومات العربية فرض العقوبات القاسية على الاشخاص الذين يدانون بجريمة التعامل مع اسرائيل وتنفيذ القرارات الخاصة بالمقاطعة باخلاص ودقة ، وان تكون قرارات الحكومات العربية بصدد المقاطعة وما يتفرع عنها منسجمة وعامة التنفيذ في كل بلد عربي بالنسبة للشركات والدور التجارية والمالية والصناعية والنقل التي تتصل باسرائيل اصلا او فرعا .

ب ـ مناشدة الحكومات العربية مراقبة نشاط الاشخاص اليهود الذين لا يزالون يقيمون في البلاد العربية مراقبة شديدة .

ج ـ مناشدة الحكومات العربية الضغط على البنوك التي جمدت اموال الفلسطينيين اللاجئين ولا تزال تمتنع عن الافراج عنها اذعاناً منها لنفوذ اليهود ، للافراج عن الاموال المذكورة .

د ـ مناشدة الحكومات العربية الا تقبل في بلادها اي شخص يهودي تلفظه احدى البلاد العربية او تحرمه من جنسيتها .

هـ ـ مناشدة الحكومات العربية عدم منح اية جنسية لاي يهودي يقيم الى الان في اي بلد عربي ولم يسبق له الحصول على جنسية البلد الذي يقيم فيه .

***

هذا وان المؤتمر في ختام دورته الثالثة ليتقدم بعميق الشكر وبالغ التقدير لسوريا شعبا وحكومة لاحتفائها بالمؤتمر في دورته الحالية مسجلا بعظيم الاحترام والاكبار ما خصه به دولة اللواء فوزي سلو ، رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء للجمهورية السورية ، من عناية ورعاية ومعتز بالتشجيع الذي اسبغه عليه الزعيم اديب الشيشكلي نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، رئيس الاركان العامة، في خطابه القومي الجامع الرائع ، الذي اكد فيه تصميم الحكومة السورية على تأييد قرارات المؤتمر وتوصياته والسعي لتنفيذها .

وان المؤتمر ليذكر بكل فخر احد اركانه المؤسسين السيد محمد سعيد الزعيم وزير مالية سوريا الذي كان له فضل يذكر فيشكر في انجاح المؤتمر بمشاركته مشاركة فعلية في اعماله وفي نجاح رسالة المؤتمر . ويتوجه المؤتمر بالثناء لغرف التجارة والصناعة والزراعة في سوريا مقدراً جميل مساعيها وكريم وفادتها ، وما ابدته من جهد فياض في انجاح هذا المؤتمر المنعقد في دمشق الفيحاء . ويتوجه بالثناء ايضاً لموظفي وزارات الخارجية والمالية والاقتصاد الوطني في سوريا والصحف والاذاعة السورية ومراسلي وكالات الانباء لتعاونها مع المؤتمر وما قدمته من خدمات جليلة ، في المؤازرة وفي الدعوة لاهدافه والتنويه بأعماله . وينتهز المؤتمر فرصة انعقاده للاعراب عن وحدة شعور رجال الاقتصاد العربي نحو مصر الشقيقة في محادثاتها الخاصة بالجلاء عن وادي النيل معتبراً قضيتها قضية البلاد العربية جمعاء ، واثقا بانها ستفوز بتحقيق امانيها القومية ، ولا ينسى المؤتمر ايضاً ما يلقاه ابناء المغرب العربي من البطش في مكافحة الاستعمار ، والتخلص من نير المستعمرين الذين ينكرون على اخواننا حقهم في الاستقلال والحرية مؤيداً نضالهم وممجداً بطولتهم واستشهادهم وواثقاً من ان العاقبة ستكون لهم. ولا يسع المؤتمر وقد اختتم دورته الثالثة الا ان ينوه بالجهود القيمة والنشاط البين الذي ابداه المكتب الدائم في اعماله طيلة السنة الماضية ، مؤكداً انه سيواصل هذا النشاط في اداء رسالة المؤتمر وتعميم غايته .

ويقدم المؤتمر الشكر لجميع المؤسسات والهيئات التي اشتركت بالحفاوة بأعضائه، ويضرع الى المولى جل شأنه ان يجعل التوفيق حليف العرب في مساعيهم لاسعاد بلادهم ورفع شأنها واثقاً بان دوراته التالية ستشهد آماله متحققة بفضل عزيمة بناته ومؤيديه ، الذين اعتنقوا رسالته وحرصوا على ادائها في سبيل مجد العرب والله ولي التوفيق .

القسم السادس : الجلسة العامة الختامية

عقدت الجلسة الختامية للمؤتمر في صباح العاشر من شهر ايار (مايو) سنة ١٩٥٣ برئاسة السيد مسلم السيوفي رئيس المؤتمر وبحضور السيد محمد سعيد الزعيم وزير المالية السورية وحضرات الممثلين والمراقبين للحكومات العربية والجامعة العربية والهيئات ، ومندوبي غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية .

الرئيس – حضرات السادة ، ارجو ان تستمعوا الى مقررات اللجان التي صيغت في شكلها النهائي من قبل لجنة تنسيق وستتلى عليكم للمناقشة والموافقة .

مقرر اللجنة الاولى السيد محمد علي بدير – ان مقررات اللجان الخمس وضعت هذا اليوم وقرئت على لجنة التنسيق المؤلفة من رؤساء الوفود ورؤساء ومقرري اللجان . ولم يكن الوقت يسمح بطبعها وتوزيعها وقررت اللجنة قرائتها افراديا لاخذ الموافقة ثم تدعى اللجنة بعد ذلك لوضعها وتنسيقها لمؤتمركم العام .

– (ثم تلى السيد محمد علي بدير تقرير لجنته)

السيد علي الدجاني – اطلب ان يسجل في صلب القرار تعهد حضرة الزعيم اديب الشيشكلي بتأييد قرارات المؤتمر وشكر الحكومة السورية على ارسال مندوبين مراقبين للاشتراك باللجان .

السيد بدير – الشكر للواء والزعيم ارسل ، اما ما قامت به الحكومة السورية فهو واجب ونرجو ان تقوم كل حكومة عربية بمثل ما قامت به الحكومة السورية من مؤازرة وتعاون وتأييد .

السيد محمد جعفر الشبيبي – ارجو الابراق الى ملوك ورؤساء الدول العربية للاهتمام باعمال المؤتمر . لقد قدم اقتراح بهذا الامر في بداية المؤتمر وارجو النظر به الآن .

السيد بدير – سيوضع في تقرير اللجنة ما يفيد بالابراق الى الرؤساء .

السيد علي الدجاني – كان هناك اقتراح بالابراق الى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد للمطالبة بتأليف مجلس الاقتصاد .

السيد بشير رمضان – قرارات اللجنة الرابعة تتضمن ذلك .

السيد علي شكري خميس – اؤيد اقتراح الاستاذ الدجاني بان يذكر تفصيليا تصريح الزعيم الشيشكلي لانه في الواقع مما نعتز به ونرجو ان يسجل حتى تتطلع عليه البلاد الاخرى .

السيد برهان دجاني – كان في جدول اعمال اللجنة الاولى بند يتعلق بالاشتراك بغرفة التجارة الدولية فما هو رأي اللجنة بهذه المسألة .

السيد بدير – هناك غرفة دولية جرى اتصال بينها وبين المكتب الدائم لاشتراك اتحاد الغرف بهذه الغرفة ثم فهم ان قانون الغرفة الدولية يبيح تمثيل كل دولة وليس كل اقليم . ومصر من الاقطار المشتركة ولكل غرفة تجارة عربية الحق بالاشتراك . وقد اجتمعت اللجنة بمندوب عن الغرفة الدولية وطلبت منه ان يكتب لغرفته بعدم اشتراك اسرائيل فاذا تم ذلك فان البلاد العربية ستشترك افراديا واجماعيا . والموقف معلق على الجواب .

الدكتور الهنيدي – هل وافقت اللجنة على الميزانية؟

السيد بدير – بحثت اللجنة بالميزانية ولم يمكن بحثها بالتفصيل ، فتقرر اعادتها الى المكتب الدائم بشكل يسمح بمقارنتها واقرارها وطلبت من الغرف العربية الدفع بنفس نسب السنة الماضية .

السيد نجيب المنلا – هذه هي الدورة الثالثة لمؤتمرنا وفي لجنة الانماء علمنا انه لم يتنفذ من

قراراتنا سوى تأسيس المكتب الدائم . لماذا حصل ذلك؟ اقترح ان يقوم المكتب الدائم بجولة عقب كل دورة للتباحث بمقرراتنا وان يتعاون مع الحكومات التى ايدتنا .

السيد على الدجانى ـ اقترح زيادة عدد الجلسات العامة في الدورات القادمة .

السيد محمد بدرا ـ ارجو ارسال برقيتين واحدة لباى تونس وسلطان مراكش لاعلامهما بدخول تونس ومراكش بالمؤتمر واهتمام المؤتمر باقتصاد المغرب العربى .

السيد بدير ـ موافقة بالاجماع .

الرئيس ـ لقد جرت الموافقة على تقرير اللجنة الاولى والتعديلات المقترحة في هذه المناقشة والان نطلب من مقرر اللجنة الثانية أن يدلى بتقرير لجنته .

السيد على الدجانى ـ يتلو تقرير اللجنة الثانية .

الرئيس ـ الباب مفتوح للمناقشة .

الدكتور الهنيدى ـ موضوع بنك الانماء ابدى كفكرة دون ذكر اى شيء يتعلق بعائدات النفط مع أن هذه العائدات تعتبر مصدر ثروة لجميع البلاد العربية . اعتقد انه لا حرج على المؤتمر بتبنى هذه الفكرة والدعوة لها رغم جميع الاعتبارات .

السيد على الدجانى ـ هذا الموضوع يقسم الى شقين الاول فكرة انشاء المصرف ، والثانى رؤوس الاموال فيجب ان توجد الفكرة ثم بعد ذلك يمهد لها . ورؤوس الاموال ستأتى من جميع البلاد العربية وسيان في ذلك عائدات البترول او سواها .

الرئيس ـ جرت الموافقة على تقرير اللجنة الثانية والان ادعو مقرر اللجنة الثالثة لتلاوة تقرير لجنته .

السيد جودت شعشاعة ـ يتلو قرارات اللجنة الثالثة .

الرئيس ـ جرت الموافقة على تقرير اللجنة الثالثة والان ادعو مقرر اللجنة الرابعة لتلاوة تقرير لجنته .

السيد مالك شهاب مقرر اللجنة الرابعة يتلو تقرير اللجنة .

الرئيس ـ جرت الموافقة وادعو مقرر اللجنة الخامسة .

السيد ازهر الخلف ـ مقرر اللجنة الخامسة يتلو تقرير اللجنة .

السيد توفيق هارون ـ في هذا التقرير انطلب بان يشهر باسماء المتعاملين مع اسرائيل ، انى اعتقد ان هذا لا يكفى بل اقترح مصادرة املاكهم ومحاكمتهم وشطب اسمائهم من السجل التجارى

السيد خميس ـ ان بعض الدول العربية تقبل اليهود الذين تلفظهم بلاد عربية اخرى . وهذه مسألة خطرة يجب ان تؤخذ بالاعتبار ويجب ان يكتب بها بشدة . وقد سبق لمجلس الاتحاد ان اتخذ قرارا بهذا الشأن وارسل ذلك الى الحكومات العربية واخصها مصر ولبنان اذ بعض اليهود الذين تركوا العراق وسوريا ذهبوا الى لبنان ومصر .

وهناك دول عربية تعطى جنسيتها لليهود ولاهمية الموضوع اقترح ان يؤلف وفد من حضرات اعضاء المؤتمر ليتقدموا اولا للسفير المصرى في سوريا بما يتخذه في هذا الشأن ولرجائه ان يعمل جاهدا لدى الحكومة المصرية الى ان تصلها قراراتنا ويذهب الوفد الى لبنان لمقابلة رئيس الحكومة اللبنانية لبحث القضية معه ايضا .

الرئيس ـ مقترحات السيد خميس مقبولة .

السيد مصطفى عبد الفتاح ـ ان مصر تزج اى رجل بالسجن لمجرد الشبهة بالتعامل مع اسرائيل .

السيد بدير ـ لقد جاء اقتراح بتقييد معاملات الاستيراد والتصدير برخص لمنع التهريب . ولكن هذه القيود جديدة للتجارة نحن في غنى عنها . والرخص لا تفيد في منع التهريب . المعاملات الجمركية كافية للتحقيق ولا حاجة للرخص . اطلب تخفيف القيود لا زيادتها . واليهود فى مصر مكبلون وهناك عقوبات شديدة . ولكن هناك شركات تجارية يهودية تتعامل وتأخذ كافة التسهيلات بل اكثر من غيرها . واننى الفت

النظر الى ضرورة مراقبتها • اليهودى يهودى ابنما كان • ونحن نرجو الانتباه الى ذلك •

السيد شعشاعة – اقترح اعادة صياغة الفقرة الخاصة بموضوع التعويضات الالمانية لاسرائيل وجعلها منطبقة على الواقع وقابلة للتنفيذ بالاستناد الى قرار مجلس الاتحاد في هذا الامر •

الرئيس – ستدرج كافة الاقتراحات المبينة بهذه الجلسة في القرارات النهائية •

كلمة وزير المالية السورية

«سيدى الرئيس ، حضرات الزملاء ،

لى كلمتان – الاولى مستلهمة من شعورى وفؤادى والثانية استوحيها من روحكم الطيبة •

اما الاولى فهى تنصب حول ما ورد في اقوال بعض الخطباء نحو سوريا • ان سوريا لم تقم الا بقسط ضئيل من واجبها • فان من اولى رسالتها القومية ان يتماسك العرب في مختلف ميادين الحياة لا لمصلحة قطر وانما لمصلحة الجميع • فان عنيت بامر هذا المؤتمر او تبنت جزءا من توصياته فانها تعمل في ميدان واجبها• وكان بود كل سورى ان لا يغيب عنا وجه اخواننا مندوبى المملكة السعودية وممثلو غرفها اذ كانوا عونا لنا في مؤتمرى الاسكندرية وبيروت ، ونرجو ان لا يغيبوا عن مؤتمرنا القادم • وقد حرصت الغرف السورية على تمثيل سائر الجزيرة العربية بالمؤتمر فابرقت الى امارة الكويت والى بعض الشخصيات فيها ولكن يظهر ان هناك مشاغل دعت الى عدم تلبية الرجاء • ونرجو ايضا حضور ممثلى الكويت الى مؤتمرنا القادم • فانى وزملائى نعتقد ان المؤتمر وسيلة للتعارف ، وان حظى المؤتمر بممثلى ليبيا والمغرب العربى ، فانى ارجو ان تكون البرقية المقترحة الى باى تونس وسلطان مراكش متضمنة الامنية في وصول البلدين الى امانيهما الوطنية كاملة في اقرب وقت •

وارجو ان يعرب المؤتمر في قراره عن وحدة شعور رجال الاقتصاد العربى نحو وادى النيل فى محادثاته مع بريطانيا حول الجلاء • فنحن نعتبر كما قال وزير خارجيتنا بالامس ، ان قضية مصر هي قضية كل عربى •

اما الامر الاخر الذى استمده من شعوركم الطيب فاود مناقشته بكل حرية • سوف نطلع من المؤتمر ببيان شامل جامع ولكن كنت اود ان نسائل انفسنا عما نفذ من قرارات المؤتمرين السابقين لنرى التجاوب مع اصداء المؤتمر • وقبل ان اطالب الحكومات بأن تأخذ بهذه التوصيات ، اطالب انفسنا بذلك اذ ان من واجب الغرف العمل لتنفيذ قرارات المؤتمر • ان الغرف كانت مقصرة في واجباتها وأود أن تأخذ عهدا على ان تقوم كل غرفة بواجبها في ميدانها الداخلى والخارجى فى الاتصال مع حكوماتها وغرفها والمكتب الدائم وسائر الغرف والمؤسسات الاقتصادية ، وان تكون دوما على اتصال مع الجامعة • وانى لاسأل نفسى عما فعله كل منا بهذا السبيل • علينا اولا واجباتنا الداخلية ثم نتعداها الى الحقل الخارجى • لقد تمنينا كثيرا ولكن معظم تمنياتنا بقى حبرا على ورق ولكن هذا لن يدخل الاسى الى قلوبنا بل ان هذا المؤتمر يعطى مثلا طيبا في تقدم الفكرة والهدف فهذا العدد الوفير من رجال المال والاعمال يعطى اكبر دليل على اننا نتحسس بشعور مشترك ونسعى اليه رغم معاكسة الاقدار بعض الاحيان • لقد قررنا ان يذهب وفد عن مجلس الاتحاد لزيارة الاقطار العربية ولم يتم تنفيذ ذلك ، ولكنى ارجو ان نقوم به ، فانى اعتقد ان العمل الشخصى يسهل على الحكومات العربية تنفيذ التوصيات والقرارات •

نحن رجال المال والاعمال والصناعة والزراعة كثيرا ما نجهل مطالب الافراد الاخرين • فكيف بالحكومات ؟ لقد كان من اولى اهداف المؤتمر اصدار نشرة اقتصادية عامة فهل نفذها ؟ اننا باشد الحاجة الى مثل هذه النشرة • بحاجة الى معرفة كل صغيرة وكبيرة عن اقتصاد البلاد الاخرى • اننى اشكر الظروف التى اتاحت لنا معرفة شيء عن ظروف ليبيا وكذلك فان ما ذكره الاستاذ محمد بدرا اوضح لنا شؤون تونس الاقتصادية • ارجو منكم جميعا ان نتكاتف لاصدار هذه النشرة الموحدة التى

تكون شاملة لجميع المواضيع الاقتصادية العربية لنكون على بينة من كل ما يقع في البلاد العربية من تطورات اقتصادية ·

ان مقاطعة اسرائيل لا شك انها الهدف الاساسي الذي ينشده كل عربي واني احمد للحكومات والجامعة والهيئات سعيها المتواصل لاحكامها ، فهي اقوى سلاح شهره العرب في وجه الصهيونية فيجب المضي فيه للقضاء على مطامعها الا ان الامر الذي اود ان اقوله هو ضرورة تنسيق العمل في هذه المقاطعة · هناك شركات طردت من بلد وما تزال متمتعة بحقوقها في بلد اخر فيجب التنسيق ·

وقد اتى مقررو اللجان على ذكر الرسوم الجمركية والاعفاءات وازالة الحواجز وهذه امنية كل عربي · ولكن اذا اردت ان تطاع فسل ما يستطاع · علينا ان نهيىء حكوماتنا للعمل التدريجي · ان الافضلية في الرسوم التي حرمت منها بعض الاتفاقيات يجب ان تكون في اول مطالبنا ، فيجب ان لا تكون الرسوم الجمركية المفروضة على اليابان مساوية لما يفرض على ما سيستورد من البلاد العربية · فالاتفاقات بين البلاد العربية يجب ان تجعل التفضيل أمرا واقعا · الاتفاقيتان بين لبنان وسوريا والاردن وسوريا قد نصتا على هذه الافضلية وهذه خطوة حميدة نأمل ان نتوسع بها في المستقبل ونطالب بان تكون كل الاتفاقيات قائمة على اساس التفضيل بالرسوم الجمركية·

لا اود الاطالة ففيما جاء في تقارير المقررين الشيء الوفير من امانى كل منا ولكن ارجو ان يعمد الى اختصار التمنيات والتوصيات فلا نكرر ما سبق ان قلناه بل ان نأتي على الجوهر وما يمكن تنفيذه حالا فنحن احيانا نحكم العواطف بطلباتنا · فلنطلب قليلا ونعمل له · اما اذا تعددت المطالب فالرأى انها لا يقرأها والحكومات لا تعنى بها كثيرا · فارجو عند التنسيق ان يعمد الى الاقتصار ما امكن وتسجيل الاشياء التي يمكن للحكومات العربية تطبيقها · ان التنفيذ يعتمد على الجهد المبذول من الغرف ومجلس الاتحاد والمكتب الدائم · يجب ان نطالب واليوم غير الامس، والحكومات العربية تتحسس شعوركم وتود من الشعوب ان تلجىء حكوماتها لتحقيق الاهداف التي نطالب بها ·

ان المصارف التي جمدت اموال العرب بفلسطين لها فروع بالبلاد العربية فلو كانت لنا الارادة لعمدنا الى مقاطعة هذه الفروع · لقد اتينا على ذكر المانيا واسرائيل ولكن لم نذكر شيئا واحدا هو قوة الارادة وتحكيم العقل لا العاطفة · نحن نود ان نعمل مخلصين مجردين عن كل هوى غير هوى المصلحة العامة وان العبرة وآلام الماضي دروس تلهمنا التضحية ليكون مستقبلنا خيرا من ماضينا ·

واتوجه بالشكر الصميمي الى المقررين واعضاء اللجان وبشكر خاص لغرفة تجارة دمشق وغرفها الصناعية والزراعية وسائر الغرف السورية واشكر السادة موظفي وزارة الاقتصاد وغيرها على ما بذلوه من جهد في معاونة المؤتمر وارجو لنا في مؤتمرنا القادم ظرفا اسعد · واني اذ اعرب عن الاغتباط بهذه الزيارة ارجو ان لا يعتبر اليوم آخر ايام المؤتمر بل تحظى حمص وحماه وحلب بزيارة اعضائه وسورية ترجو لكم مقاما اطول وصفاء بالاقامة · وان الحكومة السورية والشعب السوري يرحبان اجمل ترحيب بهذه الفرصة التي اتاحها لنا المؤتمر لتعرب دمشق خاصة وسورية عامة عما نشعر به من محبة واخلاص نحو رجال العروبة وخاصة رجال الاقتصاد ··

ثم تلى اقتراح من حضرة المندوب المراقب لليمن بانشاء شركات عربية تساهم في تقدم اليمن الاقتصادي وذلك لما يبديه جلالة ملك اليمن من رغبة في التعاون مع البلاد العربية في هذا الحقل ·

السيد شعشاعة ـ سمعت اقتراح حضرة السيد بيهم وهو وارد بصفة شخصية· والمؤتمر لا يريد التدخل بشؤون دولة اخرى وأخشى ان يعتبر تدخلا فيما لا يعنينا ·

السيد محمد جميل بيهم ـ الاستفادة من كنوز

الجزيرة يكون بعمل يصدر منا ولا يأتي عفوا . بلاد اليمن جزء من الجزيرة العربية وفيها بترول وذهب ومعادن كثيرة والحكومة تريد استخراج الكنوز من اراضيها ولكنها كانت تتردد نظرا للمطامع الاجنبية ، وهي تتمنى لو أن البلاد العربية تتقدم بشركات تساعدها وهي تساهم معها حتى ماليا . فاني تقدمت بهذا الامر نظرا لمعلوماتي السابقة بالموضوع .

* * *

ثم نهض رئيس المؤتمر السيد مسلم السيوفي والقى الكلمة الختامية التالية :

سادتي واخواني ،

ان اجتماع المؤتمر العربي للغرف التجارية والصناعية والزراعية لدورته الثالثة في العاصمة السورية من الامور الهامة العظيمة لما يرجى له من التوفيق والنجاح بعد التأييد والوعد الاكيد من زعيمنا المحبوب الذي اوضح بصفة قاطعة ما سمعتموه منه من اهتمامه العظيم بشؤون المؤتمر ومقرراته المستوحاة من صميم مصلحة البلاد العربية . ان ما بحثه اعضاء لجان المؤتمر من مقترحات وانتهوا اليه من توصيات اقرتها الهيئة العامة الكريمة في هذا الاجتماع التاريخي سيكون له الاثر البليغ النافع ان شاء الله .

سادتي ،

ان المؤتمرات الثلاثة التي عقدناها في الاسكندرية وبيروت ودمشق وما سيعقد فيما بعد لا تعطي ثمرتها المطلوبة اذا لم تكن المصلحة العامة رائدها والتأييد عمادها من المسؤولين في جميع البلاد العربية وعلينا نحن ان نطالب بتنفيذ هذه التوصيات بالحاح رجالنا المسؤولين كل في دائرة عمله . واني لاتقدم بالشكر الجزيل لوزيرنا السيد محمد سعيد الزعيم الذي اولى اهتمامه وعنايته لانجاح هذا المؤتمر ولجميع الاعضاء الكرام الذين اشتركوا في لجانه وساهموا في اعماله وللغائبين الذين تعذر عليهم الحضور لمشاركتنا في ما قمنا به ولجميع من آزره وايده وأشترك في اعماله . والسلام عليكم ورحمة الله .

القسم السابع : تقرير المكتب الدائم

فيما يلي نص التقرير السنوي المقدم من المكتب الدائم عن اعماله :

يتقدم المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية بالتقرير السنوي الاول عن اعماله واعمال مجلس الاتحاد للفترة الواقعة بين ٢١- ١٢ - ١٩٥١ و ٣٠ - ٤-١٩٥٣ اي منذ انتهاء الدورة الثانية المنعقدة في بيروت حتى التئام هذه الدورة ، وذلك تنفيذاً للمادة الخامسة (فقرة د) من دستور الاتحاد التي نصت على ان يعد المكتب الدائم تقريراً سنوياً يقدمه الى المؤتمر ويكون شاملا لاعمال المجلس والمكتب الدائم لتلك السنة، ويضمنه مايراه من الاقتراحات المتعلقة باعمال الاتحاد. وبناء على ذلك فان المكتب الدائم يتقدم لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بالتقرير التالي :

لقد حددت صلاحيات المكتب الدائم بالمادة الخامسة من الدستور العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية التي فوضت اليه ، عدا المسؤوليات الادارية ، ان يقوم بما يكلفه به المؤتمر السنوي او مجلس الاتحاد ويشرف بشكل عام على تنفيذ مقررات كل منهما .

وفي سبيل ذلك قام المكتب الدائم بخمسة انواع من الاعمال :

١ - السعي لدى الحكومات العربية والجامعة العربية لتطبيق قرارات المؤتمر ولايجاد الوسائل الرسمية الضرورية لانماء التعاون بين الاقطار العربية بما يؤمن مصلحتها جميعاً .

٢ - القيام بالدراسات حول المشاكل الاساسية للتعاون العربي في الحقل الاقتصادي واقتراح الوسائل الكفيلة بهذا التعاون .

٣ - جمع المعلومات الاحصائية والعامة عن اقتصاديات البلاد العربية ونشر الدراسات والمعلومات عما يهم الاقتصاد العربي .

٤ - تنظيم التعاون بين المؤسسات الاقتصادية العربية لتوثيق الروابط الاقتصادية بين سائر البلدان العربية بما يؤمن مصلحتها جميعاً .

٥- العمل على كل ما من شأنه خدمة الاقتصاد العربي .

وفيما يلي عرض لما قام به المكتب الدائم في هذه الحقول :

الاتصالات بالحكومات العربية

١) - قام المكتب الدائم بمجرد انتهاء الدورة الثانية لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بابلاغ الحكومات العربية ما اتخذ في تلك الدورة من قرارات وتوصيات ، وذلك برسالة مؤرخة في ٢٩ - ١٢ - ١٩٥١ وجهت الى رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية في جميع الاقطار العربية .

وفي ٦-٣-١٩٥٢ ارسل المكتب الدائم الى سائر المراجع المتقدمة نسخاً من كامل محاضر جلسات المؤتمر .

وابلغت القرارات ايضاً الى حضرة الامين العام لجامعة الدول العربية وابلغ حضرته رجاء المؤتمر بعرض هذه القرارات على مجلس الجامعة . وارسلت الى الادارة الاقتصادية للجامعة العربية نسخ من محاضر جلسات المؤتمر مع رجاء توزيعها على اعضاء الوفود العربية الى مجلس الجامعة لبحثها ، وقد وافق حضرة الامين العام على ذلك، ووزعت

على هذه الوفود في الدورة المنعقدة في شهر سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٥٢ .

وقد اظهرت الحكومات العربية المختلفة اهتماماً يذكر بهذه القرارات ، فتلقى المكتب الدائم في ١٦ - ٢ - ١٩٥٢ رسالة من المفوضية المصرية في بيروت جاء فيها « ان وزارة الخارجية المصرية تبدي اهتماماً بالغاً بالقرارات التي اتخذها مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية الذي عقد اخيراً في بيروت » وطلبت عشر نسخ اضافية من قرارات المؤتمر . وفي ٢٣ - ٥-٩٥٢ تلقى المكتب الدائم رسالة من المفوضية المصرية في بيروت تحوي مطالعة وزارة الزراعة المصرية بقرارات المؤتمر . واهم ما في هذه المطالعة بالنسبة للقرار المطالب بالكشف على الفواكه قبل تصديرها « ان هناك اتفاقية دولية خاصة باجراءات الحجر الزراعي وتقضي هذه الاتفاقية بعدم التمييز بين البلاد الموقعة للاتفاقية، فما يتبع مع احدى الدول يبيح مطالبة الدول الاخرى باتباعه » . وفي موضوع تبادل الملحقين الزراعيين قالت وزارة الزراعة « نرحب بذلك بقدر ما تسمح به ميزانية الدول ». وذكرت حول القرارات الزراعية للمؤتمر انها « من اهداف الحكومة المصرية وهي تحقق الخطوات التي اشير اليها في ابعد مدى » وفي موضوع مطالبة المؤتمر باعفاء الحاصلات الزراعية العربية من الرسوم الجمركية ذكرت وزارة الزراعة المصرية انه « لا اعتراض لها على ذلك من الناحية الزراعية » .

وفي ١٣ - ٨ - ١٩٥٢ تلقى المكتب الدائم كتاباً آخر من المفوضية المصرية ببيروت يتضمن مطالعات وزارة الداخلية المصرية حول قرارات المؤتمر - وقد جاء في مطالعات وزارة الداخلية بشأن تسهيل السفر لرجال الاعمال « ان المادة ٢٥ تن اللائحة الموقتة لجوازات السفر والتأشيرات منص انه على القنصليات الملكية المصرية بها ان تمنح تأشيرات الدخول لرجال الاعمال وكبار موظفي الشركات الفنيين والذين لهم في بلادهم مصالح مستقرة ويرغبون الحضور الى مصر لاعمال موقتة» وترى وزارة الداخلية المصرية ان هذا النص فيه الكفاية ويتفق مع توصيات مؤتمر الغرف العربية « ولا شك ان القنصليات الملكية المصرية بالخارج تقدر الشهادات التي تصدرها الغرف التجارية وتعتمدها ».

وفي موضوع التشديد في تطبيق قوانين المخدرات ، فقد ذكرت وزارة الداخلية انها في سبيل استصدار قانون جديد بزيادة العقوبات على المتعاطين والمتجرين والجالبين للمخدرات . « وستعمل الوزارة على ان تكون قوانين المخدرات موحدة بجميع الدول الاعضاء بالجامعة العربية ، ومع كل فاننا نؤيد عقوبة الاعدام اذا ما وافقت الحكومات العربية الاخرى ».

كذلك فان الحكومة العراقية ألفت لجنة من الوزارات ذات الاختصاص ومن ممثلي الغرف العراقية لبحث قرارات المؤتمر واقرتها من حيث المبدأ ، وهي تعمل بالتدريج على انتهاج سياسة مماثلة لهذه القرارات .

واظهرت الحكومة الاردنية ايضاً اهتماماً مماثلا كان من مظاهره توزيع هذه القرارات على الوزارات المختصة لتدارسها والعمل على تحقيقها .

وقد تلقى المكتب الدائم بتاريخ ١٣٧١/٧/٤ (ابريل ١٩٥٢) من معالي وزير المالية للمملكة العربية السعودية « ان الحكومة السعودية لا تألو جهداً لعمل كل ما من شأنه ان يؤيد الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية الشقيقة ».

كذلك فان الادارة الاقتصادية للجامعة العربية ارسلت في ابريل سنة ١٩٥٢ مذكرة الى حضرة الامين العام للجامعة جاء فيها انها « اولت اهتمامها بما اسفرت عليه الدورة الثانية لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية من توصيات وقرارات وطلبت في تقريرها المقدم لمجلس الجامعة الذي تضمنه تقرير الامانة العامة في المدة بين الدورتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة (ص ١٥ – ١٧) ان تنال هذه القرارات والتوصيات اهتمام الحكومات العربية وتأييدها ليتم التعاون بين مختلف الهيئات الرسمية والشعبية، في ميادين الاقتصاد العربي ، ورفعت بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٥٢ صورة من تقريرها الشامل عن هذه الدورة متضمناً قرارات وتوصيات المؤتمر المذكور .

٢) – وقد رأى المكتب الدائم ان من العوائق الاساسية التي تمنع تقدم البحث في موضوع العلاقات الاقتصادية العربية عدم وجود جهاز مسؤول مشترك لبحث هذه العلاقات . فاللجنة الاقتصادية والمالية للجامعة العربية لم تجتمع مرة واحدة في الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٥ ونهاية عام ١٩٥٢ ، بالرغم من كثرة ما عرض على الجامعة في هذه الفترة من المشاريع الرامية الى انماء التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية ومنها مشروعا دولتي السيدين خالد العظم وتوفيق السويدى للتنظيم النقدي ومشروع السيد كمال جنبلاط لتسهيل التجارة ، ومشروع لجنة الخبراء برئاسة السيد توفيق السويدي لتسهيل التجارة ايضاً .

وقد راى المكتب الدائم ان يطالب بسرعة العمل على انشاء المجلس الاقتصادي العربي المنصوص عليه في المادة الثامنة من ميثاق الضمان الجماعي الذي سيكون بوسعه ايجاد الوسائل العملية لتحقيق التعاون الاقتصادي المنصوص عنه في ميثاق الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي الذي تطالب به الهيئات الاقتصادية العربية الممثلة في مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية . وقد وجه كتابا بهذا المعنى الى الحكومات العربية مؤرخا في ٢٨-٢-١٩٥٢ .

وفي ٦-٣-١٩٥٢ حولت المفوضية العراقية في بيروت الى المكتب الدائم رسالة من معالي وزير الخارجية العراقية جاء فيها ان العراق « سوف لا يألو جهداً في تحقيق رغبة المؤتمر عند ابرام المعاهدة المذكورة ».

٣)- ولم يكتف المكتب الدائم بما تقدم، بل انه ارسل بتاريخ ١٢-٣-١٩٥٢ مذكرة مطولة الى الحكومات العربية والجامعة العربية بمناسبة انعقاد مجلس الجامعة اشار فيها الى ان اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية لم تضع حتى الان اي مشروع « لوضع قواعد التعاون ومداه » خلافا المادة الرابعة من ميثاق الجامعة وانها لم تجتمع خلال السنوات السبع الماضية ، وان المجلس الاقتصادي المنصوص عنه في المادة الثامنة من ميثاق الضمان الجماعي لم يتألف بعد . وجاء في المذكرة « ان الرأي السائد في مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة هو ان الناحية الاقتصادية لم تنل ما تستحقه من عناية مجلس الجامعة، وان الوقت قد حان لطرحها على بساط البحث الجدي والخروج بقرارات عملية بشأنها ... فما لم تزل هذه الحواجز يبقى الحديث عن التعاون الاقتصادي كلاما لا طائل تحته . وكيف يمكن للدول العربية ان تتقارب حقا ، وان تتحد حقا ، اذا لم يقو ارتباطها القومي بارتباط المصالح المادية المحسوسة » . ثم ذكرت المذكرة فوائد التعاون الاقتصادية وانتهت باقتراح دعوة الحكومات العربية الى عقد اجتماع يشترك فيه الوزراء المختصون بالشؤون

الاقتصادية فيها جميعا ، ويشترك فيه بصفة استشارية ممثلو غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، لوضع مشاريع للتعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والمالية . وتحال هذه المشاريع على الحكومات العربية لاقرارها . وتدعى الحكومات العربية الى انشاء المجلس الاقتصادي المنصوص عنه بالمادة الثامنة من ميثاق الضمان الجماعي بمجرد ابرام الميثاق ، لتأمين جهاز دائم للاشراف المستمر على التعاون الاقتصادي العربي ». وقد رأى المكتب الدائم طرح هذا الاقتراح لما كان يبدو حينذاك من صعوبات قد توجب بعض التأخير في تنفيذ ميثاق الضمان الجماعي وانشاء الاجهزة المتممة له .

وقد لاقت هذه المذكرة اهتماماً خاصاً في الاوساط العربية . فاحالها حضرة الامين العام للجامعة العربية مع قرارات الدورة الاولى والثانية للمؤتمر الى الادارة الاقتصادية للجامعة العربية لتقديم المقترحات اللازمة بصفة عاجلة . وقد رفعت الادارة الاقتصادية لحضرة الامين العام مطالعتها حولها في ابريل سنة ١٩٥٢ . وقد جاء في هذه المطالعة ان التعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية كما اشارت اليه المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية لم يتحقق لان الوسائل التي اتبعت في وضع قواعد التعاون وصياغة مداه لم تنل الموافقة الاجماعية من الدول العربية ، فاخذت المشاريع المعدة للدرس تتعثر في الدوائر الحكومية ولم تلق الاهتمام الكافي ... وان اللجنة المذكورة « الاقتصادية » لم يلتئم شملها غير مرة واحدة بسبب ان اعضاء هذه اللجنة لم يكن لديهم الوقت الكافي لابتداع المشاريع ودرسها بالتفصيل لتحقيق التعاون بين دول الجامعة في مختلف النواحي الاقتصادية . ثم تقدمت الادارة الاقتصادية بالاقتراح الآتي : « يشكل مجلس اقتصادي عربي دائم تمثل فيه الدول اعضاء الجامعة بخبرائها المختصين بالشؤون الاقتصادية ويجتمع دورياً مرتين في السنة قبل انعقاد كل دورة من دورات مجلس الجامعة لبحث كافة الشؤون الاقتصادية للبلاد العربية ووضع الخطط اللازمة لتنسيق الجهود والتعاون في النواحي الاقتصادية وصياغة قواعد التعاون في شكل مشروعات لاتفاقات تعرض على مجلس الجامعة لاقرارها ، وللمجلس الاقتصادي الدائم ان يستعين في ابحاثه واعمال لجانه بالادارة الاقتصادية في الجامعة العربية وتحدد المواضيع محل البحث . ومما لا شك فيه ان انشاء مجلس اقتصادي دائم سيكون من شأنه تحقيق التقارب الاقتصادي وتوطيد التعاون بصورة عملية مستمرة .

وبذلك تكون الادارة الاقتصادية للجامعة العربية متفقة بالرأي مع المكتب الدائم على ان عدم وجود جهاز لبحث وسائل التعاون الاقتصادي هو العقبة الاولى التي يجب تذليلها .

ويسر المكتب الدائم هنا ان ينوه بالتعاون الوثيق الذي كان طيلة الوقت سائداً بين الادارة الاقتصادية والمكتب الدائم لتحقيق التقارب الاقتصادي الذي ينشده كل عربي .

واظهرت وزارة الخارجية السورية اهتماماً مماثلا بهذه المذكرة وطلبت ان تزود بثلاث نسخ اضافية منها . وقد تبنت الحكومة الاردنية هذه المذكرة وطالبت بوضعها في جدول اعمال الدورة السادسة عشرة لمجلس الجامعة . وارسل سمو وزير خارجية اليمن الى المكتب الدائم كتاباً بتاريخ ٣-٣-١٩٥٢ جاء فيه : أننا قد اطلعنا على محتويات هذه المذكرة وصدرت التعليمات الى وفد المملكة اليمنية لدى الجامعة العربية بدرس هذا الموضوع الحيوي الذي يهم البلاد العربية ويؤمن مصالحها . »

بناء على ذلك فان دورة مجلس الجامعة العربية المنعقدة في سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٥٢ كانت مشتملة على الموضوعات الاقتصادية التالية :

(١) مذكرة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومعها مذكرة حول تعاون دول الجامعة العربية

في الشؤون الاقتصادية والمالية مقدمة من المكتب الدائم لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .

(٢) مذكرة من الادارة الاقتصادية بالامانة العامة بشأن الاجتماع الاول لاتحاد الغرف العربية الذي عقد في بيروت في ٢٤-٢٥ مارس ١٩٥٢ ومعها صورة من مضبطة جلسته الاولى .

وقد دعيت اللجنة الاقتصادية والمالية للجامعة الى الاجتماع لاول مرة منذ صيف ١٩٤٥ فأبدت التوصيات التالية بهذا الشأن ، وقد وافق مجلس الجامعة على هذه التوصيات كلها :

١ — درست اللجنة مذكرة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن تعاون دول الجامعة العربية في الشؤون الاقتصادية والمالية، واطلعت على قراري المجلس بتاريخ ٢-٨-١٩٥٠ و ٣٠-١٠-١٩٥١ بتكليف الحكومة اللبنانية بمتابعة الدراسات تمهيداً لدعوة وزراء الاقتصاد العرب . واطلعت على مذكرة رئيس الوفد المصري بشأن دعوة المجلس الاقتصادي في مارس سنة ١٩٥٢ وعلى الدعوة الموجهة من الامانة العامة لعقد مؤتمر اقتصادي في ديسمبر القادم ١٩٥٢ وعلى مذكرة الوفد السوري بشأن تنسيق التعاون الاقتصادي العربي، وعلى مذكرة الادارة الاقتصادية بشأن قرارات اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية .

ولما كانت هذه الموضوعات مرتبطاً بعضها ببعض فرغبة في تنسيقها توصي اللجنة :

أ ـ بصرف النظر عن الدعوة التي وجهتها الامانة العامة لعقد مؤتمر اقتصادي في شهر ديسمبر القادم سنة ١٩٥٢

ب ـ بقبول الاقتراح المصري على ان يتتابع اجتماعا المجلس الاقتصادي طبقاً للاقتراح المصري، ووزراء المال والاقتصاد العرب طبقا للاقتراح اللبناني، في الزمان، وان يكونا في نفس المكان . وعلى ان يشتمل جدول اعمال الاجتماع الاخير على اقتراح الحكومة السورية بتنسيق التعاون الاقتصادي العربي، وعلى اقتراح الحكومة اللبنانية بتأسيس شركة ملاحة عربية ، وعلى مذكرة الادارة الاقتصادية عن توصيات اتحاد الغرف العربية .

ومن ذلك نرى اولا انه بفضل تعاون الادارة الاقتصادية والامانة العامة للجامعة العربية وبفضل تأييد الحكومات العربية، وبينها حكومة الاردن التي تبنت مذكرة المكتب الدائم، وجدت مقررات مؤتمر الغرف العربية طريقها الى صلب ابحاث مجلس الجامعة ، وكان اول آثارها بعث اللجنة الاقتصادية والمالية بعد رقاد دام سبع سنوات ، واثارة المواضيع الاقتصادية الحيوية . والاثارة اول خطوات الاستجابة .

لقد كان منتظراً ان يبدأ تطبيق ميثاق الضمان الجماعي العربي، بما في ذلك انشاء المجلس الاقتصادي، في شهر اذار ١٩٥٣، الا ان ظروفاً سياسية خاصة ادت الى تأجيل تطبيقه بعض الوقت ولا بد ان يأتي وقت قريب تزول فيه هذه الظروف ويبدأ بذلك البحث الجدي في التعاون الوثيق .

٤ — لقد قام مجلس اتحاد الغرف العربية ايضاً في دورتيه المنعقدتين ببيروت في اذار « مارس » وكانون الثاني « ديسمبر » سنة ١٩٥٢ بتوجيه النداءات الى الحكومات العربية لحثها على تخفيض الحواجز الاقتصادية ، وعلى منح معاملة خاصة للبلاد العربية وللمواطنين العرب في سائر انحاء البلاد العربية .

وقد قرر مجلس الاتحاد في دورته المنعقدة ببيروت في ٢٤-٢٥ آذار سنه ١٩٥٢ « القيام بزيارة العواصم العربية لعرض المواضيع التي تدارسها وقررها عليهم ، وفي مقدمتها مشاكل التنقل والعلاقات التجارية والتعامل المالي، وذلك لحث هذه الحكومات على النظر بعين الجد والاهتمام وبقصد التنفيذ لجميع هذه القرارات ». وتقرر ان تبدأ هذه الجولة في شهر اكتوبر (تشرين الاول)

عام ١٩٥٢ ، وكلف المكتب الدائم باعداد الدراسات التي ستسبق هذه الجولة .

وفي ٧-٤-١٩٥٢ وجه المكتب الدائم الى الغرف العربية الرئيسية رسالة يرجو فيها « اعداد مذكرات تتضمن الشكاوى العامة المتصلة بالعلاقات الاقتصادية بين كل بلد عربي والبلاد العربية الاخرى ، وكذلك الشكاوى الخاصة لتعد على اساس هذه المذكرات جميعا مذكرة عامة ، ولتكون الابحاث الشفهية مرتكزة الى هذه المذكرات . ثم عاد المكتب الدائم فذكر الغرف العربية بأمر هذه المذكرات برسالة مؤرخة في ٣-٧-١٩٥٢ . وقبل الموعد المحدد لبدء الجولة رأت بعض الغرف الرئيسية ان تطلب تأجيل الجولة ، فتأجلت .

وان المكتب الدائم يرى ان القيام بهذه الجولة من الاهمية بمكان كبير لان المقابلة الشخصية هي اجدى الوسائل وافعلها في الاقناع وتقريب وجهات النظر .

٥) - وقد قام المكتب الدائم ايضا بابلاغ الحكومات العربية والجامعة العربية سائر قرارات مجلس الاتحاد في دورتيه المنعقدتين في بيروت في اذار (مارس) وكانون اول (ديسمبر) سنة ١٩٥٢. وقد سبقت الاشارة الى ان قرارات الدورة الاولى من دورات مجلس الاتحاد حولت الى مجلس الجامعة لدرسها .

وقد تلقى المكتب الدائم من الحكومتين المصرية والاردنية اجوبة حول الفقرة (ب) من القرار الخامس والتي جاء فيها « دعوة الحكومتين المصرية والاردنية للاسراع في انشاء مواصلات تلفونية سلكية بينها ، نظراً للضرورة الملحة لوجود حبلة هاتفية بين مصر وسائر البلاد العربية ، كما يدعو الى انشاء مواصلات لاسلكية مباشرة بين البلاد العربية والاستعاضة بها عن المواصلات اللاسلكية الحالية غير المباشرة ». وقد جاء في جواب وزارة المواصلات الاردنية بان الاردن عامل « على تنفيذ مشروع انشاء مواصلات هاتفية سلكية بين هذه المملكة ومصر واننا نأمل ان يتم هذا المشروع قريبا ». وقد كتبت المفوضية المصرية ببيروت الى المكتب الدائم بان وزارة المواصلات المصرية قد اطلعت على تلك القرارات واجابت بانه فيما يختص بمناشدة الحكومات لتحسين شبكة المواصلات الهاتفية واللاسلكية بينها وتخفيض اجورها - فان هناك مشروعات قد اعدت لتحسين وزيادة المواصلات السلكية واللاسلكية بين الدول العربية ومن هذه المشروعات ما هو بسبيل التنفيذ الان . هذا وسيتم بالمملكة السعودية بعد عامين مشروع كبير لايصالها بباقي الدول وبعد اتمام هذه المشروعات سيعاد النظر في اجور المواصلات بما يشجع التجارة ويتفق والصالح العام ».

قضية التعويضات الالمانية لاسرائيل

لقد اولى المكتب الدائم اهتماماً خاصاً لقضية التعويضات الالمانية لاسرائيل لما لها من خطر على الاقتصاد العربي وعلى سلامة الوطن العربي عموماً .

وقد ارسل بتاريخ ٢٨ - ٩ - ١٩٥٢ مذكرة الى مستشار الدولة الاتحادية لالمانيا الغربية والى وزير التجارة حول موضوع التعويضات شارحاً خطرها على العرب وتهديدها للصداقة الالمانية العربية وانعدام اي اساس قانوني معقول لها . وارسل بالتاريخ نفسه نسخاً عن هذه الرسالة الى جميع غرف التجارة والصناعة الرئيسية في المانيا الغربية وناشد هذه الغرف العمل على ايقاف التصديق على هذه الاتفاقية . ووزع المكتب الدائم على جميع الغرف التجارية العربية الرئيسية نسخاً من المذكرة المرسلة للحكومة الالمانية وقدم رجاءه بأن تقوم الغرف العربية باتصال مباشر مع الحكومة والغرف الالمانية لهذا الغرض . وقد حققت الغرف العربية جميعاً هذا الرجاء .

ثم عاد المكتب الدائم فأرسل بتاريخ ١ - ١١ ١٩٥٢ مذكرة اخرى الى الحكومة الالمانية وارسل نسخاً عنها الى الغرف الالمانية وذلك بمناسبة اصرار الحكومة الالمانية على المضي في تصديق الاتفاقية .

وقد سببت هذه الحملة التي قامت بها الغرف العربية باتصالها المباشر مع الغرف الالمانية ، سببت اهتمام الاوساط الاقتصادية الالمانية بالموضوع اهتماماً كبيراً . واخذت هذه الاوساط تضغط على الحكومة الالمانية لايجاد حل للقضية .

وقد اجابت الغرف الالمانية في دوسلدورف وكولن وكوبلنتز ونورنبورغ وبون ودويزبورج وهامبورج وفوبرتال ، على مذكرات المكتب الدائم مظهرة الاهتمام .

واتصل المكتب الدائم بالغرف العربية مقترحاً عقد اجتماع استثنائي لدرس القضية . وقد عقد الاجتماع في بيروت في ٢٢ و ٢٣ كانون الاول « ديسمبر » سنة ١٩٥٢ وحضره مندوب عن الجامعة العربية هو الاستاذ عارف ظاهر . وقد قرر مجلس الاتحاد توجيه نداء الى الشعب الالماني يناشده وقف الاتفاقية والتوجه الى الحكومات العربية ومجلس الجامعة العربية لاتخاذ جميع الخطوات الجريئة الفعالة لايقاف ابرام اتفاقية التعويضات ، وتعلن غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية انها على اتم الاستعداد لتنفيذ جميع ما يتخذ من اجراءات مهما قست وتقديم كل تضحية مهما غلت في سبيل هذه الغاية . وقرر مجلس الاتحاد تكليف المكتب الدائم للمؤتمر الاتصال بجميع الهيئات الاقتصادية والشعبية في المانيا الغربية لاطلاعها على حقائق الموقف متبعاً في ذلك جميع الوسائل الممكنة . وقد قام المكتب بهذا التكليف فارسل النداء الى كافة الصحف الكبرى بالمانيا الغربية ، ونشرته بنصه الكامل ما لا يقل عن عشرة منها رغم القانون الساري هناك بمنع نشر كل ما يتعلق باليهود . وتلقى المكتب كثيراً من رسائل التأييد من افراد ومؤسسات المانية .

الا ان الحكومة الالمانية لسوء الحظ ، لم تتراجع عن موقفها ، واصبح الامر الان بيد الحكومات العربية تقرر ما تريد بهذا الشأن ، وللمؤتمر الموقر ان يتخذ الموقف الذي يتفق والمصلحة العربية في الموضوع .

مقاطعة اسرائيل

وقد اتخذ مجلس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بجلسته الاستثنائية قرارات حول مقاطعة اسرائيل وزعت ايضاً على الحكومات العربية . وقد احالتها الحكومة الاردنية ، كعادتها بالاهتمام القوي بكل ما يصدر عن المؤتمر ، الى مكتب المقاطعة وابلغت المكتب الدائم استعدادها لتحقيق كل ما جاء فيها .

المغرب العربي

اتخذ مجلس اتحاد الغرف العربية قرارات بمناصرة المغرب العربي وبالاتصال بالحكومة الفرنسية والغرف الفرنسية لهذا الغرض .

وقد قام المكتب الدائم بتقديم مذكرة الى سفير فرنسا في بيروت تضمنت وجهة النظر العربية كما ارسل برقية الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ، ارسل نسخاً عنها الى الصحف الفرنسية الكبرى ، وارسل مذكرة اخرى الى كافة الغرف الرئيسية في فرنسا . وقد تلقى من رئيس مجلس رؤساء الغرف التجارية الفرنسية مذكرة مفصلة بتاريخ ١١ - ٢ - ١٩٥٣ بملاحظاته حول كتاب المكتب الدائم .

كتاب اسرائيل

اصدر المكتب الدائم كتاب « اسرائيل : خطر اقتصادي وعسكري وسياسي » في شهر حزيران سنة ١٩٥٢ ، وذلك للتنبيه الشديد الى هذا الخطر القوي الذي يهدد البلاد العربية جمعاء ، والذي جعل مؤتمر الغرف التنبيه اليه قسما من رسالته .

وقد طبع الكتاب مرتين خلال ثلاثة اشهر .

ووزع المكتب الدائم ما لا يقل عن الف نسخة مجانية على الغرف العربية الرئيسية ، وعلى المسؤولين العرب ، وعلى رجال السياسة والاحزاب والفكر في كافة البلاد العربية وعلى المفوضيات العربيـــة الكبرى في الخارج .

وقد لاقى الكتاب اهتماماً خاصاً في الصحافة العربية وبين رجال الفكر العرب ، تجلى فيما عقد حوله من مقالات نشرت «بالاهرام» في مصر و«الدفاع» في الاردن ، «وبيروت» في لبنان ، وجميع الصحف في سوريا والعراق . بل ذهبت عدة صحف عربية في دمشق وبغداد الى نشره بأكمله بالتتابع ، مما زاد في انتشار رسالته زيادة واسعة .

وقد طلبت الحكومة العراقية نسخاً اضافية منه وزعتها على كافة مفوضياتها في الخارج ، ووزعت الحكومة الاردنية نسخاً على جميع المدارس في الاردن وجعلت قراءته ألزامية على الطلبة .

وتلقى المكتب الدائم عدداً كبيراً من رسائل التقدير من كبار رجالات العرب جاء في رسالة حضرة اللواء محمد نجيب رئيس الوزارة المصرية «انه مجهود مشكور تستحقون عليه كل تقدير وتكريم فان العالم العربي كله في حاجة قصوى للتعرف على ما يحيط ببلادهم من نشاط اقتصادي وعسكري وسياسي لتعد كل امة عربية للايام عدتهـــا حتى نسجل للعروبة مجدها الخالد العظيم »

وجاء في رسالة لمعالي السيد محمد سعيد الزعيم وزير المالية السورية « ان هذا الاثر الطيب سيظل عنواناً خالداً لانتـــاج الاتحاد » وذكر حضرة الامين العام لوزارة الاقتصاد السورية « لقد قرأت الكتاب من الفه الى يائه بكثير من الامعـــان فوجدته مليئا بالحقائق المشروعة شرحاً وافياً والمحللة بطريقـة علمية صحيحة ، واني اهنئكم من صميم القلب على الجهود الجبارة التي يبذلها المكتب الدائم في تنوير الرأي العام وخدمة الوطن العربي» وذكر السيد معروف الدواليبي « لقد قرأت هذا الكتاب بكل انتباه ، واكبرت جهد مكتبكم فيه وغايتكم النبيلة منه ، ولم انته منه حتى وددت لو عرفت اليد التي جمعته فقبلتها ، ولو استطعت لفرضت قرائته على كل عربي » وكثير من الرسائل الاخرى .

وقد اولت الغرف العربية هـذا الكتاب اهتماماً عظيماً ، فتولت ابتياع نسخ كثيرة منه ووزعتها على مشتركيها وعلى من اعتقدت بضرورة توزيعها عليهم . واولته في نشراتها عناية كبيرة .

وكان من اثر ظهور هذا الكتاب — وهو الدراسة العلمية الاولى باللغة العربية عن اسرائيل — تنبيه العرب الى ضرورة الدراسة الجدية لاسرائيل ولا بد ان يهتم معهد الدراسات العربية الذي افرته جامعة الدول العربية مؤخراً بهذا الموضوع اهتماماً خاصاً .

وقد كان من بين المعلقين على الكتاب مجلة « انترناشنال افيرز » البريطانية التي يصدرهـا المعهد الملكي للدراسات الدولية المعتبر اكبر مرجع علمي للدراسات الاجتماعية في العـالم ، وبالرغم من انها علقت عليه بالطبع من زاويتها الخاصة ، فقد اعترفت بقوة كتابته وحجته .

وكان المكتب الدائم ينوي نشر دراسة جامعة مفصلة عن الاقتصاد العربي قبل انعقاد المؤتمر الثالث ، الا انه تلقى بتاريخ ١٤ - ١١ - ١٩٥٢ رسالة من غرفة التجارة في القاهرة تطلب فيها تأجيل ذلك « الى ما بعد انعقاد دورة المؤتمر القادمة ».

مقترحات

قدم المكتب الدائم لمجلس الاتحاد في دورته الاولى في ٢٤-٣-١٩٥٢ اقتراحين مازالا قائمين :

١ — ان يعهد الى الغرف العربية ، عن طريق الوفد المزمع ارساله الى البلاد العربية وعن طريق الاتصال بحكوماتها ، ان تستحث هذه الحكومات على تنفيذ القسم الاقتصادي من ميثاق الضمان الجماعي وذلك بمطالبة الحكومات العربية بما يأتي :

اولا – انشاء المجلس الاقتصادي المنصوص عليه في ميثاق الضمان الجماعي .

ثانيا – ان يكون المجلس على مستوى عال بحيث يتكون من الوزراء المختصين لا من ينوب عنهم حتى يتمتع بصلاحيات معقولة ولا تكون قراراته مجرد مداولات خبراء .

ثالثا – ان يدعى هذا المجلس الى الاجتماع في وقت قريب .

رابعا – ان يدعى مجلس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية الى الاشتراك فيه بصفة استشارية .

ويقترح المكتب الدائم انه في حالة انشاء مثل هذا المجلس يدعى مجلس الاتحاد الى الاجتماع في المكان الذي يجتمع به المجلس الاقتصادي للتداول معه في الامور الاقتصادية . اذ كما سبق وذكر ، ان العقبة الاولى في وجه موضوع التقدم الاقتصادي عدم وجود جهاز مشترك لبحثها .

٢ – وقد جاء في اقتراحات المكتب الدائم ايضا للدورة نفسها « ان من الامور الهامة التي يجب الاعتناء بها احياء الوعي الاقتصادي وروح التعاون المشترك في تلك الاقطار العربية التي تتدفق عليها الاموال من عائدات البترول ، وذلك حرصا على مصلحة تلك الاقطار وعلى المصلحة العامة لسائر البلاد العربية . وهذه العناية يجب ان تاخذ شكل توظيف الاموال في المشاريع الاقتصادية في سائر البلاد العربية .. وهذا امر يجدر معالجته على المستويين الرسمي وغير الرسمي ، ولعل افضل طريقة لتجميع الاموال لمثل هذا الغرض هو انشاء مؤسسة مالية كبرى للتسليف بانواعه التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والسماح لهذه المؤسسة بتعاطي الاعمال في سائر الاقطار العربية ، واشتراك الافراد والحكومات فيها بنسبة ما في كل قطر من اموال طليقة غير قادرة على التوظيف في ذلك القطر بالوقت الحاضر » .

ويسر المكتب الدائم ان يرى هذه الفكرة التي نبه اليها تجد اليوم طريقها الى الرأي العام العربي ، ويقترح ان يعيرها المؤتمر اهتماما خاصا .

٣ – كان المكتب الدائم ، بناء على توصية المؤتمر ، قد ناشد المصارف العربية فتح فروع لها في البلاد العربية . وقد اجاب مدير عام بنك مصر « ان بنك مصر لا يألو جهداً في تعميم فروعه في المدن التجارية من البلاد العربية ولم يدخر وسعاً في اتباع هذه السياسة من بعيد وسيستمر على اتباعها في المستقبل » . وقد وزع هذا الجواب على الغرف العربية فاظهرت غرفة تجارة بغداد برسالة مؤرخة في ٢–٣ ١٩٥٢ ترحيبها بفتح فرع لبنك مصر في بغداد وحال وصول الرسالة قام البنك بسلسلة من الاتصالات لتحقيق هذه الرغبة .

وقد رأى المكتب الدائم انه ربما كان الاتصال الشخصي افضل في تشجيع المصارف العربية على التوسع فدعاها الى الاشتراك بالدورة الثالثة كمراقبة .

٤ – كان مجلس الاتحاد قد قرر بصورة مبدئية في جلسته المنعقدة في شهر مارس (اذار) سنة ١٩٥٢ الموافقة على الدعوة لانشاء شركة ملاحة عربية ، وكلف السيدين علي شكري خميس وسامي توتونجي باعداد تقرير مفصل بالقضية . وينتظر ان يقدم حضرتاهما هذه الدراسة للمؤتمر لاتخاذ ما يرى من قرارات بها .

٥ – كانت غرفة تجارة بغداد قد طلبت من المكتب الدائم عقب مؤتمر الاسكندرية الاتصال بغرفة التجارة الدولية وابلاغها قرارات المؤتمر ، فلبى المكتب هذا الطلب . ثم عادت الغرفة نفسها فطلبت ابلاغ الغرفة الدولية قرارات مجلس الاتحاد في دورته في ديسمبر ١٩٥٢ حول قضية التعويضات الالمانية لاسرائيل وحول قضية المغرب العربي ، ففعل ذلك . واقترحت غرفة بغداد ايضاً ايفاد مندوب مراقب عن مجلس الاتحاد الى مؤتمر غرف التجارة الدولية المنعقد بفيينا في ١٩–٥–١٩٥٣ ،

واقترحت غرفة الموصل دعوة مندوب عن الغرفة الدولية لحضور مؤتمر الغرف العربية بدمشق . وقد وافقت الغرفة الدولية على المبدأين فقررت ايفاد مندوب مراقب عنها الى مؤتمر الغرف العربية، وطلبت انتداب مراقب عن مجلس الاتحاد لحضور مؤتمرها الدولي ، وللمؤتمر ان يقرر ما اذا كان يريد ذلك .

وفي الوقت نفسه حول حضرة المشرف على الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية الى المكتب الدائم رسالة ارسلها السيد كيد بشركة ارامكو الى حضرة الامين العام لجامعة الدول العربية تتضمن اقتراحين : اولها اشتراك الغرف العربية عن طريق تمثيل اقليمي موحد بغرفة التجارة الدولية . وكان الاقتراح موضوع بحث بين السيد كيد والسيد بيرسون ، مندوب اميركا لدى غرفة التجارة الدولية وحضرة الامين العام للجامعة العربية اثناء زيارة حضرته لاميركا لحضور دورة الامم المتحدة في ديسمبر سنة ١٩٥٢ . وثانيهما انشاء لجنة على غرار اللجنة الاسيوية تشترك بها الغرف العربية والغرفة الدولية لتحقيق الاغراض المشتركة.

وهذه امور لا يستطيع ان يقررها سوى مجلس الاتحاد والمؤتمر . وقد رأى المكتب الدائم ان دعوة مندوب عن الغرفة الدولية لحضور مؤتمر الغرف العربية ستجعل من الممكن التباحث في هذه الامور ووضع اسس لها .

ولا شك انه سيكون لاتصال الغرف العربية بالغرفة الدولية وبتيار التفكير التجاري العالمي اثر عظيم في التوجيه الفكري حول المشاكل والاتجاهات الكبرى في التجارة العالمية .

خاتمة

ان الاهداف التي يرمي اليها المؤتمر هي اهداف بعيدة وواسعة ، وبالتالي لا يمكن ان تتم دفعة واحدة ، بل لا بد لها من تمهيد ، ومن جهد، ومن مثابرة واستمرار . غير انه لا مبرر لاي تشاؤم من عدم امكان تحقيقها . فقد شاهدت هذه السنة عدداً من الخطوات التمهيدية الهامة . اول هذه الخطوات الاهتمام المجدد في الموضوع الاقتصادي الذي كان من مظاهره تقديم المشاريع الواسعة على المستوى الرسمي ، للتعاون الاقتصادي بين البلاد العربية ، فمن المشاريع التي قدمت الى الجامعة العربية حتى الان ، مشروع سوريا لتنظيم التنسيق الصناعي ، بايجاد مؤسسة عربية مشتركة تشرف على اقامة الصناعات الجديدة حتى يحل التكامل في انشاء هذه الصناعات محل التنافس والتزاحم . وهناك مشروع لبنان لانشاء منطقة للتجارة الحرة بين لبنان وسوريا والاردن والعراق . وهناك مشاريع الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا التي تبحثها الحكومتان في الوقت الحاضر . ثم هناك الحديث الذي يدور في الدوائر الرسمية وغير الرسمية حول انشاء مصرف عربي كبير للانشاء والاعمار ، تساهم فيه بنسبة كبرى البلاد ذات الدخل البترولي .

ومن مظاهر الاهتمام بالمواضيع الاقتصادية ايضاً اجتماع اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية ، واجتماع لجنة المواصلات التابعة للجامعة ايضاً ، وبحثها للمواضيع الهامة التي تمس البلاد العربية .

ومن المظاهر الكبرى لذلك الاتفاق الذي تم بين العراق ولبنان لالغاء تأشيرات السفر فيما بينهما واعلان الحكومة العراقية بعد ذلك استعدادها لاعطاء نفس المعاملة لكل دولة عربية تقابلها بالمثل.

غير ان من الامور المعيقة لسرعة بحث هذه الامور جميعا عدم وجود جهاز مشترك متخصص بها . ومتى طبق ميثاق الضمان الجماعي وجد معه ذلك الجهاز ، وهو المجلس الاقتصادي العربي . ويبدو ان الميثاق قريب التطبيق ، ويلوح في الافق العربي القادم عهد مقبل على التعاون الواسع المثمر .

(انتهى)

القسم الثامن : المذكرات والاقتراحات

نص المذكرات والاقتراحات المقدمة الى الدورة الثالثة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية

مذكرة السيد وجيه ابو ظهر

رفع السيد وجيه ابو ظهر ، رئيس غرفة التجارة والصناعة في صيدا وعضو الوفد اللبناني ، المذكرة التالية الى المؤتمر :

حضرات الزملاء الافاضل ،

انتم ولا ريب تشعرون بالذي به اشعر من الشكر نحو الدولة السورية الكريمة التي لم تبق شيئاً في المستطاع الا وفعلته لتشجيع هذا المؤتمر ونجاحه ، وان هذه المأثرة تسجل مع مآثر كثيرة قام بها رجلان من خيرة رجالات الدول العربية اعني دولة اللواء فوزي سلو والزعيم اديب الشيشكلي . كذلك يجب الاعتراف بما قام به احد زملائنا بالامس معالي محمد سعيد الزعيم الذي كان ولا يزال من العاملين بذكاء وعلم واخلاص في سبيل التعاون الصادق بين الدول العربية وخصوصاً بين سوريا ولبنان . وانني اذ اعرض هذه المقترحات اود ان اوضح انها في اختصارها لا تشكل بحثاً بل نقاط انطلاق للنقاش الذي ارجو ان يتناوله المؤتمر وان يقره .

لا يسعنا ونحن نبحث هذه المقترحات الا ان نشير الى جهود فعالة انتهت الى نتائج عملية قامت بها الدولة السورية والمملكة العراقية. ان ما يهم هذا المؤتمر الذي هو بطبيعته اقتصادي هو نفس الامر الذي يجب ان يحتكر اهتمام اي مؤتمر في اي دولة عربية ، هذا الامر هو يختصر بكلمة واحدة – اسرائيل – .

لذلك اقترح ما يلي :

١ – مصادرة اموال اليهود المقيمين في الدول العربية واستعمال هذه الاموال المنقولة وغير المنقولة في سبيل مصلحة اللاجئين حتى ان تتم تصفية مشاكلهم وحتى ان تعاد اليهم حقوقهم وممتلكاتهم المسلوبة .

٢ – ان ينتدب هذا المؤتمر لجنة دائمة من اعضائه مهمتها التعاون مع الهيئات الحكومية في الدول العربية على مقاطعة اسرائيل وان تعنى هذه اللجنة بالتحقيق من نشاط الشركات الاجنبية وبعض الشركات الوطنية التي لها علاقات مباشرة وغير مباشرة مع اسرائيل وان تبذل جهداً خاصاً في تفهم مدى النشاط الذي تبديه بعض الشركات الاجنبية والتي تحمل طابعاً وطنياً مزيفاً وخصوصاً تلك التي تشتغل باعمال المواصلات من برية وبحرية ، وكذلك تتعاون هذه الهيئة مع دوائر الامن العام للكشف عن حقيقة مهمات الكثيرين من الاجانب الذين يتعاونون تعاوناً مشبوهاً مع بعض المواطنين . وللمرة الثانية في هذه المذكرة نرى لزاماً علينا ان نشكر للسلطات السورية سهرها على مصالح اللاجئين ومراقبة وكالة الاغاثة مقترحاً ان تسمى حكومات الدول العربية لفتح تحقيق في اعمال هذه الوكالة اذ تبين للدوائر المختصة في دمشق ان وكالة الاغاثة وزعت فول من انتاج اسرائيل ومن مستعمرة اسمها « باسكادا » وقد وجد على اكياس الفول

قطعة رصاص مختوم عليها (النجمة الاسرائيلية). وهي موجودة مع مسطرة الفول لمن يريد الاطلاع عليها .

٣ ـ ان يتبنى هذا المؤتمر تقرير الهيئات الاقتصادية في لبنان فيما يختص بشركات النفط وان يطالب بالوسائل الفعالة بنصف قيمة الوفر الذي ربحته وتربحه هذه الشركات بسبب مدها الانابيب عبر الدول العربية والمطالبة بنصف هذا الوفر الذي يغني الدول العربية ويحقق انعاشها بنحو سبعين مليون دولار سنويا هو الطلب بمساواتنا في الحقوق التي اكتسبتها دول العراق والسعودية والكويت .

هكذا يجب اعادة النظر في جميع الاتفاقات والامتيازات التي حازت عليها شركات اجنبية في ظروف مشبوهة وبشروط مجحفة بحق البلاد العربية وتقديم التقارير والدراسات اللازمة واثارة الاهتمام الشعبي في جميع اوساط الدول العربية اخص بالذكر منها شركة التابلاين التي تمركزت في مدينة صيدا والتي استغلت العمال وتعاونت مع الاقطاعيين على توطيد نفوذهم وخرق القوانين على حساب مصلحة خزينات الدول العربية الاربعة، المملكة السعودية والمملكة الاردنية وسوريا ولبنان .

وانني اناشد زملائي من المملكة السعودية ان يتدخلوا فعلياً بوضع حد لهذا الاستهتار والاستغلال من قبل شركة التابلاين التي وسعت اعمالها العدوانية فتحالفت في المملكة السعودية مع المزمرة التي مثلت معهم دورها في لبنان .

٤ ـ توجيه نداء للحكومات العربية لبحث الاسباب التي حدت بمجلس الامن الاميركي لعقد جلستين في عهد الرئيس ترومن وعهد خلفه ايزنهاور لسحب الدعاوي الجنائية عن شركات النفط التي تعمل في الدول العربية خوفا من ان يكشف التحقيق شبكة الاستخبار المتغلغلة في اوساط تلك الشركات التي تستخدم في اكثر اعمالها موظفين اجانب ذوي خبرة في شؤون الاستخبارات .

٥ ـ توجيه نداء حاراً من الدول العربية واتخاذ الوسائل الفعالة لانشاء بنك مركزي للدول العربية باسرها تموله عائدات النفط واموال المهاجرين العرب في الخارج ، وذلك لتشجيع اعمال الانشاء والتعمير في الدول العربية وعلى ان يتبنى هذا المؤتمر درس مشروع مستر مور لشق طريق عبر الصحراء الشرقية تصل الساحل اللبناني بالدول العربية = المملكة الاردنية وسوريا والعراق والسعودية ومصر والكويت وتعيين لجنة لمراجعة المسؤولين بالكويت لتمكين تمويل هذا الطريق بارصدة الاموال المجمدة في انكلترا لمصلحة الكويت ومساهمة الدول العربية فيه لما تعود به من فوائد عظيمة في كل نواحي الاقتصاد العربي.

٦ ـ اتخاذ قرار من قبل المؤتمر وتعميم هذا القرار في جميع انحاء العالم لاعلان الحقيقة التالية ، وهي اننا نرحب بالرساميل الاجنبية ونسهل لها اعمالها الاستثمارية ولكننا حين نثور على الفساد في بعض هذه الشركات فنحن نثور على الاستغلال لا الاستثمار . نحن نرحب بالاجانب كضيوف لا يتعاطون في سياستنا ولا يخرقون قوانيننا ولا يحقرون كرامة مواطنينا حتى تكون علاقاتهم اقتصادية بحتة كما يوجه الضمير الاجتماعي ومقررات هيئة الامم .

احيي فيكم يا حضرات الزملاء الروح الوطنية الصادقة التي تبعث فينا جميعاً الامل وتبشر بمستقبل زاهر للعالم العربي .

رئيس غرفة التجارة والصناعة
في صيدا
وجيه ابو ظهر

مذكرة السيد علال الفاسي

زعيم حزب الاستقلال المراكشي

صاحب السعادة رئيس مؤتمر الغرف التجارية العربية

لقد ابلغني حضرة السيد المحترم رئيس الغرفة التجارية بمدينة دمشق انتداب المؤتمر لى لتمثيل المغرب الاقصى في مؤتمركم الموقر ، وكم كان يسعدني ان البى هذه الرغبة العزيزة ، لولا ارتباطي بمواعيد في نفس التاريخ الذى ينعقد ديه المؤتمر خارج القطر السورى الشقيق ، وانه لمن دواعي الغبطة ان ارى مشروع مؤتمر الغرف التجارية يتحقق ، لان الاقتصاد ذو أثر خطير في توجيه الحركات التلقائية في الشعوب ، ولان البلاد العربية يتمم بعضها بعضا وهي بذلك محتاجة لان تعرف احوالها ، وتتدارس شؤونها كي تؤدى المهمة المنوطة بها والملقاة على عاتقها في بلورة الوحدة العربية وعدم فصلها عن مصالح البلاد العربية .

وان البلاد السورية لاجدر البلاد بأن تكون مهد هذه التوطئة الاقتصادية لوحدة عربية منشودة

[illegible] العصور يخدم التجارة والبحرية وكل وسائل الاقتصاد في بلدان العالم العربى ، وان الروابط الاقتصادية بين المغرب العربى وبين بلاد الشام . كانت امتن الروابط التى تعتز بها كلما درسنا تاريخنا وتتبعنا مواقع المجد فيه ، واذا كان الاستعمار الاجنبى قد فصل المغرب العربى اليوم عن المشرق وقد سد الطريق في وجهه ليصبح متمما للاقتصاد الفرنسى والاسبانى والانكليزى ، فان الجهود التحريرية التى نبذلها جميعا لا تعمل الا لخرق تلك السدود ، واعادة حياة العلائق الاقتصادية العربية لمجراها الطبيعى في بلادنا .

واعتقد ان على الشرق العربى واجبا قويا نحو المغرب العربى هو واجب العون والمساعدة وان التصرف الاقتصادى والتغلغل المادى لفي مقدمة الوسائل التى يمكن للعرب ان يأدوا بها واجبهم نحو اخوانهم عرب المغرب انقاذا لهم من الاستغلال الاجنبى ، وحفظا للتراث العربى في ارض المغرب من الضياع .

المنظمات الاستشارية في مراكش

وقبل ان اتحدث عن الحالة الاقتصادية في مراكش يجب على ان انبه المؤتمر الى الحالة التى عليها المنظمات الاستشارية في بلادنا ليروا مقدار السيطرة الاجتماعية على حياتنا ويعرفوا الاسباب التى تمنع من وجود ممثلين رسميين عن المنظمات المغربية في مثل هذا المؤتمر العربى .

اهم الهيئات المهنية التى تلعب دورا سياسيا كبيرا في حياة المغرب الاقصى هى الغرف التجارية الفرنسية للتجارة والصناعة والغرف الفرنسية للفلاحة وقد وقع تأسيسها بقرار من مقيم فرنسا العام منذ ٢٩ حزيران ١٩١٣ اى بمضى سنة على فرض الحماية على مراكش فقط ، وكان اعضاء هذه الغرف يعينون من طرف المقيم العام الفرنسى وقد صدر في حزيران ١٩١٩ قرار مقيمى ايضا بجعل تركيب هذه الغرف بالانتخاب ، ويعطيها زيادة على اختصاصاتها الاستشارية الحق في ان تحدث من جهتها مؤسسات او نقابات ترمى لخدمة الفلاحة والتجارة والصناعة والدفاع عن مصالحها ، وان يسند اليها امتياز الاشغال العامة وخصوصا في المرافىء البحرية ومرافىء الانهار .

وفي سنة ١٩١٩ صدر قرار وزارى باحداث اقسام مغربية ضمن هذه الغرف الفرنسية ، وفي سنة ١٩٤٧ ، احدثت غرف مراكشية صرفة واجرى لها شبه انتخابات ذات اقتراع محدود وبعدة درجات ادت في النتيجة الى نفس ما كان عليه الامر من قبل اى مجرد تعيينات .

ومع ذلك فان اعضاء اتحاد الغرف التجارية المراكشية الذين انتخبوا للمشاركة في القسم المراكشى من مجلس شورى الحكومة ، اظهروا سنة ١٩٥٠ روحا قوية في الدفاع عن المصالح المغربية ، واستنكار السياسة السلالية التى تسير

عليها الحماية في مراكش ، وقد عاقبهم الجنرال جوان مقيم فرنسا العام بالطرد من المجلس رسميا وهم يؤدون مهمتهم ، بل اووذوا في شخصهم ومتاعهم ((في دورة كانون الاول سنة ١٩٥٠)) .

وفي ايلول سنة ١٩٥١ حاولت الادارة الفرنسية تجديد الغرف لتتحرر من الذين طردتهم بصفة رسمية ولكن الاتحاد العام للغرف المراكشية قرر مقاطعة الانتخابات فكانت الاستجابة عامة في جميع مدن مراكش وقراها ، وعلى الرغم من الحوادث الدامية التى اثارتها الادارة الافرنسية لارغام الناخبين على الحضور في محلات الاقتراع فانه لم يحضر الا ثلاثة بالمئة من المقيدين في قوائم الانتخابات . وضعوا كلهم اوراقا بيضاء ، فاعتقلتهم السلطة وركبت غرفا من بعض الاذناب ممن ليست لهم يد في التجارة والفلاحة لا نظريا ولا عمليا ، ولا يزال السيد محمد الغزاوى رئيس الغرفة التجارية بفاس والسيد محمد القباح رئيس الغرفة التجارية والصناعية باجادير والسيد احمد اليزيدى رئيس الاتحاد المراكشى للغرف المراكشية ، وامثالهم من المخلصين في غيابات السجون والمنافي ، وهذه السياسة نفسها متبعة في حرمان المراكشيين من التمتع بالحق النقابى ، فليس للمراكشى حق تأسيس نقابة مراكشية او حق الانخراط فيها وعلى الرغم من ذلك فقد اسس المراكشيون نقابات عظيمة ومركز نقابات لم يعرف الفرنسيون وجوده الا من آثاره ، ولكن السلطة الاستعمارية قاومته بكل الوسائل ، ومن اشدها الحملة العسكرية التى وجهتها ضد العمال المراكشيين في شهر كانون الاول الماضى من اجل اعلانهم اضرابا عاما احتجاجا على مقتل الشهيد فرحات حشاد

فقد قتل الفرنسيون في هذه الحملة الفى عامل مراكشى في الدار البيضاء وحدها ، وقتلوا مئات اخرى في الرباط وبنى ملال وغيرها من مراكز النشاط النقابى بينما يتمتع الفرنسيون المقيمون في مراكش بحق تأسيس النقابات والغرف وسائر الهيئات المهنية بكامل حريتها .

توجيهات الحماية الفرنسية الاقتصادية في مراكش

ان مركز مراكش الجغرافي وما له من ثروة معدنية وفلاحية تتيح له فرصة الاستفادة ، بممكنات واسعة ولكن خضوع البلاد لتوجيهات استعمارية لمنعها من ان تحيا حياة اقتصادية خاصة بها .

وتقوم التوجيهات الفرنسية في مراكش فيما يخص الناحية الاقتصادية على خطوط اربع — الاولى — ترمى لادامة مراكش تحت حجز اقتصادى مساير لمقتضى الميثاق الاستعمارى المعروف بحيث يكون مصير المواد الاولية تتم حاجة الصناعة الفرنسية ثم سوقا لما تنتجه المعامل الفرنسية وتعقله البواخر الفرنسية الينا .

والنزعة السائدة فيما يخص التبادل مع الخارج منذ سنة ١٩٤٤ هى ابعاد مراكش عن الاسواق العالمية وخاصة العربية والاسلامية وذلك ما ادى حتما الى اضعاف تموين البلاد بالعملة الاجنبية فالعجز عن الحصول عن الاجهزة الضرورية . كما ادى الى الاحتفاظ بربط الفرنك المغربى بالفرنك الفرنسى وما ينتج عن ذلك من تضخم مالى وغلاء في المعيشة .

الثانية — هى اعطاء الاولوية لرؤوس الاموال الفرنسية او الاجنبية في استغلال مرافق الاقتصاد المراكشى وفي عدم اتخاذ تدابير نافعة لرفع مستوى الطبقة العاملة وخصوصا الفلاحين ومحترفي الصناعات العتيقة .

الثالثة — فقدان البرنامج الشامل الذى يلصق بين سائر مناطق الاستغلال والذى ينظر لربط الحاضر بالمستقبل .

الرابعة — يقوم على انتهاز الادارة الافرنسية لعرض اعانة مارشال التى اريد بها تحسين استغلال ثروات مراكش لتثبيت قدم المستعمرين الفرنسيين في مراكش بفتح باب الهجرة للفرنسيين وتضخم المشاريع الفرنسية فقد تجاوز عدد السكان الاوروبيين منذ سنة ١٩٤٧ من ٣٠٠ الف الى ٤١٠ الاف في سنة ١٩٥٠ وضيع العمال المراكشيون في الخدمات التجارية والصناعية ذات الصبغة

العامة أو شبه العامة اوحتى الخاصة جميع المراكز المهمة التى اصبحت في يد المزاحمين الاوروبيين .

ومشكلة التجهيز اساس عرقلة التطور الصناعى والفلاحى لان انعدام الادوات الضرورية نتيجة لاسباب الاستغلال الاقتصادى التى استفحلت منذ سنة ١٩٤٠ بالاراضى المراكشية التى تبلغ مساحتها الصالحة للفلاحة خمسة عشر مليون من الهكتارات لا يستغل منها سوى خمسة ملايين هكتار ، ولا يستعمل الالات الحديثة فيها الا المعمرون الفرنسيون الذين يملكون ازيد من مليون هكتار

ولا تزال السياسة المائية ضعيفة اذ لا تتجاوز مساحة الاراضى المروية خمسين الف هكتار فلا غرابة اذا كان نتاج الزرع يتراوح بين ١٥ و ١١٠ .

والثروة المعدنية متعددة لكن لا يستغل منها سوى قسط ضئيل ، والمادة الوحيدة التى تستغل بكيفية جدية هى الفوسفات الذى تنتج مراكش منه ٢٥ في المية مما ينتجه العالم .

ولم يهتم جديا بعد باستغلال الكوبالط مع انه في مراكش اغنى معدن في العالم ، وكذلك الشأن في المنغنيز الذى تستطيع ان تنتج مراكش منه عشر انتاج العالم . ومثله الحديد والرصاص والزنك والمولبرين والبترول .

مبادلات المغرب مع الخارج

رأينا كيف ان التجهيز الصناعى يكاد يكون معدوما ، لان النظام الاستعمارى يرغم المغرب على تصدير موارده الاولية لفرنسا ثم شراء صناعتها وتعتذر السلطات الفرنسية عن عدم تنشيط اصناعه المحلية بصعوبة الحصول على العملة الاجنبية لذلك من الضرورى أن نلقى نظرة على مبادلات للمغرب مع الخارج اذ لا يمكن للمغرب ان يحصل على العملة الاجنبية الا اذا كان حرا في مبادلاته .

والواقع اننا اذا استثنينا الفوسفات نجد ان السبعين في المئة من الصادرات المغربية توجه نحو البلاد التى تتعامل بالفرنك ، وان الاستغلال المعدنى في المغرب يوجه دائما ليكون سادا لحاجة الصناعة الفرنسية ، فنحن مجبرون على ان نبيع لفرنسا وحدها المنغنيز والكوبالط والرصاص والمواد الغذائية ، ولو كنا احرار في البيع لمن نشاء لحصلنا على ما نحتاج اليه من عملة اجنبية وبسبب احتكار فرنسا لسوقنا فان خصائص الميزان التجارى المغربى يتضخم باطراد بينما لم يكن هذا الخصاص يتجاوز عام الف وتسعمئة وسبع وثلاثين ٣١ في المئة (الصادرات بالنسبة للواردات) اذ به يصل ١٩٤٩ الى ٥٢ في المئة .

وهذا التضامن الاجبارى مع فرنسا يؤدى ايضا الى عواقب وخيمة فيما يرجع للنقود . لقد كانت لنا عملة مغربية فضية قبل الحماية تسمى بالحسنى نسبة للسلطان مولاى الحسن فقررت الحماية الفرنسية اصدار الفرنك المغربى سنة ١٩٢٠ ليقوم مقامها فارتبط الفرنك الفرنسى بالفرنك المغربى واصبحت عملتنا تتحمل ما يعترى الفرنك الفرنسى من انحطاطات كما يتبين من الجدول الاتى الذى يبين تطور قيمة العملة في مراكش .

١٩٣٨ ـ ٦٣٨ مليونا
١٩٤٦ ـ ١٤٨٨٧ مليونا
١٩٤٧ ـ ١٩٠٠٠ مليونا
١٩٤٨ ـ ٢٤١٥١ مليونا
١٩٤٩ ـ ٢٦٧٢١ مليونا

فمجموع وسائل الاداءات بادخال الودائع المحفوظة في مختلف البنوك بلغ ٩١٣٧١ مليونا اى بزيادة ٥٠٨٢ بالماية بالنسبة لسنة ١٩٣٨ المتخذة كأساس للمقارنة . وكل هذا ناتج عن تهافت الاموال الفرنسية التى تلتجىء لمراكش لتعادل الفرنكين دون ان تضيف الى الجهاز المراكشى آلة زراعية واحدة أو مطبعة ، وانما تؤدى حتما الى المضاربة وغلاء الاسعار المعاشية فقد ارتفع السعر في سنة ١٩٣٨ من ١٠٠ الى ٢١٧٩ سنة ١٩٥١ وما بعدها .

فاذا أضيف الى هذا ضروب السيطرة

الاقتصادية التى تجعل مليونا من الاراضى في يد المستعمرين الفرنسيين وعدم تشجيع الفلاح ولا الصانع المراكشيين وتركهما فريسة المرابى والمزاحم العصرى ،واسبقية رؤوس الاموال الاجنبية التى جعلت ثلثى رأس المال المروج في الشركات ملكا لشركات اجنبية ، عرفنا مقدار العراقيل التى تقف في وجه الشعب المراكشى ليكون اقتصادا مراكشيا تستفيد منه الامة ويجد محله في الاقتصاد العربى العام ٠

خرق المعاهدات الدولية

وليس الاعتداء الفرنسى في ميدان الاقتصاد قاصرا على المراكشيين وحدهم بل انه موجه الى كل ما عدا الفرنسيين ولا ادل على ذلك من خرق الحماية لمعاهدة الجزيرة الموقعة في سنة ١٩٠٦ التى تنص على الوضع الدولى في مراكش والتى تلتزم الدول الموقعة عليها باحترام سياسة الباب المفتوح او المساعدة في التجارة المراكشية ٠وقد عمدت الادارة الفرنسية لسد هذا الباب،واصدار تشريع يقضى باخضاع الصادرات والواردات لنظام الرخص التى لا تسلم للفرنسيين او لمن تشاء الادارة من خدامها او من تتبادل معهم فرنسا من الدول الاجنبية لصالح الاقتصاد الفرنسى ، وعلى الرغم من الاحتجاجات المتوالية التى قام بها اتحاد اتجار المغاربة واحتجاج الغرفة التجارية الاميركية فان الادارة الفرنسية استمرت في خدمتها ، وقد ادى ذلك الى خلاف بين الحكومة الاميركية وبين فرنسا في هذا الباب أوصل المسألة الى محكمة لاهاى التى نظرت فيها واصدرت حكمها ضد فرنسا في يوليو سنة١٩٥٢ ومع ذلك فان الاقامة العامة لم تطبق هذا الحكم على الرغم من الاحتجاجات المتوالية ٠

واعتقد ان من صالح التعاون الاقتصادى بين مراكش والعالم العربى ان تعمل الحكومات والهيئات العربية على تطبيق معاهدة الجزيرة المذكورة في المغرب لانها الوسيلة الوحيدة التى يمكن ان تفسح المجال لتبادل تجارى ، وتعاون صناعى بين الانتاج العربى ومراكش ٠

منطقة الحماية الاسبانية في المغرب

وليست فرنسا وحدها هى التى تقوم بسيطرة اقتصادية على بلادنا ٠ بل انه في شمال مراكش حماية اسبانية تتبع نفس المنهج الذى تقوم به فرنسا في المنطقة الجنوبية ٠ فمع زيادة نظام التوجيه الذى يقتضيه الشكل الفاشى للحكم الاسبانى ، فأولوية التجار وذوو المال والعمل الاسبانيين على المغاربة وغيرهم هى الدستور الاساسى لسياسة اسبانيا الاقتصادية في المغرب وخرق نظام الباب المفتوح المشار اليه هو ما يجرى في المنطقة الاسبانية ايضا ٠

منطقة طنجة

اما طنجة فهى مدينة مغربية ذات ادارة دولية وهى من جهة الاقتصاد لا تزال تتمتع بالباب المفتوح٠وان كان الفرنسيون والاسبانيون يعاملونا كمدينة اخبيليا فلا يفتحون في بابها مجالا للازدهار الاقتصادى بينماهى تستقبل من سائر مراكش وغيرها ما يرد اليها ، اذ لا تستطيع ان توجه للرباط او تطوان الا ما تأذن الادارة الفرنسية او الاسبانية المختصة بدخوله من المواد ولكنها مع ذلك تظل الباب المفتوح لنشاط من يريد من العرب ٠

فطنجة تشتمل على زهاء الخمسة الاف شركة أجنبية وعلى سبعة واربعين بنكا أجنبيا أو يهوديا ويوجد بها أزيد من خمسة الاف تاجر هندى فما الذى يمنع العرب من ان يساعدوا هذه المدينة العربية على مقاومة تيار الاجنب الذى يتزايد عددهم ويكاد يقلبها لمدينة يهودية أو اسبانية ٠

اقتراحات

ولذلك فانى ارى من الوجهة العملية ان ينصح المؤتمر :

١ ــ بتأسيس بنك عربى للمغرب ولافريقيا يكون مركزه الاشتراعى بطنجه ويقوم زيادة على على اعمال المصارف العادية بتموين المشروعات العربية في المغرب العربى وسائر افريقيا ٠

٢ ـ تأسيس شركة نقل بحرية وجوية بكون مركزها او فرعها المركزى بطنجة لضمان المواصلات بين المغرب وافريقيا وغرب اوروبا والشرق الاوسط ٠

٣ ـ تأسيس سفارات او قناصل عربية في طنجة تهتم بشؤون المغرب العربى كله وخصوصا بتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بين المغرب والشرق ٠

٤ ـ نصح الدول العربية بالعمل على تطبيق معاهدة الجزيرة سنة ١٩٠٦ واعادة الحرية التجارية لمراكش ومساعدة مراكش في كفاحها من اجل استقلال الفرنك المراكشى ٠

٥ ـ نصح الدول العربية باستحضار المغرب العربى في كل المعاهدات التجارية والاقتصادية التى تعقدها مع فرنسا او اسبانيا رغبة في تنظيم علاقات تدريجية بين المغرب وباقى بلاد العرب ٠

٦ ـ التوصية بتشجيع سياحة العرب في المغرب العربى وقضاء مدد الاستراحات والعطل الصيفية بالمواقع الجميلة في شمال افريقيا وغيرها من بلاد العرب عوضا عن قضائها في اوروبا خصوصا بالنسبة لاخواننا السوريين المغتربين في افريقيا السوداء ٠

٧ ـ نصح الغرف التجارية العربية بالعمل على ربط علاقات مباشرة مع اقطار المغرب والاتصال بغرفها المحلية وتبادل الزيارة معها ٠

* * *

هذه هى المقترحات التى أرى من المفيد تقديمها لسعادتكم راجيا عرضها على حضرات المؤتمرين واتخاذ قرارات بشأنها ٠ وانى لا أشك في كون مؤتمركم العربى سيولى قضية مراكش وسائر المغرب ما يستحقه من عناية واعتبار ٠ وتفضلوا سيدى الرئيس بقبول احترامى ٠

دمشق في ٤ مايس سنة ١٩٥٣

علال الفاسى

زعيم حزب الاستقلال المراكشى

الوحدة الاقتصادية العربية

بقلم الدكتور احمد السمان

ليس بدعا ان ينتدى رجال المال والاقتصاد ، واهل التجارة والصناعة والزراعة ، من كل قطر عربى ، ليتدارسوا شؤون بلادهم العامة ، ويبحثوا مصائرها ، ويضعوا الدعائم الثابتة لوحدتها ومنعتها . وقديما ، ضربت قرطاجنة التاجرة ، المثل للعالم في الموت بشرف وشجاعة، وقديما رأينا رجال المال من الصحابة يجهزون جيش العسرة ، ويلبون الدعوة ، وينصرون الرسالة ، وفي العصر الحديث ، رأينا رجال الصناعة والتجارة الالمان يعملون للوحدة الجمركية الالمانية « الزولفراين » ZOLLVEREIN ويحققون للوحدة الالمانية السياسية عنصر المصلحة المادية المشتركة .

وليس افضل من هذا الوقت ليتدارس العرب شؤونهم ، فهم لايزالون في اول نهضتهم الاقتصادية وحريتهم واستقلالهم اصبحت مهددة بعدو يقيم وسط حدودهم ، ويفصل بين بعض بلادهم . ولذلك احببت ان اعرض على هذا المؤتمر الذى يضم صفوة رجال الاقتصاد العرب ، الوسيلة التى اجدها وحدها مؤمنة للعرب وسائل القوة ، ومقومات الدفاع ، وهى الاتحاد الاقتصادى . فابحث في اول الامر ، الوضع الحالى للعلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، ثم اذكر المساعى التى بذلت حتى الان في سبيل هذا الاتحاد ، وما يجب عمله في المستقبل ، ومع القسط الذى يجب ان يقوم به مؤتمرنا في هذه الغاية الكبرى .

العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية

اذا رجع الباحث الحيادى الى نصوص المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية التى عقدت حتى الآن بين البلاد العربية ، لا يظن انها اتفاقات معقودة بين بلاد كانت منذ ثلاثين سنة تغريبا تؤلف جزءا من وحدة اقتصادية وسياسية كبيرة ، وتربط فيما بينها روابط النسب واللغة والروح ، ولا يفصلها فيما بينها عائق جمركى، وانما يجدها عبارة عن صيغ متعارفة دوليا ، تستعملها الدول جميعا على اختلاف ما بينها ، تبدأ بأن كلا من الفريقين المتعاقدين ، حبا بتنمية مبادلاتهما التجارية يسمح بتصدير البضائع واستيرادها مع الفريق الآخر في حدود النظم القائمة في كل من البلدين ، ثم تذكر ان كلا من الفريقين منح الآخر شرط الامة الاكثر رعاية ، وهو شرط يعنى ان كلا من الفريقين سيعامل الآخر مثلما يعامل اى بلد في العالم .

ولقد كان يشرع في بعض الاوساط العربية ان هذا الشرط الذى تأخذه على نفسها احدى الدول العربية يمنعها من ان تعامل دولة عربية اخرى معاملة خاصة ، لان هذه المعاملة ستطبق من نفسها على الدول جميعا ، وصار لهذه الشائعة شيء من التأثير على حسنى النية ممن يرغبون بالتقرب بين الدول العربية .

ولكن هل صحيح انه لا يجوز للدول العربية ان يمنح بعضها بعضا مزايا جمركية تبقى قاصرة عليها من غير ان يحق للدول الاجنبية المطالبة بمثلها ؟

ان هذا غير صحيح حتما ، فالاعراف الدولية والمعاهدات الدولية ، والاتجاه الحديث في السياسة الاقتصادية العالمية ، كل ذلك يجيز للدول العربية ان يعامل بعضها بعضا معاملة تفضيلية خاصة من

الناحية الجمركية مما يكون من شأنه انماء مبادلاتها فيما بينها ، والتخلص من بند الامة الاكثر رعاية .

فقد نصت معاهدات الصلح التى عقدت بعد الحرب العالمية الاولى على جواز الخروج على هذا الشرط فيما يتعلق بالاجزاء المنفصلة عن الامبراطوريات الكبرى مثل اجزاء الامبراطورية العثمانية ، والامبراطورية الروسية ، وبناء على ذلك عقدت اتفاقات بين سوريا وفلسطين وشرقى الاردن تمنح كلا من هذه البلاد معاملة تفضيلية لا تستطيع ان تطالب الدول الاخرى بمثلها ، وكانت القاعدة المتبعة بينها باعفاء المنتجات المحلية من الرسوم الجمركية ، وقد استمر الاتفاق بين سوريا وفلسطين حتى قويت الصناعة اليهودية فبدأت حكومة الانتداب بتعديله لحماية هذه الصناعة الناشئة .

وفضلا عن ذلك فالعرف الدولى يقبل ان تتفق البلاد المجاورة فتعقد فيما بينها اتفاقات اقليمية تعود عليها بالمزايا الجمركية الخاصة بها وحدها مثل «صيغة البلطيك» التى طبقت على الصلات التجارية بين دول البلطيق ، ومثل اتفاق الدول الاسكاندينافية ، ودول التحالف الصغير ومثل «صيغة البلقان» التى طبقت على صلات دول الاتحاد البلقانى .

أما بعد الحرب العالمية الثانية ، فاتفاقية جنيف للتجارة اجازت لدول الشرق الادنى ولدول اميركا اللاتينية تأليف كتل اقتصادية تقوم على اساس تفضيل اعضاء الاتحاد على سواهم في المعاملة الجمركية والاقتصادية .

كل هذا يرينا ان الاتجاه في العالم يجيز للدول العربية ان يعامل بعضها بعضا معاملة ممتازة ، لا يجوز لاحد ان يطالب بمثلها ، فما هى الخطوات التى سارها العرب في هذا السبيل ؟

نستعرض المقترحات التى أبديت حتى اليوم ، فنجد اولا المشروع المعروف باسم «مشروع نورى السعيد» ففى ١٢ شباط ١٩٤٦ زار نورى السعيد سوريا واجتمع الى المرحوم سعد الله الجابرى ثم الى السيد سامى الصلح في بيروت واقترح رسميا اقامة اتحاد اقتصادى يضم العراق وسوريا ولبنان ووضع ضبط بالمحادثات نشرته الصحف فيما بعد ، وكان اقتراح السعيد ينص على عقد اتفاق بين الاقطار الثلاث يتناول الشؤون التالية :

التبادل التجارى والمواصلات والتعاون الثقافي والتعاون بين سلطات الامن وتنظيم الرى وشؤون الجنسية والسفر والاقامة . ففيما يتعلق بالتبادل التجارى ، يأخذ بمبدأ تخفيف الرسوم او الغائها عن المنتجات المحلية من زراعية وصناعية ومعدنية وفيما يتعلق بالرى يقترح التعاون على الاستفادة يربط بين دمشق وبغداد وبيروت بصورة مباشرة كما يقترح تخفيض رسوم الخطوط الحديدية وفتح الموانىء ودمج شركات الطيران العربية ، وفيما يتعلق بالرى يقترح التعاون على الاستفادة من مياه دجلة والفرات بين سوريا والعراق ، ومن مياه العاصى بين لبنان وسوريا واقترح المشروع الغاء السمات ورسوم الاقامة والقيود المفروضة على المقيمين وممتلكاتهم وحرية التنقل فيما يتعلق برعايا البلاد العربية .

ولم يكتب لهذا المشروع ان يتحقق لانه خيف ان يبدو بمظهر تكتل اقليمى لا يرضى البلاد العربية الاخرى فروى اطراحه والعمل على الوصول الى مثله عن طريق الجامعة العربية وباتفاق جماعى بين دولها .

وظهر بعد مشروع السعيد مشروع بقى باسم مقترحه السيد فؤاد عمون مدير الخارجية اللبنانية ، وهو عبارة عن اقتراح شفهى عرضه السيد عمون على السيد الجمالى ممثل العراق فى الجامعة العربية وعلى السيد الرفاعى ممثل الاردن فقبلاه مبدئيا ثم تقدم به السيد عمون خطيا لمجلس الجامعة العربية ، ويقترح هذا المشروع عقد اتفاق اقتصادى بين الدول العربية على ان يبدأ بالدول المتقاربة جغرافيا واقتصاديا وهى لبنان وسوريا والعراق والمملكة الاردنية الهاشمية وذلك لتشابه الاوضاع الاقتصادية بين الدول الاربع لما يربط ما بينها من روابط اقتصادية قديمة فصمها الانتدابان البريطانى والافرنسى بعد ان

كانت هذه البلاد جزءا من وحدة اقتصادية كاملة ويترك المشروع الباب مفتوحا للدول العربية الاخرى لتنضم الى هذا الاتفاق متى شاءت، ولكن الاسباب التى ادت الى اطراح مشروع السعيد عادت فأدت بدورها الى السكوت عن مشروع عمون، وهى كونه يتجلى بمظهر تكتل بعض الدول العربية ·

ثم تقدم السيد كمال جنبلاط الى الجامعة العربية بمشروع اتفاق جمركى يرمى الى تنمية المبادلات بين البلاد العربية عن طريق توحيد السياسة الجمركية والنقدية وتسهيل المواصلات وتبادل المنتجات، وينص المشروع على اعفاء البضائع المصنوعة في اى بلد من البلدان العربية من الرسوم الجمركية وعلى تسهيل التجارة العابرة وتسهيل استرداد الرسوم الجمركية ·

وقد احالت الجامعة العربية هذه المشاريع الى لجنة من الخبراء وخرج عن ذلك مشروع عرف باسم مشروع الخبراء ، ويقترح عقد اتفاق بين دول الجامعة العربية على اساس اقليمى يتضمن اعفاء المنتجات العربية او تخفيف الرسوم عنها·

والى جانب هذه المشاريع العامة ، تجد بعض الاقتراحات الفرعية مثل مشروع السيد خالد العظم الذى اقترح فيه الغاء العملات العربية الحاضرة وابدالها بعملة رسمية موحدة عربية تصدرها «مصلحة النقد العربى» وتشترك بهذه المصلحة الدول العربية بحصة معينة من رأس المال، كما اقترح ايجاد مصلحة موحدة للقطع بين البلاد العربية ، وقد احيل هذا المشروع لوزارة المالية المصرية وللسيد فان زيلاند ، فاجابت وزارة المالية المصرية انه ما دامت البلاد العربية وحدات سياسية منفصلة اقتصاديا فلا يستطاع جعل العملة المقترحة اجبارية التداول في البلاد العربية واجاب السيد فان زيلاند انه لا سبيل لتوحيد العملة الا اذا عقدت الدول العربية اتفاقات شاملة تحقق وحدة كاملة في السياسة الاقتصادية والمالية والمصرفية ·

هذه خلاصة للمشاريع المقترحة من اجل التقريب بين الوحدات الاقتصادية العربية ،وهذه هى الجهود المبذولة حتى الآن في سبيل توحيد الاقتصاد العربى · وبديهى انا لا نستطيع الصبر طويلا على هذه الحالة التى تضر بالاقتصاد العربى بمجموعه وانما يجب علينا العمل لتوحيد الاقتصاد العربى ، والبحث عن الوسيلة المثلى الموصلة الى هذه الغاية ·

امامنا وسائل كثيرة ، وعلينا ان نختار منها الافضل والذى يتلائم مع تطور العصر، اما الاتفاقات الثنائية فقد بلوناها حتى الآن ، وبسببها تزداد الحواجز بين البلاد العربية ارتفاعا ، وتزداد الهوة اتساعا ، وقد نشأ عنها تقييد للمبادلات حتى صارت بعض الدول العربية تفضل ان تتعامل فيما بينها على اساس غير تعاقدى ، بحيث تخضع للقواعد والنظم العامة الداخلية ·

اما الاتحادات الجمركية ، فقد جربتها سوريا ولبنان ، وباءت بالفشل · والواقع أن عهد الاتحادات الجمركية قد انقضى واصبحنا في عهد لا تعيش فيه الا الاتحادات الاقتصادية · والسبب في ذلك أن شكل الاتحادات الاقتصادية في القرن التاسع عشر كان يتجلى بصيغة الاتحاد الجمركى ، باعتبار ان الرسوم الجمركية كانت الوسيلة الوحيدة التى تتخذها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية ، ولم تكن الحياة الاقتصادية معقدة ، وانما كانت بسيطة ، وكانت العملة قائمة على قاعدة الذهب في اكثر بلاد العالم ، وكان نقل الرساميل حرا ، وكان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حادثا استثنائيا · ولكن ذلك كله قد تغير بعد الحرب العالمية الاولى ، فاندثرت قاعدة الذهب وبدأت الحكومة تأخذ بسياسة النقد الموجه واصبح التدخل في السياسة النقدية وفي النظام المالى والضرائبى والمصرفي ، وسائل تتخذها الدولة للتأثير على اتجاه الحياة الاقتصادية ، فتبينت عندئذ محاذير الاتحادات الجمركية التى عقدت في هذه الفترة مثل الاتحاد الجمركى السورى اللبنانى الذى اعقب الاتحاد الاقتصادى الذى كان مطبقا طيلة عهد الانتداب ، ومثل اتحاد فرنسا ـ السار منذ مايس ١٩٤٨ ومثل اتحاد البنلوكس (بلجيكا، هولندا ، اللكسمبورغ) واتحاد الارجنتين ـ

الشيلى ، اذ تبين ان مثل هذا الاتحاد يستوجب تشابها في النظم المالية وفي سياسة الصرف وقيود الاستيراد وفي السياسة النقدية ، مما يجعل من الواجب على البلاد العربية ان لا تجرب المجرب وان لا تعود الى الطرائق التى ثبت فشلها ·

فلا يبقى أمامنا غير الاتحاد الاقتصادى للتأليف بين اقتصاديات البلاد العربية ·

والحق انا في وقت خطير ، لا نستطيع فيه ان نفرق بين الاقتصاد والسياسة ، فالاتفاقات الاقتصادية وسائل لتقوية الانتاج القومى ، ومن مصلحة الدول العربية ان يكون اقتصادها قويا ليستطيع ان يتحمل عبء الدفاع عن استقلالها ، ولذا يجب ان لا تخضع الاتفاقات الاقتصادية بين البلاد العربية للضرورات والمقاييس الفنية بل يجب ان تخضع للضرورات العسكرية ، واغراض الدفاع والتموين ·

ولنا في ميثاق الاطلسى خير قدوة ، فهذا الميثاق يعلمنا ان الاحلاف العسكرية لا تكون مكتملة الا اذا توفرت لها شرائط تساعد على تحقيقها ،واهم هذه الشروط ان لا يحمل الحليف الصغير اعباء التحالف بحسب موارده ، ولكن يجب ان يقوم الحليف الكبير بمساعدة الحليف الضعيف فنيا وماديا ليكون قادرا على حمل قسطه الكبير الذى تقضى به الضرورات العسكرية ولو كان فوق امكانياته الاقتصادية كما يجب ان يستند الحلف ، لا الى فكرة مشتركة وحسب ،ولكن ايضا الى روابط مادية ومصلحة مشتركة ·

ولهذا رأينا مشروع مارشال مصحوبا بتقارب جمركى بين دول البنلوكس ، وبين فرنسا وايطاليا وبأنشاء ادارة موحدة لصناعتى الفحم والفولاذ فى اوروبا ·

ان الجيش الاوروبى والحلف الاطلسى انما هو مرتبط بهذه التطورات الاقتصادية الواسعة ولعل ارتباط التعاون الاقتصادى بالتعاون العسكرى في ميثاق الضمان الجماعى صدى لهذه الحقيقة التى يجب ان تسود تفكير العرب في وضع سياستهم الاقتصادية والعسكرية ·

ان بلادنا مهددة بعدو قوى يعيش في قلبها ويفصل بين اجزائها ، وليس ينقذها غير جيش عربى موحد ، يحميه اقتصاد عربى موحد ، واذ مؤتمرنا قد وجد غايته التى يجب ان يسعى نحوها بعد انفضاض دورته هذه ، ليسعى اعضاءوه لنشر فكرتهم ، والدعوة للاتحاد الاقتصادى، ولا ينبغى ان تقعدنا الصعوبات عن مواصلة السعى ، فالسنين لا تحسب في حياة الامم ، ولست اجد كلمة اختم بها حديثى هذا ، افضل من جملة ختم بها وزيرنا السيد محمد سعيد الزعيم خطابه في الدورة الماضية من هذا المؤتمر «ان البلاد العربية كانت تعيش فى وحدة اقتصادية في عهد المماليك ومن العار ان تبقى منفصلة مجزأة في عهد حكومات الشعوب» ·

احمد السمان

(القيت هذه المحاضرة في مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الملتئم في حلب عند انعقاد دورته الثالثة)

الفهرس

صفحة

القسم الاول : اسماء حضرات المندوبين ٤

القسم الثاني : الجلسة والخطب الافتتاحية :

١ — كلمة اللواء فوزي سلو ٩
٢ — كلمة الزعيم اديب الشيشكلي ١٠
٣ — كلمة السيد محمد سعيد الزعيم ١٣
٤ — كلمة الغرف السورية ١٤
٥ — كلمة مندوب الجامعة العربية ١٦
٦ — كلمة رئيس وفد الغرف الاردنية ١٨
٧ — كلمة رئيس وفد الغرف العراقية ٢٠
٨ — كلمة رئيس وفد الغرف اللبنانية ٢٢
٩ — كلمة رئيس وفد الغرف الليبية ٢٤
١٠ — كلمة رئيس وفد الغرف المصرية ٢٦
١١ — كلمة رئيس وفد غرف تونس والمغرب العربي ٢٧
١٢ — كلمة المندوب المراقب للحكومة اليمنية ٢٩
١٣ — كلمة المكتب الدائم لاتحاد الغرف العربية ٣٠

القسم الثالث : المحاضرات :

تمويل الانماء الاقتصادي في البلاد العربية ومشروع انشاء مصرف عربي للتعمير والانماء ، محاضرة الاستاذ سعيد حماده ٣١
النهضة الزراعية في سوريا ، محاضرة السيد اكرم الركابي ٤٣

القسم الرابع : مقررات اللجان :

تقرير اللجنة الاول ٥٠
تقرير اللجنة الثانية ٥٢
تقرير اللجنة الثالثة ٥٤

مذكرة حول موضوع انشاء اتحاد للشاحنات بين البلدان العربية ٥٧
تقرير اللجنة الرابعة ٥٩
تقرير اللجنة الخامسة ٦١

القسم الخامس : المقررات الختامية ٦٥

القسم السادس: الجلسة العامة الختامية ٦٩

القسم السابع : تقرير المكتب الدائم ٧٤

القسم الثامن : المذكرات والمقترحات :

مذكرة رئيس غرفة تجارة صيدا ٨٤
مذكرة زعيم حزب الاستقلال المراكشي ٨٦
الوحدة الاقتصادية العربية ، بقلم الدكتور احمد السمان ٩١

[redacted]
مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزر
محاضر جلسات الدورة الثالثة المنعقدة
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01024106

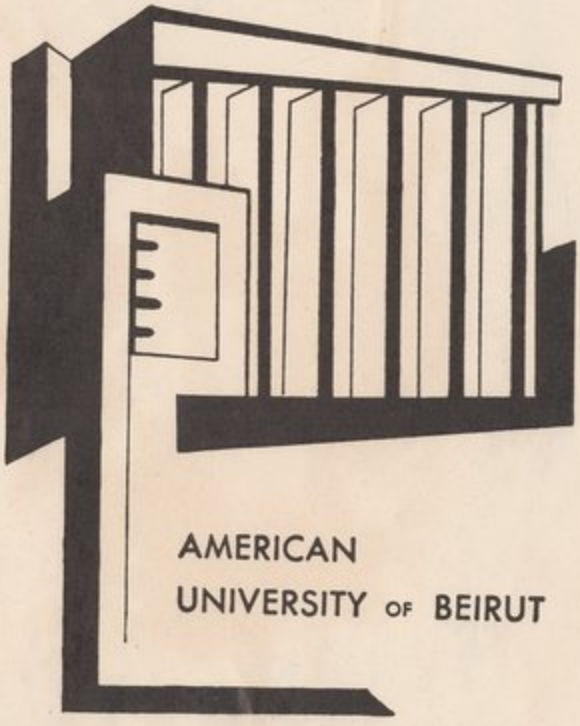

382.0956
M999m3A